الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

تخصص مالية نقود وبنوك

الموضوع :

مخاطر القروض البنكية

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة غناية -201-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية .

من إعداد الطالبة :

- قواسمية سمية .

تحت إشراف الأستاذ:

- إلياس بن خدة .

السنة الجامعية 2018/2017

تشكرات

" إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكيد"

بصدد انجاز هذا العمل المتواضع أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل لقوله تعالى: "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي ....." الآية 19 سورة النمل

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف " إلياس بن خدة " لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها راجية من المولى عز وجل أن يوفقه في حياته.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى زوج أختي "عماد منصوري " الذي أتعبته معي والى صديقه السيد " خالد" الذي ساعدني كثيرا مع تمنياتي لهما بالمزيد من النجاحات في مشوارهما المهني .

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى جميع عمال وكالة القرض الشعبي الجزائري عنابة -201- والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل

شكرا

الإهداء

"ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقه قولي"

أهدي ثمرة سنين جهدي إلى:

إلى من تخجل كلماتي حين أصفها وتستحي عباراتي حين أشكرها

إلى من كان دعاؤها سندا ومشجعا لي للمضي إلى الأمام وعدم التوقف مع تعثرات الحياة

إلى منبع الحنان أمي الحبيبة الغالية **"أدامها الله وحفظها"**

إلى من أعطاني وحرم نفسه

إلى الذي لو أعطيته الدنيا بأسرها ما كافأته على عطاءه وحنانه

إلى الغالي العزيز أبتي **"أدامه الله وأطال في عمره"**

إلى من حملنا رحم واحد إلى دفء البيت وبهجته

إلى أخواتي الجميلات هيبة نبيلة مديحة وحياة

إلى خطيبي وسندي في هذه الحياة بوكبير عبد الحق

إلى زوج أختي العزيز منصوري عماد

إلى البراءة والطفولة أبناء خالي أسيل حمادة و سيرين وعمر تاج الدين

إلى خالي العزيز عمار وخالي سعيد

إلى كل من لقاني بهم القدر وجعلنا أصدقاء صابرة خولة هاجر شيماء مريم

إلى كل من في ذاكرتي و لم تسعهم ورقتي إلى كل من سيتصفح مذكرتي إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي وتعبي

الملخص

تهدف الدراسة إلى استخلاص أهم الطرق والإجراءات والمعايير التي تنتهجها البنوك الجزائرية للوقاية من مخاطر القروض البنكية, ومدى نجاعتها في مواجهتها والحد منها في حال وقوعها أثناء أداء البنك لوظيفة منح القروض. والخروج ببعض التوصيات التي تساعد إدارات البنوك الجزائرية على تطوير أدائها البنكي من حيث إدارة مخاطر القروض البنكية.

أظهرت وسائل الدراسة أن مختلف الوسائل المتبعة من طرف البنوك الجزائرية لا تختلف عن بعضها, تتمثل أهمها في: أخذ الضمانات, الرقابة, متابعة القرض.

ولمعرفة كيفية تسيير المخاطر البنكية وجب لقيام بدراسة عملية في إحدى البنوك وهو وكالة القرض الشعبي الجزائري -201- عنابة باستخدام طريقة التحليل المالي بواسطة مؤشرات مالية المنتهجة من قبل الوكالة والتي لا ترقى إلى مستوى الحد من مخاطر القروض البنكية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية, القروض, مخاطر القروض البنكية, المؤشرات المالية

résumé

L'étude vise à attirer moyens les plus importants, les moyens les plus procédures adoptées par les banques algériennes pour prévenir le risque de crédit bancaires, et le mesure de son efficacité dans le visage et le réduire si c'est arrivé au cours de la performance de la banque pour le poste de l'octroi de crédits, et trouver des recommandations qui aideront les ministères algériens des banques sur le développements de la performance de la banque, en termes de gestion des risques des crédits bancaires.

Les résultats ont montré que les différentes méthodes utilisées par les banques algériennes ne diffèrent pas de l'autre, le plus important de ce qui est représenté dans de prendre les garanties, le contrôle, le suivi du crédit.

Pour apprendre à mener risques bancaires, il sera appliqué pour étudier le processus dans l'une des banques, et le modèle est l'agence crédit algérien populaire -201- Annaba, on utilisant la méthode de l'analyse financière par les indices financiers fait connaitre par l'agence désigne, mais ils ne vivent pas à réduire le risque des crédit bancaires.

Mots-clés : les banques commerciales, les crédits, les risques des crédits bancaires, les indices financiers.

الفهرس

تشكرات	V
الإهداء	V
ملخص الدراسة	V- V
قائمة الجداول والأشكال	V
قائمة الاختصارات	V
مقدمة عامة	أ – ه
الفصل الأول: عموميات حول القروض البنكية ومخاطرها	2-38
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية القروض.	3
المبحث الثاني: سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها	13
المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية والضمانات المقدمة	20
خاتمة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: تسيير وإدارة المخاطر الائتمانية وقياسها وفق بازل	40-86
تمهيد	40
المبحث الأول:عموميات حول إدارة المخاطر	41
المبحث الثاني: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية	58
المبحث الثالث: مخاطر الائتمان وقياسها وفق بازل	77
خاتمة الفصل الثاني	86
الفصل الثالث: دراسة حالة في القرض الشعبي الجزائري وكالة -201- عنابة	86-114
تمهيد	88

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري	89
المبحث الثاني: دراسة قرض استثماري في وكالة القرض الشعبي الجزائري-201- عنابة	102
المبحث الثالث: التحليل المالي وتقييم المشروع	107
خاتمة الفصل الثالث	114
خاتمة عامة	116
المصادر والمراجع	121
الملاحق	130

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	إجمال المخاطر المصرفية	
2	الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل 1	
3	أهم التطورات التي طرأت على معايير الرقابة المصرفية الدولية طبقا لبازل 2 قياسا ببازل 1	
4	تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري	

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	
1	خطوات منح القرض	
2	أنواع الضمانات	
3	أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان	
4	عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري	
5	الدعامات الأساسية لبازل 1 2 3	
6	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	
7	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري-201-	

Perspective Repayment Intention or Purpos Safeguards	PRIS
Fonds de Cautions Mutuelle Garantie de Risque	FCMGR
Société de Garantie du Crédit Immobilier	SGCI
Caisse de Garantie Crédit Investissement	CGCI
Fonds de Garanties du Crédit de PME	FGAR
Capacity Character Capital Collateral Economie Conditions	5Cs
People Purpose Payment Protection Perspective	Ps5
Minimum Capital Requirements	MCR
Caisse Nationale d'Assurance-Chômage	CNAC
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit	ANGEM
Bulletin Officiel des Annonces Légales AOAL	AOAL

مقدمة عامة

مقدمـــــــــــة:

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمحمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي والعمود الفقري لأي نهضة اقتصادية حيث تلعب دور الوساطة النقدية من خلال تعبئة المدخرات وتمويل أصحاب العجز في شكل قروض, وتعتبر هذه الأخيرة الوسيلة المناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.

يتوقف إقدام البنك على منح القروض لعملائه على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية بمختلف أصنافها. رغم هذا فقد ظهرت مشاكل عديدة خلال العقد الأخير حول عمليات الإقراض وكيفية استرجاع هذه الأموال المقترضة عند حلول آجال استحقاقها. وعليه يعتبر التحصيل المصرفي للقروض أكبر ما يشغل مسئولي البنوك.

بغرض مواجهة هذه المخاطر تستند البنوك على معايير وإجراءات لمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض وكيفية تقييم مخاطرها, ووضع سياسة إقراضية في مجال منح القروض لتحوط من مخاطرها ومعرفة سبل مواجهتها.

من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك هي إدارة مخاطر القروض لذا يعتبر القرار الائتماني المدروس بدقة هو الضمان الأكبر لها لتجنب الوقوع في مخاطر ائتمانية. ولكن هناك عدة عوامل خارجة عن إدارة البنك والعميل تساهم في تعثر القروض وصعوبة استردادها وعليه يمكن القول أن للقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر ولو كانت ضئيلة.

الإشكاليـــــــــــــة

ما هي إجراءات منح القروض البنكية ؟ وما هي أساليب إدارة مخاطرها؟

انطلاقا من هذه الإشكالية فإننا نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المنبثقة عنها وهي:

- ما مدى مساهمة المعايير والإجراءات التي يلجأ إليها البنك للخروج بالقرار السليم والأمثل ؟ وكيف يمكن للضمانات تغطية خطر القرض ؟
- كيف يمكن لمقررات بازل أن تساعد عمليا في إدارة أو التقليل من مخاطر الائتمان ؟
- على ماذا يعتمد القرض الشعبي الجزائري لوكالة عنابة-201- لمعالجة خطر عدم التسديد؟

الفرضيـــــــــــات

- .يستند البنك على طرائق علمية لتقييم خطر القرض والى سياسة إقراضية محكمة على أساسها يتم إصدار قرار الموافقة على منح القرض.
- يعد تحليل الضمانات عنصرا جوهريا, فهو الغطاء القانوني لحقوق البنك وأداة لإثباتها ووسيلة للحصول على القرض.
- تخضع مخاطر الائتمان إلى مجموعة من المعايير الدولية للجنة بازل العلمية .
- يلجأ البنك الشعبي الجزائري لوكالة عنابة -201- لمعالجة خطر عدم التسديد إلى أخذ الضمانات.

أهمية الموضوع

نظرا لما عرفته البنوك من تطورات كبيرة في مجال منح القروض واستعمالها لطرق حديثة في تقييم مخاطرها, وأخذ الضمانات وتحديد قيمتها وتحصيل مستحقاتها, وبسبب ما تعاني منه البنوك الجزائرية من نقص التكيف في خطر القرض وعدم وجود قوانين تحدد قيمة الضمان, يأتي هذا الموضوع ليبرز معايير وإجراءات منح القرض وإجراءات ووسائل الحد من مخاطره, بالإضافة إلى

الوسائل الواجب استعمالها من قبل البنك لتحصيل مستحقاته في حالة تحقق الخطر, وتزداد أهميته في الوقت الراهن في ما تشكله إدارة المخاطر كأداة فعالة وهامة للتخفيض من الخسائر التي يمكن للبنك تحملها.

أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم القروض ومعايير وإجراءات منحها.
- معرفة مختلف المخاطر التي تواجه البنوك أثناء مزاولتها لنشاطها.
- معرفة وسائل وأساليب الوقاية من خطر القرض.
- تقييم إدارة المخاطر الائتمانية ومعالجتها.
- معرفة خطوات منح القرض والضمانات التي يطالب بها البنك زبائنه على مستوى القرض الشعبي الجزائري وكالة -201- عنابة.
- السعي للإجابة على الأسئلة المطروحة واختيار مدى صحة الفرضيات المطروحة.

أسباب اختيار الموضوع

✓ **دوافع تتعلق بالموضوع**

- معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وإدارتها للمخاطر الائتمانية.
- توسيع المعرفة على أهم المخاطر التي تنتج عن منح القروض, وكيفية الرقابة عليها ومواجهتها في حالة وقوعها.
- التعرف على أوجه القصور في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

✓ **دوافع ذاتية:**

- كونه يتعلق بالبنوك وهو بذلك يتعلق بطبيعة تخصصنا العلمي.
- الرغبة في التعرف على نشاطات البنك ميدانيا لاكتساب التجربة والخبرة.

حدود الدراسة

أ/ البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالقروض ومخاطر الائتمانية.

ب/ البعد المكاني: دراسة ميدانية في القرض الشعبي الجزائري وكالة-201- عنابة

ج/ البعد الزمني: مدة التربص والتي تمت خلال شهر.

منهج الدراسة

بقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المطروحة تم اختيار المنهج الوصفي في الجانب النظري كما تم استخدام المنهج التجريبي(دراسة حالة) في الجزء التطبيقي.

صعوبات البحث

لقد واجهت صعوبات عديدة لانجاز هذا البحث على أكمل وجه من بينها:.

- صعوبة إيجاد مكان التربص والاضطرار إلى تغيير موضوع المذكرة.
- قلة البيانات والمعلومات الرسمية من البنك بحجة سريتها.

أقسام الدراسة

سأحاول بقدر الإمكان الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال ثلاث فصول وهي كالآتي:

- **الفصل الأول: عموميات حول القروض البنكية ومخاطرها:** يتناول مفاهيم عامة حول القروض وأهم مخاطرها وسياسة الإقراض المنتهجة للتحوط منها, كما نعالج دور الضمانات في التغطية من هذه المخاطر.
- **الفصل الثاني: تسيير وإدارة المخاطر الائتمانية وقياسها وفق بازل:** يشمل ثلاث مباحث. المبحث الأول تحت عنوان عموميات حول إدارة المخاطر.المبحث الثاني يعرف المخاطر الائتمانية وأساليب إدارتها, أما المبحث الأخير: قياس مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل.
- **الفصل الثالث: دراسة حالة في القرض الشعبي الجزائري وكالة-201- عنابة**

سأتطرق إلى ثلاث مباحث. المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري ووكالة-201- المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استثماري في القرض الشعبي الجزائري وكالة-201-عنابة, أما المبحث الأخير يتمثل في الأساليب الوقائية لمواجهة خطر القرض بالوكالة-201-

الفصل الأول

عموميات حول القروض البنكية ومخاطرها

تمهيـــــــــــــد

تعد عملية منح القروض للعملاء العمود الفقري للنشاط البنكي والمصدر الأول للربح, غير أن هذه العملية تكون محفوفة بالمخاطر فهناك بعض العملاء لا يقومون بالسداد في الوقت المتفق عليه وهناك من يمتنع عن السداد مما يجعل حالة البنك متدهورة وهذا ما يسمى بمخاطر القروض البنكية.

ولكي ألم بمختلف جوانب هذا الفصل قمت بتقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: سأتطرق إلى مفهوم القروض البنكية ,أنواعها, مبرزة أهميتها, وظائفها والمعايير والإجراءات المعتمدة من طرف البنك عند منحه القروض.

المبحث الثاني: سأتعمق في دراستي هذه وذلك بالتطرق لسياسة الإقراض: مفهومها, أهميتها, مكوناتها, أسسها والعوامل المؤثرة فيها.

أما المبحث الثالث: قمت بالتعريف بمخاطر القروض البنكية, أنواعها ومؤشرات خطر القرض. مشيرة إلى الضمانات ضد هذه المخاطر. وفي الأخير دعمت هذا المبحث بالحديث عن إجراءات ووسائل الحد من خطر القروض.

المبحث الأول: ماهية القروض

تعد القروض البنكية الاستخدام الرئيسي لودائع البنوك التجارية وعمليات الإقراض فهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية والمصدر الأساسي لربحيتها لذا هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القرض.

المطلب الأول: تعريف القروض وأهميتها

الفرع الأول: تعريف القروض

نظرا للأهمية البالغة التي أصبحت تحتلها القروض البنكية في مختلف الميادين الاقتصادية فقد ظهرت لها عدة تعاريف يمكن إدراجها فيما يلي:

التعريف01: مبادلة قيمة حاضرة بقيمة أجلة, ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه[1].

التعريف 02: فعل من أفعال الثقة بين الأفراد, ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة, ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين[2].

التعريف 03: القرض هو أساس نشاط البنوك والمؤسسات المالية, فهو فعل الثقة بين الطرفين المقرض والمقترض ويتضمن تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تراعي المدة والمخاطر وبالتالي فكل قرض يتضمن عنصرين:

الثقة والفجوة الزمنية ولا يعتبر قرضا إذا لم تتوفر الفجوة الزمنية[3]

[1]- عبد المعطي رضا رشيد, محفوظ أحمد جودة, إدارة الائتمان, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, الطبعة الأولى, 1999, ص: 31.
[2]- الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2007, ص: 66.
[3]- شاكر القزويني, محاضرات في اقتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, ط 4, الجزائر, ماي 2008, ص:90.

التعريف 04: تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها, والعمولات المستحقة عليها والمصاريف على دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر[1].

إن التعاريف السابقة تمكننا من استخلاص عناصر القروض البنكية والمتمثلة في:

أ- الثقة: درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية التي يمكن قبولها

ب- مبلغ الائتمان: يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك, ومدى ملائمة العميل وقدرته على السداد

ج- الغرض من الائتمان:هو الشيء المستخدم فيه القرض أو الائتمان كالعمليات الاستثمارية

د- المدة: هي الفترة الممنوحة لسداد القرض (السداد على دفعة واحدة أو السداد على أقساط)

ه- المقابل: هو العائد الذي يحصله البنك ويتمثل في سعر الفائدة والعمولات والمصاريف.

و- الضمانات: وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد :

الفرع الثاني: أهمية القروض المصرفية

يمكن النظر إلى أهمية القروض من خلال المنظومة التي يتم بها تزويد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في الاقتصاد بالأموال اللازمة, ومن خلال هذا فان للقرض أهمية بالغة يمكن النظر إليها من وجهة المقرض ومن وجهة الهدف, كما تعتبر القروض المصرفية إحدى الموارد الأساسية التي يعتمد عليها البنك للحصول على إيراداته وأيضا القروض هي أحد محركات النشاط الاقتصادي, ومن خلال ما سبق يمكن النظر إلى القروض المصرفية من زاويتين:[2]

أولا: من وجهة نظر البنك التجاري

[1]- عبد المطلب عبد الحميد, المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها, الدار الجامعية الإسكندرية, مصر, 2000, ص: 103.
[2] - Ammour Benhlima ,pratique de technique bancaires, dahfab, Alger, S.A.E, p79.

تولي البنوك القروض المصرفية عناية خاصة حيث أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانية المصارف تشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من رفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف وتدبير وتنظيم ملائم للأرباح مع إمكانية الاحتفاظ بقدر من السيولة لمواجهة احتياطات السحب من العملاء.

تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول, وأيضا من وجهة نظر البنك فان القروض المصرفية تشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له, ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعى إلى تحقيقها, ويتحقق ذلك نظرا لأن القرض بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصوله للبنك التجاري, كما يعد الائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة و لم يحسن القدرة في الحد منها[1].

ثانيا: من وجهة النشاط الاقتصادي

للقروض دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني, فهو نشاط اقتصادي في غاية الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني, كما ألقى الكثير من الاقتصاديين بتبعية عدم الاستقرار الاقتصادي وما يحدث من تقلبات اقتصادية إلى سياسة النظام المصرفي بشأن الائتمان إلى القروض وذلك عند قرار المبالغة ف تقديمه في فترات الإنعاش أو التردد في منحه في فترات الانكماش على خلاف ما يجب أن يكون عليه الوضع[2].

من هذه الوجهة يتبين أن للقروض دورا هاما في تمويل حاجات الاقتصاد الوطني من صناعة, زراعة وتجارة...الخ, فمثلا الأموال المقرضة تساعد على عمليات الإنتاج, والتوزيع والاستهلاك, وبالتالي فان منح القروض تمكن المصارف من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه وكذلك في رخاء المجتمع الذي تخدمه, فتعمل القروض

[1] - عبد المطلب عبد الحميد, مرجع سابق الذكر, ص: 105,
[2]- عبد الغفار حنفي, إدارة المصارف وتطبيقاتها, دار المعرفة الجامعة الإسكندرية, القاهرة, 2000, ص: 165.

على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة, وفيما يلي يمكن أن نبين أهم ما يفعله القرض من جوانب ايجابية في النشاط الاقتصادي[1].

أ- مواجهة التضخم والكساد: وذلك من خلال التحكم في القروض فإما تكون لها سياسة انكماشية أو سياسة توسعية. فالقروض في حالة انكماشها تؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيها تؤدي إلى ضغوط تضخمية.

ب- تستخدم القروض كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية:عندما يسرع البنك المركزي في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر في النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة.

ج- تساعد على الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل, ومنه تستخدم القروض في عمليات الادخار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك, حيث أن للقروض تأثير مباشر على زيادة

الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن المصارف تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

المطلب الثاني: مصادر القروض وأنواعها

الفرع الأول:مصادر القروض البنكية

الودائع: تعتبر الودائع أهم مصادر البنوك تمويل النشاطات الجارية لها.

الورقة البنكية: انتقلت الورقة البنكية من الورق المتحول إلى ورق نقدي غير المتحول الذي هو نوع من النقود, أي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة البنكية وأصبحت وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم, ثم تسدد في أجل الاستحقاق.

[1]- شاكر القزويني, مرجع سابق الذكر, ص: 113.

الحساب البنكي: إن العلاقة بين الزبون والبنك تكون مدونة في وثيقة كشف للعمليات ولها قسمان, أحدهما لدفعات والآخر لسحوبات وهذا ما يسمى بالحاسب بعد كل عملية تقارب بين مجموع الجانب الدائن ومجموع المدين, الفرق بينهما بالرصيد يمكن أن يكون دائنا أو مدينا.

السوق النقدية والمالية: تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوض حول القروض. تتم هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده, وبعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعارا بقبول أو عدم قبول طلبه, والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل, وهذه الأخيرة مفروضة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خمس سنوات[1].

الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية

تتعدد القروض مثل تعدد البنوك في الجهاز المصرفي ففي أي بنك نجد أنواعا من القروض حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى ثلاثة فروع وهي:[2]

الفرع الأول: قروض الاستغلال

إن قروض الاستغلال تهدف لتغطية الاحتياجات الناجمة من عمليات الاستغلال أو لتغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس المال العامل, وهذا النوع من القروض لا تتعدى مدتها سنتين على الأكثر.

يهدف هذا النوع إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية احتياجاته الآتية بالسيولة من البنك مقابل الوعد بالتسديد مع الفائدة, وتسهيلات الصندوق مدتها الزمنية قصيرة الأجل تمتد لبضعة أيام.[3]

الفرع الثاني: القروض بالالتزام

[1] -http://www.djalfa.info/vb/shauthread.phdt

[2]- عبد المطلب عبد الحميد, البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها, دار الجامعة الإسكندرية, 2000, ص: 147.

[3]- صلاح الدين حسن السيمي, إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية, دار الوسام للطباعة و النشر , بيروت, ط 1, لبنان, 1998, ص: 114.

القروض بالتوقيع هي تعهدات يقدمها البنك التجاري لزبائنه ضمانا لمديونيتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل كفالات, ضمن احتياطي أو قبول, عندما تكون غير قادرة على الدفع, ويتم تقديم هذه التعهدات على شكل توقيعات لصالح الدائنين على أن يتحمل المدين تكلفة القرض[1].

الفرع الثالث:قروض الاستثمار

قروض الاستثمار هي قروض موجهة لتمويل الأصول الثابتة التي تمثل أداة عمل المؤسسة, حيث تساهم هذه القروض في تمويل الحيازة على المعدات وفي رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات, وقد تمنح هذه القروض لإنتاج مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تجديد المعدات, فالحيازة لهذه المعدات تكون لاستعمالاتها لمدة طويلة حيث يتم تحقيق خلال هذه المدة رقم أعمال وأرباح والتي يتم تخصيص جزء منها لتسديد القروض[2].

المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القرض

تمر عملية منح القروض عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض فان البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض.

أولا: معايير منح القروض

تعتبر المعايير التي تعتمد عليها البنوك لمنح القروض الركيزة الأساسية في التقنيات البنكية والخطوة الأولى قبل اتخاذ قرارات منح القروض من طرف البنك لذلك توجه لها أهمية كبيرة من طرف المسيرين.

تستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وهي كالآتي:[3]

1/ شخصية العميل: تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة, الكمال, المثابرة والأخلاق. هذه السمات إذا توفرت لدى المقترض تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه

[1]- ناظم محمد نوري الشمري, النقود والمصارف, مديرية دار الكتب للطباعة, جامعة الموصل, العراق, 1995,ص: 112.
[2] -عبد المطلب عبد الحميد, مرجع سابق الذكر, ص: 147.
[3]- محمد كمال خليل الحمزاوي, اقتصاديات الائتمان المصرفي, منشأة المعارف, الإسكندرية, مصر, 2000, ص: 159.

2/ طاقة العميل: سداد القرض في مبيعات الاستحقاق يتوقف على مقدرة العميل في شؤونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع, ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته في المحافظة على رأس ماله.

3/ المركز المالي للعميل: يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل على الوفاء حيث تقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للتحكم في المركز المالي.

4/ الضمانات (Collatéral): يؤخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا لمقابلة بعض القصور في المعايير ولكنه لا يغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع, فالهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدم من طرف البنك وتوفير الحماية للبنك من بعض المخاطر المحتملة.

5/ الظروف الاقتصادية العامة (Economique Condition): يقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها.

ثانيا: إجراءات منح القروض:

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار (القبول أو الرفض) والتعاقد, وسنتطرق الآن إلى خطوات منح القرض في البنك

- ***البحث عن القرض وجذب العملاء***

حيث تكون المبادرة من البنك في هذه الخطوة, فيقوم بجذب العملاء والبحث عن القرض لتسويقه.

- ***تقديم طلبات الاقتراض***

وتقدم وفق نماذج معدة لهذا الغرض ويجب أن تكون صالحة وجاهزة لإدخالها في الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات, كما يجب احتواؤها على المعلومات اللازمة واستكمالها لكل الوثائق المكونة لملف الطلب.

- ***الفرز والتصور المبدئي***

تبدأ عملية الفرز مباشرة بعد تقديم الطلبات للدراسة المبدئية للمقبولة منها والمستوفاة لكل الشروط, بعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة المتبعة.

- ***التقييم (السابق)***

يتم تحديد نتائج التحليل والاستعلام ووضع تقديم للمنافع والتكاليف وفقا لمعايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري.

- ***التفاوض***

تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه كذلك. ويتناول التفاوض عادة حجم القرض ومدته وترتيبات خدمة العملية (القرض), فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر".

- ***اتخاذ القرار والتعاقد***

بعد عملية التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد بدون فرض شروط أخرى, حيث يكون المستشار القانوني جاهزا لتوقيع العقد[1].

- ***سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة***

وهنا يقوم العميل بسحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم ذلك بمتابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية حيث ينبغي على البنك أن يضع نظام للمتابعة الدورية للقرض.

- ***استرداد الأموال (سداد القرض أو تحصيله)***

[1]- أبو عتروس عبد الحق, الوجيز في البنوك التجارية, جامعة منتوري, قسنطينة, ط2, 1996, ص:62.

ويتم تحصيل القرض أي استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق الأصل أو الأقساط .بمعنى انقضاء المدة المحددة في القرض.

- ***التقييم اللاحق***

وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت وتحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

- ***بنك المعلومات***

من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات (السابقة الذكر) في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية, ووضع الأهداف والأولويات.

والشكل الآتي يوضح الخطوات المتبعة من طرف البنك لمنح القروض

شكل رقم(01): خطوات منح القرض

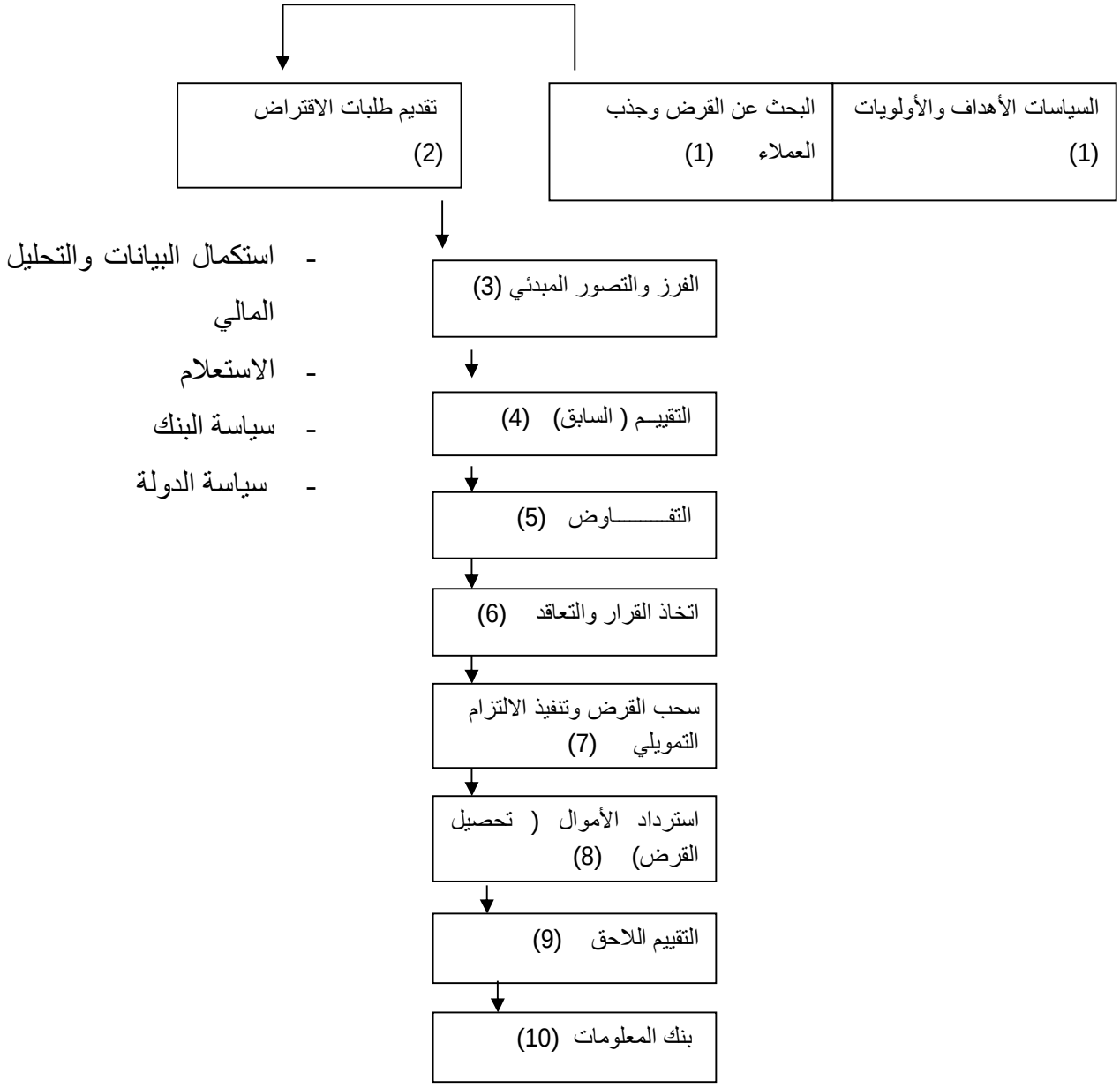

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب, البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها, الدار الجامعية, الإبراهيمية, 2008,ص: 134.

المبحث الثاني: سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها

تمثل القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك, لذلك يجب أن يكون لكل بنك سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال, وتعتبر هذه السياسة بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض, أهميتها ومكوناتها

أولا: مفهوم سياسة الإقراض

التعريف الأول: تعرف على أنها تلك القواعد والإجراءات والتدابير المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها, حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة [1].

التعريف الثاني[2]: كما يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص بما يحقق الأغراض الآتية :

- ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة
- توفير عامل الثقة لدى الموظفين وبالتالي تجاوز أية حالة من حالات التردد والخوف من الوقوع في أخطاء
- سرعة التصرف واتخاذ قرارات اللازمة دون الرجوع للمستويات الإدارية العليا
- تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المالي والنقدي

ثانيا: أهمية سياسة الإقراض[3]

عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة.

---

[1] - عبد الحميد عبد المطلب, البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها, الدار الجامعية , الإبراهيمية, 2008, ص: 118.
[2] - عبد الواحد غردة, "ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية, حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة-", ص: 63.
[3]- عبد الغفار حنفي, عبد السلام أبو قحف, الإدارة الحديثة في البنوك التجارية, الدار الجامعية, مصر, 2003-2004,ص ص:141-142.

يتضح مما سبق أن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة, وهو ما يعني البطء في اتخاذ القرارات, وحرمان العاملين في هذا المجال من التنمية الذاتية وممارسة عملية اتخاذ القرارات.

والبنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها وسياسة إقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين, وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار.

ثالثا: مكونات سياسة الإقراض[1]

1- تحديد الحجم الإجمالي للقرض: يقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحد, وتتقيد البنوك عادة في هذا المجال بتعليمات وقواعد يضعها البنك المركزي, كما يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المتوفرة لدى البنك[2].

2- تحديد تشكيلة القروض: إن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر من الأساليب من الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري للتقليل من نسبة المخاطر المحتملة, وفي هذا المجال يقوم المسئول عن وضع سياسة الإقراض بتنويع تشكيلة القروض التي سوف يقدمها البنك.

3- مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار, بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية من جهة والسرعة في اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة الزبون إلى الأموال عاجلة من جهة أخرى ولتحقيق هذا عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يقدمه كل مستوى إداري[3].

4- الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد: تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد, بهدف تقليل مخاطر تركيز الإقراض عل عملاء معينين.

---

[1] - عبد الواحد غردة, مرجع سابق الذكر, ص ص: 64-65.
[2]- عبد الغفار حنفي, عبد السلام أبو قحف, تنظيم وإدارة البنوك, المكتب العربي الحديث, مصر, 2000, ص: 130.
[3]- منير إبراهيم هندي, إدارة البنوك الجارية مدخل اتخاذ القرار,المكتب العربي الحديث, الطبعة 3, 2002, ص: 217.

5- تحديد الضمانات التي يقبلها البنك: يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها, مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض (الفرق بينهما يسمى الهامش), كما يراعى في الضمانات عدة اعتبارات أخرى مثل وجود سوق للسلعة محل الضمان.

6- سعر الفائدة: ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلف التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها.

7- تحديد نوع وطبيعة المخاطر: تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض, ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوتة بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك, ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما في المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة, ومدى تأثيرها على القروض القصيرة, فقد يضطر البنك إلى إعادة استثمار تحصيلات تلك القروض, في قروض أخرى قصيرة الأجل أيضا تحمل سعر فائدة منخفض عن سابقتها أي إن البنك في هذه الحالة يلجأ إلى تعويم سعر الفائدة.

8- الأهلية الائتمانية: من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع سياسة الإقراض توافر الشروط القانونية في المنشأة المقترضة قبل إقراضها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة الأرباح المحققة وحد أدنى من رأس المال والاحتياطات وبعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشأة وأن لا تمن القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض.

9- متابعة القروض: في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب هذا وقد تنص السياسة على تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر, كما تنص على الحالات التي ينبغي أن تتخذ فيها إجراءات معينة بما يضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقراض ومن أهمها:[1]

1- رأس مال البنك: تتأثر سياسة الإقراض لرأس المال لسببين مهمين هما:[2]

أ/ يستخدم لرأس المال واحتياطاته كحاجز واق يمنع (في حدود رأس المال واحتياطاته) تسرب خسائر القروض إلى الودائع, وعليه كلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر.

ب/ إن رأس المال له دور نفسي لدى كل المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك.

2- الربحية: في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن, ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراض متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

3- سياسة البنك المركزي: البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي.

4- حاجات المنطقة: فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى تسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكزن ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.

5- موقع البنك: حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة[3].

6- الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك, إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة, كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض, وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم.

7- عامل الخبرة والمنافسة: يلعب عامل الخبرة والمنافسة دور كبير في ضمان الحصول على أفضل العملاء للبنك كما يجنبه الوقوع في الأخطار الكبيرة, وذلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء[4].

وبالنسبة لعامل المنافسة فانه باختلاف البنوك وكثرتها تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء من إغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر.

---

[1]- شاكر القزويني, محاضرات في النقود والبنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, الطبعة 2, 1992, ص: 112.
[2] - محمد سعيد أنور سلطان, إدارة البنوك, دار الجامعة الجديدة, مصر, 2005, ص: 391.
[3]- عبد الواحد غردة, ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة-, ص: 66.
[4]- عبد الواحد غردة, نفس المرجع السابق, ص: 66.

8- استقرار الودائع: فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية منخفضة لتغطية هذه المتغيرات[1].

المطلب الثالث: أسس سياسة الإقراض

تعتبر الربحية ومتطلبات السيولة عنصرين أساسيين تسعى البنوك جاهدة لتحقيقهما, بحيث لا تستطيع إدارة البنوك استثمار كل أموالها في منح وتقديم التسهيلات والمساعدات الائتمانية لأنها بذلك تحقق الربحية دون متطلبات السيولة, وبالمقابل لا يمكنها الاحتفاظ بكل أموالها دون إقراضها لأنها بذلك تحقق متطلبات السيولة دون تحقيق مبدأ الربحية, لذلك فان إدارة البنوك تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس سياسة الانقراض والمتجسدة في:[2]

أولا: مبدأ الربحية

تقوم البنوك على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها وتحقيق الأرباح بالنسبة للبنك. بمعنى أن إيراداته أكبر من تكاليفه.

تشمل الإيرادات :

- الفوائد الذاتية: هي مجموع التسهيلات الائتمانية
- العمولات الدائنة: هي ذلك المقابل الذي تحصل عليه البنوك لقاء خدماتها للآخرين
- فروق العملة الأجنبية: هي الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية
- إيرادات أخرى: مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية...الخ

تشمل التكاليف:

- الفوائد المدينة: تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها
- العمولات المدينة: هي تلك التي يدفعها البنك إلى المؤسسات الأخرى مقابل تقديم خدمات للبنك نفسه

[1] - محمد سعيد أنور سلطان, مرجع سابق الذكر, ص: 494.
[2]- مقطوف نعيمة, آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية - دراسة حالة في بنك- CPA -, كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة ورقلة, الجزائر, 2012-2013, ص ص: 33-34.

- المصاريف الإدارية والعمومية

تجدر الإشارة أنه على البنك اقتطاع نسبة معينة من صافي الأرباح في كل سنة ليضعها في الحساب الإجباري, ويستمر في الاقتطاع حتى يصل إلى الموازاة بين مجموع الاحتياطي الإجباري وحجم رأس المال.

ثانيا: مبدأ السيولة

يقصد به مدى قابلية أي أصل للتحول إلى نقد بأقصى سرعة وبأقل خسارة, وعلى مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين والاستجابة لطلبات الإقراض, وتعتمد السيولة على عدة عوامل أهمها:

- مدى ثبات الودائع: لا يجوز للعميل سحب الودائع قبل موعد الاستحقاق
- قصر مدة المساعدات البنكية الممنوحة: كلما كانت فترة القروض قصيرة كلما اطمأنت البنوك لأن التغييرات والتقلبات تحدث في المدى البعيد

ثالثا: مبدأ الأمان

يرجع ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد, يتم منح الائتمان للمقترض بالاعتماد على:

سمعة العميل التجارية, انتظام العميل في سداد الالتزامات, هذا من جهة ومن جهة أخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة وخبرة القائمين على المؤسسة المقترضة ومدى نجاح أعمالها, وكذا مكانتها في السوق, إضافة إلى مركزها المالي وظروف عملها أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي والخارجي لطالب القرض, عموما تلجأ إدارة البنك لإتباع سياسة إبعاد العملاء الخطرين وذلك بوضع مجموعة من التدابير الصارمة في منح القروض خاصة عندما يكون الطلب على القرض أكبر من عرض البنوك, حيث تلجأ إلى فرض شروط تعجيزية كالضمانات الكثيرة, مدة القرض, وذلك دون تغيير التسعيرة, مما يؤدي إلى إبعاد كل العملاء الخطرين من حلقة طالبي القروض.

وبخصوص القرض يتم دراسة حجمه ومدى وجود تطابق بينه وبين دخل المقترض, مدته, وكذا الضمانات الممنوحة بغرض السلامة.

المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية والضمانات المقدمة

تركز البنوك التجارية نشاطها على قبول الودائع واستثمارها في القروض, لذا فهي تسعى لتحقيق أهدافها وتجنبها تعرضها للمخاطر التي قد تهدد من خلال الضمانات المقدمة لها كأداة تأمين لاسترجاع حقوقها.

المطلب الأول: تعريف مخاطر القروض ومؤشراتها

الفرع الأول: تعريف المخاطر القروض البنكية, أنواعها

أ/ تعريف خطر القرض

- تعريف 01: عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية[1].
- تعريف 02: احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار[2].
- تعريف 03: احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة لذلك [3]
- تعريف 04: تذبذب عوائد المستثمر أو المقرض والتي يتوقع أنه يحصل عليها لاحقا إنها الحدث الاحتمالي الذي يؤدي وقوعه إلى التعرض للخسائر أو التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة[4].

من التعاريف السابقة يمكن تعريف المخاطرة على أنها الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.

ب/ أنواع المخاطر البنكية

[1] - حسين علي خربوش وعبد المعطي رضا أرشيد, الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق, دار المكتبة الوطنية عمان للنشر. 1996 , ص: 41.
[2]- محمد مطر, إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية, مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان, ص: 40.
[3]- فلاح حسين الحسيني, إدارة البنوك, دار وائل للنشر, ط4, الأردن, 2008, ص: 129.
[4] - حسين علي خربوش وعبد المعطي رضا أرشيد, الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق, دار المكتبة الوطنية, عمان, 1996, ص: 48.

أولا: مخاطر الائتمان

تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وهي تتضمن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة, أي احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للبنك تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة.

فهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان وتعثر القرض, منها عوامل خارجية, خاصة بالظروف العامة الاقتصادية, وعوامل خاصة بالبنك مثل عدم الدراسة الجيدة عن العميل أو غيرها من الأخطاء بحيث يولد القرض ميتا أحيانا, وعدم متابعة القرض أو عوامل خاصة بالعميل كاستخدام القرض لغايات غير المعلن عنها عند منح الائتمان, أو وجود إدارة فاشلة للمشروع وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى التعثر[1].

ثانيا: مخاطر السوق

أدخلت لجنة بازل 2 مخاطر السوق في احتساب النسبة الدنيا لكفاية رأس المال فقد قامت عام 1996 بإصدار وثيقة لتضمين مخاطر السوق ضمن المخاطر الواجب تغطيتها برأسمال البنك إضافة إلى مخاطر الائتمان وذلك أن بدأت الأزمات المالية في الظهور وبشكل خاصة الأزمة المالية في المكسيك.

تختلف مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان, حيث أن مخاطر السوق التي يواجهها المصرف لا تنبع بالضرورة عن أداء ضعيف للمصدر أو بيع أدوات مالية أو أصول بل أنها تنتج عن التغييرات المعاكسة أو التي ليست في صالح البنك وذلك بالنسبة لأسعار السوق. وتصنف مخاطر السوق عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث أن تحركات الأسعار ممكن أن ينتج عنها ربح أو خسارة بالنسبة للبنك.

[1] - علي عبد الله شاهين, إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين, ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, 2005.

تتكون مخاطر السوق من أربعة مكونات هي كالآتي:[1]

أ/ مخاطر تقلبات في سعر الصرف

هي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية, في حالة امتلاك البنك لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية, خاصة أن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الفترة الأخيرة, حيث يتطلب وجود رأسمال مطلوب لتغطية مخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى الذهب[2].

ب/ مخاطر تقلبات سعر الفائدة

وهي المخاطر التي يتحملها المصرف من جراء منحه قرضا بسعر الفائدة السائد الآن, معطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف, ثم اضطراره خلال أجل القرض, إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى, فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على القرض ثابتا ويرتفع سعر إعادة التمويل, فإن المردود الصافي الذي يحققه البنك سوف ينخفض وذلك لأن توقيت تقديم القرض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول البنك على الودائع.

هكذا يتعرض البنك إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة[3].

ج/ مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية

هناك حد أدنى لرؤوس الأموال التي تغطي مخاطر حيازة أو امتلاك مراكز في الأوراق المالية أو الأسهم في دفتر التداول. وتنطبق على المراكز طويلة الأجل والقصيرة في جميع العقود, ويوجد مخاطر عامة ومخاطر تؤثر على السوق ككل وغير ممكن تنويعها ومخاطر غير عامة يمكن تنويعها[4].

د/ مخاطر تقلبات أسعار السلع

[1] - علي بدران, الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل2, مجلة المحاسب المجاز, الفصل الثالث, العدد 23, 2005, ص:11 .
[2] - منير إبراهيم هندي, أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية, منشأة المعارف, الإسكندرية, 1999, ص:197.
[3]- توفيق سعيد بيضون, الاقتصاد السياسي الحديث, المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, 1994. ص: 238.
[4]- بعداش طاهر, المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية, رسالة ماجستير, جامعة الأغواط, الجزائر, 2009, ص: 70.

تعرف السلعة على أنها المنهج المادي الذي يمكن التجارة به في سوق ثانوية كالمواد المعدنية, البترول, المنتجات الزراعية, المعادن الثمينة ومخاطر السعر في السلع هي أكثر خطرا, فالأسواق السلعية يمكن أن تكون أقل سيولة من أسواق العملات ومعدلات الفائدة. ولذلك فالتغييرات في العرض والطلب له تأثير أكبر على الأسعار والتقلبات وبالنسبة للتجارة الفورية أو المادية, فإن المخاطر الاتجاهية الناشئة من التغير في السعر الفوري هو أهم خطر, أسعار البضائع المتشابهة تتغير بمرور الوقت ومخاطر التغير في تكلفة تحمل الأوضاع المستقبلية وعقود الخيارات, ومخاطر أن يتغير السعر السلعي المستقبلي لأسباب غير التغير في أسعار الفائدة[1].

ثالثا: مخاطر التشغيل

تعتبر مخاطر التشغيل في البنوك من المواضيع الحديثة نسبيا, وعملية قياسها لها أهمية كبرى لأنها قد تسبب خسائر مباشرة وغير مباشرة كبيرة للبنك وتنتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية وعمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها لاستخدام قنوات اتصال مختلفة ومنها شبكة الانترنيت, إضافة لاحتمال التعرض لمخاطر العمليات من الداخل من الذين لديهم صلاحية الاطلاع على البيان ونظام الحاسوب الوالي الخاص بالبنك[2].

رابعا: مخاطر السيولة

تعتبر السيولة أحد المكونات الرئيسية لإدارة أصول وخصوم البنك, وتهتم لجنة في المصارف الكبيرة بموضوع إدارة السيولة وتراعي آجال استحقاقات الأصول والخصوم المختلفة حتى لا تحدث أزمة سيولة وأن مخاطر السيولة هي احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة.

وهكذا فإن إدارة مخاطر السيولة عملية معقدة إذ أن لدى المصرف مصدران للسيولة هما الموجودات والمطلوبات وتنخفض تلك المخاطرة في حال كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على

[1]- علي بدران, الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل2, مجلة المحاسب المجاز, الفصل الثالث, العدد23, 2005,ص:12.
[2] - ميرفق علي أبو كمال, الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان المصرفي وفق المعايير الدولية بازل2 - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين-, رسالة ماجستير في كلية التجارة, الجامعة الإسلامية غزة, فلسطين, 2007, ص: 73.

السيولة, غير أن امتلاك هذه الاستثمارات السائلة يؤدي إلى تخفيض المردود, لأن المصرف يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والاستثمارات الأطول آجلا, أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير وهذا ما تفعله المصارف الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة وبالتالي فهي توظف نسبا أعلى من موجداتها في القروض ذات الربحية الأعلى وبالنسبة للمصرف تعد إدارة السيولة على قدر كبير من الأهمية حيث من الممكن أن يعني ذلك في حال الفشل سقوط المصرف كمؤسسة مالية, لذلك تهتم المصارف بإدارة السيولة لتجنب عدم قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق دون تحمله خسائر غير متوقعة[1].

خامسا: مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية

تتميز المصارف بالتطور المستمر واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية أصبحت من الأمور التنافسية بين المصارف نظرا لتقدم الأنشطة المصرفية والنقدية الالكترونية ومن المتوقع زيادة قنوات الاتصال بين المصارف والعملاء والتي قد تتسبب في ظهور بعض المخاطر للمصارف. لذلك فقد أقرت بازل 2 أنه رغم الفوائد العائدة من هذه الأنشطة الالكترونية فإنها تحمل الكثير من المخاطر لذا يجب أن يكون هناك توازن بين المخاطر والفوائد عن طريق التركيز على السلطات الرقابية في المصرف حيث تقوم بتحديد وتقييم وإدارة ورقابة المخاطر التي تلازم الأنشطة الالكترونية عن طريق أمان المعلومات وتجهيز إمكانية متابعة العمل اليومي المصرفي في الحالات الطارئة بمختلف أنواعها[2].

سادسا: مخاطر الالتزام والمخاطر الرقابية والقانونية

تنشأ من احتمال مخالفة أو عدم تطبيق القوانين الرقابية من السلطات النقدية كفرض الغرامات الكبيرة بسبب المخالفات وعدم الالتزام بتطبيق القوانين.

قد أصدرت لجنة بازل 2 وثائق مبدأ مناسب للرقابة يشتمل على نظام الرقابة الداخلية على مراجعات دورية مستقلة وتقييمات لفعالية النظام. فالمخاطر الرقابية تنتج عن احتمال تغير القوانين والقواعد الرقابية بطريقة

[1] - السيد البدوي عبد الحافظ, إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة, توزيع دار الفكر العربي, القاهرة, 1999, ص:321.
[2] - علي بدران , مرجع سبق ذكره, ص: 12.

تؤدي إلى التأثير السلبي على العمليات المصرفية وقدرته التنافسية وتنشأ المخاطر القانونية عن عدم التزام ومخالفة المصرف للقوانين مع طرف أو أطراف آخرين في حال عدم تطبيق القانون مما يطال ذلك المصرف وتترتب عليه خسائر مادية ومعنوية كبيرة وعلى المصرف قبل الارتباط بصفقات المشتقات المالية والتأكد من أن الجهة المقابلة لديها السلطة القانونية الضرورية للارتباط بتلك الصفقات, ا الحد من المخاطر القانونية وإدارتها يجب أن يتم من خلال السياسات التي يقوم المستشار القانوني للمصرف بتطويرها.

سابعا: مخاطر السمعة

تنشأ مخاطر السمعة من عدم قدرة المصرف على بناء علاقات جيدة مع عملائه والحفاظ عليها حيث ينتج عن الآراء السلبية تجاه المصرف ونقص الثقة في قدرة المصرف على القيام بالأنشطة والوظائف العامة للعمليات الخاصة به.

تنشأ مخاطر السمعة في الحالات التي يواجه فيها العملاء مشاكل مع أي خدمة يقدمها المصرف ودون تقديم أي حل للمشاكل, إضافة لتكرر الأخطاء أو بسبب شبكات الاتصال بسبب الأعطال المتكررة أو اختراق النظام الخاص بالمصرف بواسطة الانترنيت والتأثير على بياناته أو إعطاء بيانات غير دقيقة عنه وعن خدماته.

ج/ مستويات مخاطر القرض: تحدد في ثلاث مستويات وهي:

- **الخطر المتعلق بالمدين نفسه:** يكون هذا الخطر مرتبط بالحالة المالية, الصناعية والتجارية للمنشأة الاقتصادية, الأهلية التقنية أو لسلوك مسيرها, وهو ناجم عن سوء التسيير من طرف رئيس المنشأة لهذه الأخطار, كما يمكن أن تكون بسبب عناصر غير متوقعة.
- **الخطر المرتبط بقطاع نشاط المستفيد:** غالبا ما ينجم هذا الخطر من تطور أسعار المواد الأولية أو من المنافسة الخارجية أو حتى من ظواهر اجتماعية, ويسمى أيضا بالخطر الوظيفي أو المهني.
- **الخطر المرتبط بالأزمة العامة:** يؤثر هذا النوع تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدولة مثل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 حيث أن هذا النوع له علاقة بمراقبة الأزمات السياسية والاقتصادية وبأحداث غير متوقعة.

الفرع الثاني: مؤشرات خطر القرض

من الملاحظ أن المؤشرات توحي بتعثر القروض, وتساعد الكثير على معالجة وإدارة القروض المتعثرة, غير أن المشكلة تتجسد هنا في أن اكتشاف هذه المؤشرات قد يأتي في أغلب الأحوال متأخرا, إلى أنه وعلى الرغم من ذلك فهي تفيدنا إذا اكتشفت في الوقت المناسب مما يفتح للبنك المجال لاتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية المناسبة .

تتجسد أهم هذه المؤشرات في:[1]

1) طلب العميل رفع سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له.
2) وجود شيكات مرتجعة (مرفوضة) للعميل بسبب عدم كفاية الرصيد.
3) تحليل التقارير المالية الدورية للعميل ومن أهم ما يجب انتباه البنك إليه عند إجراء التحليل المالي وضعية النقد والحسابات المدنية, المخزون, الموجودات الثابتة, ازدياد التكاليف و توزيعات الأرباح.
4) إنهاء بعض العاملين لدى العميل أو تخفيض رواتب العاملين وامتيازاتهم بداعي تقليص الأعباء التي يتحملها العميل.
5) بيع بعض الأصول وإعادة استثمارها.
6) توقف العميل أو تأخره عن سداد أي قسط من القرض, وفي هذه الحالة ينبغي على مسئول الائتمان أخذ الأمور بمنتهى الحرية, بأن يطلب مقابلة العميل للاستفسار منه عن أسباب التوقف أو التأخير عن الدفع ودراسة وتحليل هذه الأسباب.
7) كثرة شكاوي عملاء الشركة المقترضة, وتقليص خدمات ما بعد البيع, مما يؤدي إلى تدهور الصورة الذهنية لهؤلاء العملاء عن إدارة الشركة المقترضة ومنتجاتها.

[1] - فريد راغب النجار, إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة-مخاطر البنوك في القرن 21, مؤسسة شهاب , الإسكندرية, 2000, ص ص: 47-48.

8) تعدد أو كثرة تغيير مسئولي الإدارة لأسباب غير واضحة للبنك.

ومما سبق يجب على إدارة البنك أن تكون قريبة من المقترض وذلك حتى تستطيع ملاحظة المؤشرات السلبية المتعلقة به واكتشافها في وقت مبكر, مما يساعدها في اتخاذ الإجراءات الوقائية التصحيحية المناسبة.

المطلب الثاني: الضمانات البنكية وتحديد قيمتها

الفرع الأول: الضمانات البنكية تعريفها, أنواعها, خصائصها

أولا: مفهوم الضمانات البنكية

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة ومن جهة أخرى هي أداة إثبات حق البنك إلى الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية, وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم[1].

تعتبر عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض, كإعسار المقترض أو إفلاسه, كما يمكن تعريفه على أنه عبارة عن تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعملية الإقراض للبنك وتمكينه من استرجاع كل أو جزء من أصل قرضه[2].

يقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة أو غير منقولة, والتي يرهنها بتوثيق القرض البنكي أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة, لكي يعتمد عليها البنك في تسديد القرض الممنوح للمقترض, وبل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق على أن يكون ضامنا للقرض[3].

تعتبر الضمانات البنكية أداة مستعملة لمواجهة مخاطر القروض الممنوحة من طرف البنوك وتلعب دورا أساسيا في إدارة القروض.

---

[1] -www.f-law.net/law/shawtheread.phd/22932.

[2] - أبو عتروس عبد الحق, نفس المرجع السابق, ص: 57.

[3]- سامر جلدة,البنوك التجارية والتسويق المصرفي, دار أسامة للنشر والتوزيع, ط1, الأردن, 2009, ص: 145.

ثانيا: أهمية الضمانات: تتمثل في عدة نقاط أبرزها:[1]

- ❖ الحفاظ على المركز المالي للبنك وذلك بالتقليل من القروض صعبة الإرجاع.
- ❖ ضمان استرجاع قيمة الدين أو ما يقابله من المدين.
- ❖ الحفاظ على سمعة البنك لدى مودعيه وعدم الشك في قدرة البنك على تسديد حقوقهم والوفاء بما في حالة وصول أجل تسديدها.
- ❖ التأكد من الوضع المالي والقانوني لزبائنه وتقوية علاقاته مع الزبائن الذين يتمتعون بوضع مالي جيد والتخلص من الزبائن ذات الوضعية المالية الرديئة والمعاملات السوقية السيئة.
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار كل التقلبات التجارية, الاقتصادية والسياسية الممكن حدوثها في أي لحظة والتي يمكن أن تؤثر على الوضع المالي للعميل وبالتالي عدم قدرته على تسديد دينه.

[1] - ايدار لندة, بهلول سهام, تقنيات وإجراءات منح القروض, مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية, البويرة, الجزائر,2009, ص: 67.

ثالثا: أنواع الضمانات البنكية

شكل رقم (02): أنواع الضمانات

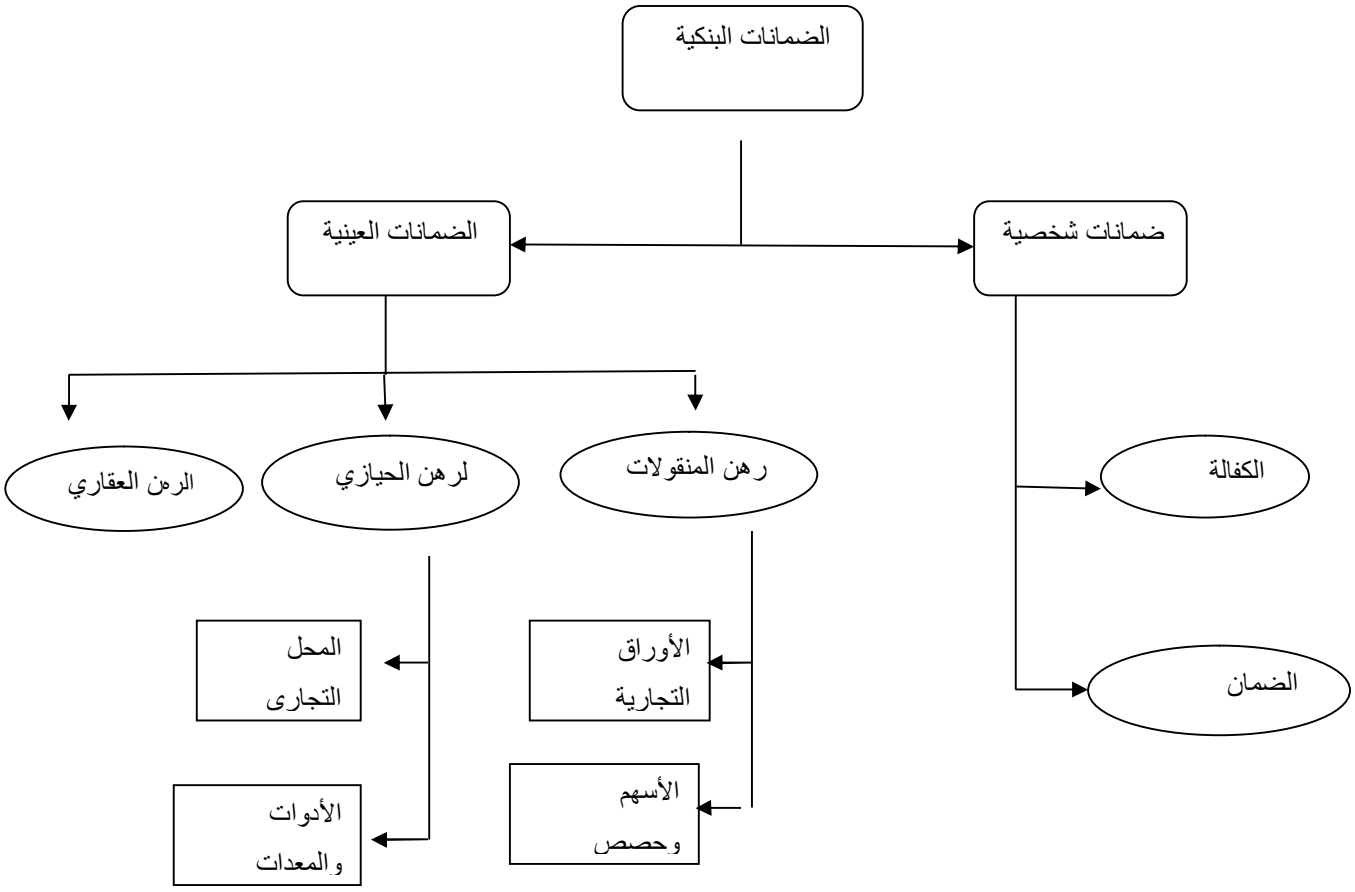

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات داخلية من البنك

أ/ الضمانات الشخصية: يتم بتدخل شخص آخر خلاف المقترض وتعهد بسداد القرض (رأس مال المقترض والفوائد المترتبة وكذا تكلفة القرض), وفي حالة توقف المدين عن الدفع لبنك يمكن الرجوع على الفرد الضامن, هذا الأخير يعد البنك بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق, وعلى هذا الأساس الضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا, ولكن ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن وفي إطار الممارسة يمكن أن نميز نوعين من الصفات الشخصية, الكفالة والضمان الاجتماعي.

يمكن تمييز نوعين من الضمانات الشخصية:

❖ الكفالة : هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك, إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات من حلول آجال الاستحقاق.

من الواضح أن الكفالة هي فعل حالي هدفه هو الاحتياط ضد الاحتمالات السيئة في المستقبل, ولا يمكن للكافل أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الاحتمالات السيئة والمتمثلة في عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك[1].

ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام كبير ويتطلب أن يكون ذلك مكتوبا ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضوح, وينبغي أن يمس كل الجوانب الأساسية للالتزام والمتمثلة على وجه الخصوص في:

- موضوع الضمان
- مدة الضمان
- الشخص المدين (الشخص المكفول)
- الشخص الكافل
- أهمية وحدود الالتزام

نظرا لأهمية موضوع الكفالة تجبر الأنظمة المختلفة البنوك على ضرورة إعلام المدين بمبلغ الدين محل الالتزام وأجله, ويمكن أن تسلط بعض العقوبات على البنوك التي لا تلتزم بهذا الأمر, ومن الواضح أن مثل هذا الإجراء يهدف إلى تفادي الكثير من المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك والكفلاء.

❖ الضمان الاحتياطي: التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه بتسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد والأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان هي: سند الأمر, السفتجة, الشيكات, والهدف من هذه العملية هو ضمان

[1] - أبو عتروس عبد الحق, مرجع سابق الذكر, ص: 58.

تحصيل الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق, وبذلك يمكن لهذا الضمان أن يقدم من طرف الغير وحتى من طرف أحد الموقعين على الورقة[1].

ب/ الضمانات الحقيقية (العينية)

إن الضمانات الحقيقية تتمثل فيما يقدمه المقترض من أصول مادية أو مالية للحصول على قرض كالعقارات والمنقولات وغيرها من السلع والمنتجات المادية كما ويمكن أن يكون موضوع الضمان أوراق مالية, وغالبا ما توضع هذه الأموال أو الأصول تحت تصرف البنك حتى يمكنه أن يسترجع دينه في ميعاده المحدد وفي الغالب تتخذ الضمانات شكل الرهن العيني[2].

- ✓ **تعريف الرهن:** هو عقد يلتزم به شخص ضمانا لدين تجاري عليه أو على غيره, ويجب أن يكون الراهن مالكا للمال المرهون ولا يتم الرهن إلا بتسليم المال أو السند المرهون فهو ينشأ بأركان العقد العامة وهي: الرضا, المحل, السبب.
- ✓ **أنواع الرهن:**

- رهن المنقولات المعنوية.
- الرهن الحيازي.
- الرهن العقاري.

1/ رهن المنقولات المعنوية:

- ❖ رهن الأوراق التجارية: كالسفتجة وسند الأمر أما الشيك فيعد في الغالب أداة وفاء لا أداة ائتمان ويتم هذا الرهن عن طريق التظهير.
- ❖ رهن الأسهم وحصص الشركاء: رهن أسهم وحصص اسمية أو لحاملها.

[1]- قاسمي آسيا, تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك –حالة القرض الشعبي الجزائري-, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, جامعة بومرداس, 2009, ص : 124.
[2]- أبو عتروس عبد الحق, مرجع سابق الذكر, ص: 59.

2/ الرهن الحيازي: رهن حيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز, رهن حيازي للمحل لتجاري.

- ❖ رهن حيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز:رهن خاص بالأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع. ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات. وأيضا عليه التأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.

يقوم البنك بإعطاء للدائن مدة 3 سداسيات بعد تاريخ الاستحقاق لدفع دينه وإذا لم يوفى به يجوز للبنك أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني.

- ❖ الرهن الحيازي للمحل التجاري: يتكون المحل التجاري من العناصر التالية وتحدد قيمة الرهن من خلالها: عنوان المحل التجاري, اسم المحل التجاري وزبائنه, الشهرة التجارية, العلامات التجارية...الخ.

وعليه يثبت الرهن بعقد يسجل في السجل العمومي بكتابة المحكمة التي يوجد المحل التجاري بدائرة اختصاصها ويتم هذا التسجيل في 30 يوم لتاريخ إبرام عقد التأسيس.

3/ الرهن العقاري: عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار للوفاء بدينه ويمكن له بمقتضاه أن يوفي دينه من ثمن ذلك العقار.

لا يتم الرهن على العقار إلا إذا كان: صالح للتعامل به, قابل للبيع في المزاد العلني, معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه من قبل الخبير. وإذا لم تتوفر هذه الشروط يعتبر الرهن باطلا.

4/صناديق الضمان:

- FCMGR :Fonds de Cautions Mutuelle Garantie de Risque

صندوق الكفالة التعاونية لضمان الأخطار (في إطار تشغيل شباب)

- انخراط البنك: 1% سنويا.

- انخراط العميل: 0.05% لمدة القرض.
- التعويض: 70%.

- SGCI Société de Garantie du Crédit immobilier

شركة لضمان القرض العقاري

- CGCI Caisse de Garantie Crédit Investissement

صندوق الضمان للقرض الاستثماري

- FGAR Fonds de Garanties du Crédit de PME

صندوق الضمان للقروض الشركات الصغرى والمتوسطة

- انخراط العميل 1% لمدة القرض.
- التعويض يكون مابين 60% إلى 80% حسب الاتفاق.

رابعا: خصائص ومميزات الضمان

بالنظر إلى أهمية الضمان مهما كان نوعه, فإنه لابد أن يتوفر على بعض الخصائص والمميزات حتى يقبل كضمان لدى البنك.

أولا: خصائص الضمان

على مقدم الضمان أن يراعي وجود بعض المواصفات في الضمانات التي يقدمها, من أهمها:[1]

أ- التقدير: يقوم مسئول التسهيلات بتقدير قيمة الضمان كما يمكن تكليف خبير معتمد لإجراء مثل هذا التقدير.

[1]- عبد المعطي رضا أرشيد, محفوظ أحمد جودة, إدارة الائتمان, دار وائل للنشر , ط1, عمان, الأردن, 1999, ص ص: 65-66.

ب- التسويق: يؤخذ بعين الاعتبار أثناء تقديم الضمان كما يكون قابلا للتسويق والبيع بسهولة, وهذا لتحويله إلى سيولة نقدية عند الحاجة دون الوقوع في خسارة.

ت- استقرار القيمة والمقصود بها هو أن تكون قيمة الضمان مستقرة وثابتة طول فترة سريان الائتمان المصرفي, كما لا يجب أن تكون هذه القيمة معرضة للانخفاض بصورة كبيرة, أو تعرضها للتلف بمرور الوقت.

ث- إمكانية نقل ملكية الضمان بسهولة, وبشكل قانوني إلى أي شخص آخر عند الحاجة, ودون إجراءات معقدة قد تتطلب وقتا لتطبيقها.

ج- يجب مراعاة زيادة القيمة التقديرية للضمان عن التسهيلات المطلوبة بفارق معين, وهذا بحسب الحالة. كما ينبغي مراعاة التأمين على بعض أنواع الضمانات التي يمكن أن تتعرض لبعض الأخطار كالتأمين على السيارات والبضائع المخزنة.

ح- وأن تكون قيمة هذا التأمين متناسبة مع القروض الممنوحة مقابلها, وأنه يكون البنك هو المستفيد بالدرجة الأولى من هذه العملية.

ثانيا: مميزات الضمان: يتمتع الضمان المقدم بالمميزات التالية:[1]

أ- الضمان واضح في قيمته دون أتعاب أو إجراءات.

ب- يمكن تسيله وتحويله إلى نقد سريع وبكل سهولة.

ت- أن يتمتع باستقرار في قيمته السوقية وغم تقلب الأسعار

ث- أن لا يدخل البنك مع أطراف أخرى في التزام إضافي.

ولكي تكون قيمة هذا التأمين متناسبة مع القروض الممنوحة مقابلها, وأن يكون البنك هو المستفيد بالدرجة الأولى من هذه العملية.

[1]- عبد المعطي رضا أرشيد, مرجع سابق الذكر, ص: 66.

الفرع الثاني: تحديد قيمة الضمان

يصطدم البنك بمشكلة عند طلب ضمان من المؤسسة المقترضة وهي: ما قيمة الضمان؟.

وهذا السؤال لا توجد له إجابة محددة باعتبار أنه لا توجد قوانين وأحكام تعين قيمة الضمان, لكن منطقيا لا يتجاوز مبلغ القرض المطلوب. لذلك يلجأ إلى أسس واعتبارات متعلقة بالعرف البنكي (عادات وقيم البنك المعمول بها) لتحديد قيمة هذا الضمان.

لكل بنك عادات وتقاليد يكتسبها فيما يخص الضمان, إضافة إلى تجارته المتراكمة في هذا الميدان تجعله قادرا على تحديد قيمة هذا الضمان حسب طبيعة القرض الممنوح.

ومن جهة نظر القرض يستحسن أن تكون هذه القيمة مساوية لقيمة القرض, لكن هذا الأمر نسبي.

بالإضافة للاعتبارات السابقة هناك عوامل أخرى تتدخل في تحديد مقدار الضمان مرتبطة أساسا بالشخص أو المؤسسة طالبة التمويل. فالمؤسسة حسنة السمعة في السوق تكون الضمانات المطلوبة منها خاضعة لاعتبارات شكلية فقط.

واجه البنك مشكلة أخرى تتعلق بالكيفية المتبعة في اختيار الضمانات فقد سمحت التجارب البنكية بخلق صيغ لاختيار الضمان, ترتكز هذه الأخيرة على الربط ما بين أشكال الضمانات المطلوبة ومدة القرض الموجة لتغطيته, فإذا تعلق الأمر بالقروض قصيرة الأجل (آجال التسديد قريبة احتمال تغير الوضع الراهن للمؤسسة ضعيفة) هنا يكتفي البنك بطلب تسبيق على البضائع أو كفالته من طرف شخص آخر, أما في ما يتعلق بالقروض متوسطة وطويلة الأجل (آجال التسديد بعيدة وتطورات المستقبل غير متحكم فيها) يلجأ البنك إلى نوع آخر من الضمان يتجسد في أشياء ملموسة ذات قيمة تأخذ شكل الرهن.

المطلب الثالث: إجراءات ووسائل الحد من خطر القروض[1]

[1]- جعدي أمال وعراب ثانينة, التقنيات البنكية فير منح القروض, معهد العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية,تخصص نقود مالية وبنوك, المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج, البويرة, الجزائر, 2010, ص: 76.

- توزيع خطر القرض: إذا كان حجم القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر ويتحمل مسؤولية ذلك لمفرده .
- التعامل مع عدة متعاملين: تجنبا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين, فانه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين, حتى إذا وقع ما لم يكن في الحسبان من عسر أو إفلاس لأحد المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.
- تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة: تجنبا لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في أحد القطاعات, يلجأ البنك إلى توزيعه أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات, حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع آخر[1].
- عدم التوسع في منح الائتمان: إن البنك التجاري يهدف أساسا إلى الربح والذي يكون الموجه الرئيسي لنشاطه, لذلك انه يراقب نفسه باستمرار تجنبا للغرور بقرض الربح المتوقع, ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود, بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض, وكذا هيكله المالي خاصة ما تعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.
- العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية: يجب على البنك أن يكون على علم واطلاع دائم ومسبق بقدراته التمويلية (الكمية, الكيفية أو الزمنية), حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذه بنظر الاعتبار للأحوال الاقتصادية, الاجتماعية والسياسية وما أمكن ذلك عند تقديمه لأي القرض.
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: لكي يتمكن البنك من تجنب الكثير من المخاطر خاصة ما تعلق منها بجانبها الإداري والمحاسبي, ينبغي عليه أن يدعم ويطور أجهزة رقابته الداخلية حتى تتمكن من الاكتشاف الأخطار في أوانها, ومنه تجنب البنك الوقوع في بعض الأخطار فضلا عن متابعة أجهزة الرقابة الداخلية

[1]-أبو عتروس عبد الحق, مرجع سابق الذكر, ص: 55.

لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها في حينها.

- التأمين على القروض: لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين, حيث يلزم البنك متعامله بالتأمين, حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر[1].
- العمل على استخدام التكنولوجيا المعاصرة في مجال النشاط البنكي وتطوير الصناعة البنكية في مجال الإقراض خاصة, تجنبا لخطر عدم التسديد وكذا خطر تجميد البنك.
- الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة: وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه.
- تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط البنكي والقادر على التنبؤ بمستقبل الأموال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية, والذي يمكن أن يجنب البنك مخاطر بتكلفة اقتصادية.

فضلا عن الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك تجنبا للمخاطر التي يمكن أن تحدث, نجد أن هذه الإجراءات والوسائل عادة ما تكون مرفقة بضمانات للقروض الممنوحة مهما كان شكلها وطبيعتها.

[1]- نفس المرجع السابق, ص: 56.

خلاصة الفصل

تنقسم المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء منحه للقروض إلى قسمين: مخاطر مالية. وتشمل كل من :مخاطر الائتمان, مخاطر السيولة, مخاطر السوق (مخاطر سعر الفائدة, مخاطر الصرف), ومخاطر غير مالية التي تشمل كل من مخاطر التشغيل ومخاطر السمعة.

من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك هي خطر عدم قدرة العميل على السداد عند حلول الأجل والتي نحكم عليها من خلال مجموعة المعايير والإجراءات المعتمدة من طرف البنك لمنح القرض.

كان إلزاما على البنك انتهاج سياسة إقراضية والاعتماد على مجموعة من المؤشرات لمعرفة خطر القرض وأسبابه. والبحث عن إجراءات ووسائل للحد من هذه المخاطر وتجنبها. فرغم هذه المجهودات إلا أن التخلص غير ممكن فليس هناك أي قرض لا يرافقه خطر مهما كانت نوعية الضمانات المقدمة.

الفصل الثاني

ادارة المخاطر الائتمانية وقياسها وفق بازل

تمهيـــــــــــــــــــــد

تعتبر إدارة مخاطر القروض من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

تركز الدراسات الحديثة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي باعتبارها المخاطر الأكثر شيوعا بين البنوك. محاولة بذلك تقديرها وتقييمها ومن ثم التعرف على سبل لمعالجتها.

اهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بمخاطر الائتمان المصرفي وبمعايير قياسها لغرض المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي.

بالاعتماد على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث مدرجة تحت عناوين:

المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر.

المبحث الثاني: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية.

المبحث الثالث: مخاطر الائتمان وقياسها وفق بازل.

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية

رغم حداثة مصطلح إدارة المخاطر إلا أن الممارسة الفعلية له قديمة, فالمخاطر موجودة في المجالات جميعها وفي كل الأزمنة, لذلك يسعى الإنسان دائما لتطوير مقاييس من شأنها تقليل احتمال تعرضها للمخاطر, ولقد كان لتطور الأعمال التجارية الأثر البالغ في تطور أساليب وتقنيات التعامل مع المخاطر. لتتصدر بأهميتها معظم المؤسسات المالية حيث توكل لها مهام تحديد المخاطر, قياسها وتجميعها والتخطيط لها ورقابتها.

المطلب الأول: مفاهيم إدارة المخاطر وأهميتها

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر وأهدافها

أولا: تعريف إدارة المخاطر

- تعريف 01: هي عمليات يقوم بها المصرف لتهيئة العمل المناسب بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على عملية اتخاذ القرارات والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها[1].
- تعريف 02: كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حد للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر والمحافظة عليها في أدنى حد ممكن[2].
- تعريف 03: هب تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[3].

يشتمل عمل إدارة المخاطر على أربعة مراحل:[1]

---

[1]- نوال بن عمارة,إدارة المخاطر في مصارف المشاركة,الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية, 20-2009/10/21, ص:03.

[2]-صادق راشد الشمري, إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية, مجلة الباحث- عدد 2009/07-2010, الجزائر, جامعة الشلف, ص: 335.

[3]- أسامة عزمي سلام, شقيري نوري موسى, إدارة المخاطر والتأمين, دار حامد للنشر والتوزيع ط1, عمان, الأردن, 2007, ص:55.

1- تعريف المخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي.

2- القدرة على قياس تلك المخاطر بصورة منتظمة مستمرة.

3- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.

4- قدرة إدارة البنك على مراقبة تلك المخاطر باستخدام معايير مناسبة واتخاذ قرارات صحيحة في الوقت المناسب,والعمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.

ثانيا: خطوات إدارة مخاطر القروض

تتطلب عملية إدارة المخاطر إتباع الخطوات التالية:[2]

أ/ التحضير: يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل, والأساس الذي يعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

ب/ تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية, فالمخاطر هي عبارة عن أحداث عند صولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة في ذاتها, عند ما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

ج/ التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب إجراء تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها, أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها, صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.

د/ وضع الخطة: تتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة من الطرق التي يتم إتباعها للتعامل مع المخاطر, وكل قرار يجب تسجيله والموافقة عليم من قبل مستوى إداري مناسب.

[1]- آسيا قاسيمي, تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك, دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري, مذكرة ماجستير في علوم التسيير, فرع مالية المؤسسة, جامعة بومرداس, سنة 2009, ص: 26.
[2]- السيد بدوي عبد الحافظ, إدارة الأسواق والمؤسسات المالية, دار الفكر العربي, القاهرة, 1999, ص: 314.

ه/ التنفيذ: يتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخطط لها للتخفيف من أثار المخاطر, يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر والتي يمكن نقلها إلى شركة التأمين, وتجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة, كذلك يتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة والسيطرة عليها.

و/ مراجعة الخطة وتقييمها: تتميز الخطط المبدئية لإدارة المخاطر بعدم كمالها فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات صحيحة في الوقت المناسب.

ي/ أخذ الضمانات: يقوم البنك بأخذ الضمانات من العميل لتقليل المخاطر, فالبنك عند أخذه الضمانات هو لا يغطي قيمته بقدر ما يحاول دفع المستفيد من القرض للحرص على نجاح مشروعه وحماية أمواله وأموال البنك[1].

ثالثا: وظائف وأهداف إدارة المخاطر البنكية

أ/ الوظائف: تتمثل إدارة هذه الوظائف فيما يلي:[2]

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك.
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- تطبيق النماذج التي يعتمدها البنك تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها.
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة.
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى البنك ككل.

ب/ أهداف إدارة المخاطر

[1]- كريمة بوسنة, البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "دراسة حالة البنوك الفرنسية", مذكرة ماجستير, مذكرة الدكتوراه, جامعة تلمسان, 2011, ص: 96.
[2]- سمير الخطيب, قياس وإدارة المخاطر للبنوك, منشأة المعارف الإسكندرية, 2005, ص: 210.

يتمثل الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في البنوك التجارية في الحفاظ على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها بغرض ضمان استمرارية البنك وسلامة وجود. لذلك تهدف إدارة البنك بشكل أساسي إلى:[1]

- التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه.
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى حد باستخدام أنسب الطرق التي تلاءم طبيعة العمل المصرفي التجاري. مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية للمخاطر.
- المساعدة على اتخاذ القرار المناسب.
- ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال.
- إعطاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين فكرة كلية عن المخاطر جميعها التي يواجهها البنك.
- توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء البنك وضمان السير الحسن في كل مستوياته.
- إن إدارة المخاطر تساعد على خلق استقرار التدفقات النقدية ودعم تقلبها. مما يعطي البنك ميزة تنافسية ويجنبه تقلب العوائد المفاجأة ويعزز درجة الثقة به.

ج/ التوجيهات الرئيسية لإدارة المخاطر[2]

إن مبدأ كفاية رأس المال يتبع ويؤسس التوجيهات الرئيسية لإدارة المخاطر ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- كل المخاطر تولد خسائر محتملة.
- الحماية النهائية من هذه الخسائر تتمثل في رأس المال.
- يجب ضبط وتسوية رأس المال بما يتفق مع المستوى المطلوب لجعله قادرا على استيعاب الخسائر المحتملة المولدة بواسطة كل المخاطر.

[1]- نوال بن عمارة, إدارة المخاطر في مصارف المشاركة, الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية, 20-21 أكتوبر 2009, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس,سطيف, ص: 03.
[2]-مرايمي محمد, بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية, المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 11-2008/3/12.

ويتطلب تنفيذ هذا المبدأ:

- أن يتم إجراء قياس لكل المخاطر من حيث الخسائر المحتملة.
- أن يتم اشتقاق مقياس للخسائر الإجمالية المحتملة والمتولدة من المخاطر المحتملة.

يعتبر التحدي الحقيقي الذي يواجه إدارة المخاطر هو تنفيذ هذه المبادئ وتحديد المقاييس الكمية على رأس المال الكافي أي مستويات المخاطر تكون قابلة للاستمرارية بالنظر لقيود رأس المال.

الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر

تتجسد أهمية إدارة المخاطر المصرفية في:[1]

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تشكيل خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير.
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريف التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل.

المطلب الثاني: مهام إدارة المخاطر ومبادئها

الفرع الأول: مهام إدارة المخاطر

يمكن إبرازها فيما يلي:[2]

1/ وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.

2/ التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.

[1]- طارق عبد العال حماد, إدارة المخاطر, مرجع سابق الذكر, ص:222.
[2]- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون, دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة, مذكرة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, قسم المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين, 2011, ص ص: 37-38.

3/ بناء الوعي الثقافي داخل البنك, ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.

4/ إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

5/ اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.

6/ تحليل كل خطر من الأخطار التي يتم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.

7/ قيا س درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.

8/ اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر

تستلزم الدارة الجيدة للمخاطر بالبنوك الالتزام بالمبادئ التالية:[1]

1/ أن يكون لدى البنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإدارة السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات, كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.

2/ تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي.

3/ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق.

4/ تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

[1] - نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام, استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية, مجلة دراسات محاسبية ومالية, المجلد السابع, العدد 21, الفصل الرابع, بغداد,2012, ص ص: 179-180.

5/ استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

6/ ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

7/ تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك, الذي يعده المساهمين المسئولين عن أعمال البنك, وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

8/ على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

9/ وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسة لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات.

10/ وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسئولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة.

المطلب الثالث: أدوات وقواعد إدارة المخاطر

الفرع الأول: أدوات إدارة المخاطر

تتمثل في مجموعة من التقنيات التي من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى.

أولا: التحكم في المخاطر

تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك, وتشمل تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر بالإضافة إلى مجهودات الرقابة والتحكم في المخاطر, وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض للخسارة الناشئة عن نشاط معين[1].

ثانيا: تمويل المخاطر

تركز على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث[2],ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكلين هما:[3]

1. التحوط: هي تمول الخسائر الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية للشراء والبيع. مثل: عقود المشتقات المالية الأربعة: عقود الخيار, العقود المستقبلية, العقود الآجلة, عقود المقايضة.
2. التحويل: تتم عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.

الفرع الثاني: قواعد إدارة المخاطر

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة, تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر. وقد كان من أول الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من المخاطر[4].

أولا: "ألا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته"[5]

القاعدة الأولى والأهم في القواعد الثلاث هي "لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته"

[1]- طارق عبد العال, إدارة المخاطر, مرجع سابق الذكر, ص: 52.
[2]- نفس المرجع, ص: 53.
[3]-سامر محمد عكور, إدارة الخطر والتأمين- منظور إداري كمي إسلامي-, ط 1, دار الحامد, الأردن, ص: 32.
[4]- طارق حماد عبد العال, إدارة المخاطر, كلية التجارة, عين شمس, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2007, ص:100.
[5]- نفس المرجع السابق, ص: 102.

تتحدث عن المخاطر التي يجب القيام بشيء حيالها, فإذا بدأنا بالقرار بأنه عندما لا يتم عمل شيء حيال خطر معين, هنا تحتفظ المؤسسة باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر وعليه تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء حيالها خلاصته تقرير أي المخاطر التي يجب عدم الاحتفاظ بها.

تعتبر الخسارة المحتملة القصوى العامل الأهم في تقرير أي المخاطر تتطلب عملا محددا, فبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة اقتصاديا حيث تأتي بالكامل على أصول المؤسسة في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط, فإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لموقف ما كبيرة لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة, فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيا والشدة المحتملة للمخاطر يجب تقليلها إلى مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويلها, أو تفاديها.

يرتبط مستوى الاحتفاظ بالمخاطر الفردية ارتباطا بالقدرة الكلية على احتمال الخسارة ويتوقف ذلك بدوره على التدفق النقدي للمؤسسة واحتياطاتها السائلة وقدرتها على زيادة تدفقها النقدي في حالة الطوارئ. فلكل مؤسسة القدرة على تغطية بعض خسائرها من تدفقاتها النقدية والبعض الآخر الأخذ من احتياطها النقدي.

ثانيا:" فكر في الاحتمالات"

إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمال حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكنه من التعامل مع المخاطر مقارنة مع الفرد الذي يفتقد لمثل هذه المعلومات.

تشير الشدة المحتملة للخسارة إلى المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها (أي المخاطر التي لا يمكن الاحتفاظ بها), إن معرفة ما إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيفا أو معتدلا أم مرتفعا جدا يمكن أن تساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطرة معينة.

إن القاعدة الثانية لإدارة المخاطر"فكر في الاحتمالات" تشير إلى أن احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا مهما في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطرة معينة ولكن أي المخاطر؟

منطقيا استخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصور على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر "لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته".

تفرض هذه القاعدة على مدير المخاطر أن لا يهمل الأخطار التي يكون احتمال وقوعها ضئيل جدا وأن يأخذها في الحسبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرارا جسيمة بالمؤسسة مثال[1]: إذا كان احتمال وقوع خسارة ما هو واحد في المليون فيمكن الاحتفاظ بالخطر إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه ضئيلة جدا, أما إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن حدوثه جسيمة فيجب على مدير المخاطر آنذاك تحويل الخطر إلى جهة أقدر على مواجهته كالتأمين أو أسلوب منع الخسارة.

ثالثا:"لا تجازف بالكثير مقابل القليل"

توفر القاعدة الأولى توجيها فيما يتصل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها (أي تلك المخاطر التي تنطوي على خسائر كارثية لا يمكن التقليل من الشدة المحتملة فيها), أما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها (التي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها), ومع ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى.

تقتضي القاعدة الأولى أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي تعود على المحول.

ينبغي عدم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة بالنسبة للأقساط الموفرة من خلال الاحتفاظ (القليل) من ناحية أخرى, في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطر مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع المخاطر المحولة في هذه الحالات تمثل الأقساط الكثير فيما تمثل الخسارة المحتملة القليل.

ورغم أن قاعدة "لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" تفرض مستوى أقصى على المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها, إلا أن قاعدة "لا تخاطر بالكثير مقابل القليل" تقترح أن بعض المخاطر أدنى من مستوى الاحتفاظ

[1]- أسامة عزمي سلام, شقيري نوري موسى, إدارة الخطر والتأمين, دار حامد للنشر والتوزيع, ط1, عمان, الأردن, 2007, ص: 50 .

الأقصى هذا ينبغي أن تحول أيضا, ويجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى موحدا لكل المخاطر حيث يتم تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل مخاطرة على أساس التكلفة والعائد.

الفرع الثالث: تصنيفات إدارة المخاطر

يتم بناء تصنيفات إدارة المخاطر المصرفية على مقياس من 1-5 وفقا لمعيار* CAMELSوالذي يعكس تصنيف الإدارة الكلي وهذه التصنيفات تشمل:[1]

أولا: تصنيف (1) قوي

يعكس قدرة الإدارة القوية على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناشئة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك, كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة وكذلك بأنظمة معلومات قوية تزود مجلس الإدارة بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

ثانيا: تصنيف (2) مرضي

يدل على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه, أي أن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكم اعتبارها مرضية وفعالة في ضمان متانة وسلامة البنك.

ثالثا: تصنيف (3) عادي

يدل على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتماما أكثر من العادي من قبل السلطات الرقابية, ويكون أحد عناصر إدارة المخاطر الأربعة التي يشوبها نقص وبالتالي تجعل البنك قاصرا في التعامل

[1]- شقيري نوري موسى,محمود إبراهيم نور,إدارة المخاطر, دار المسيرة, الأردن, 2012, ص ص: 317-318.
* هو عبارة عن تقييم موحد للبنوك وهو اختصار للكلمات التالية:
C: كفاية رأس المال, A: جودة الأصول, M: جودة الإدارة, E: الربحية, L: السيولة, S: الحساسية اتجاه السوق.

مع المخاطر, وهناك بعض ممارسات إدارة المخاطر التي بحاجة إلى تصويب من أجل تمكين البنك من تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل كفء.

رابعا: تصنيف (4) حدي

يدل على إدارة المخاطر لدى البنك عجزت عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك, وعادة يعكس هذا الوضع ضعفا في رقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا, وتكون عناصر إدارة المخاطر حدية وتحتاج إلى تصويب فوري من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

خامسا: تصنيف (5) غير مرضي

يدل على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل تحديد وضبط وقياس ومراقبة المخاطر ويكون واحد وأكثر من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيفا وكذلك لم يظهر مجلس الإدارة المقدرة على التعامل مع هذا الضعف.

المطلب الرابع: أساليب وأسس إدارة المخاطر

الفرع الأول: أساليب إدارة المخاطر

هناك ثلاث أساليب يمكن استخدامها للتعامل مع المخاطر:[1]

أ/ تجنب المخاطر: يرفض الفرد أو المؤسسة أحيانا قبول خطر معين, وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة, من أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية, أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر, إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة..., ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب

[1]- رضوان سمير عبد الحميد, "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها", دار النشر للجامعات, مصر, الطبعة الأولى, 2005, ص ص: 314-315.

مواجهة الخطر, إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس ايجابيا في التعامل مع الأخطار, ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة ايجابية, إن هذا الأسلوب يعد أسلوبا غير مناسبا في التعامل مع كثير من الأخطار[1] .

ب/ تقليل المخاطر: يقوم البنك برصد أسلوب القروض من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا, وتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

ج/ نقل المخاطر: من أشهرها شراء التأمين, فهو أحد وسائل نقل المخاطر من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

هناك من أشار إلى وجود خمسة طرق للتعامل مع المخاطر, فأضاف إلى العناصر السابقة: اقتسام المخاطر والذي يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (تجمع بين تجنب المخاطر ونقلها), بالإضافة إلى التحوط والذي يختلف عن الأمين في كونه نقل للمخاطر مع التضحية بإمكانية الربح.

كما يمكن إجمال المخاطر التي تواجه البنوك والمقاييس المعتمدة في قياسها وإدارتها فيما يلي:[2]

جدول رقم (01): إجمال المخاطر المصرفية

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس الحديثة	أساليب إدارة المخاطر
الائتمان	متوسط القروض/الأصول القروض غير المسددة/إجمالي الخسائر خسائر القروض/إجمالي الخسائر احتياطي خسائر	درجة تركز القروض معدل نمو القروض معدلات الإقراض المرتفعة الاحتياطات /القروض غير المسددة	تحليل الائتمان توثيق الائتمان رقابة الائتمان تقييم خاص للمخاطر

[1] - عبد العزيز فهمي هيكل, "مقدمة في التأمين", دار النهضة العربية, بيروت, ص: 747.
[2]- مفتاح صالح ومعارفي فريدة, المخاطر الائتمانية تحليلها –قياسها- إدارتها والحد منها, مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة", كلية العلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة الزيتونة, الأردن, أفريل 2007, ص: 14.

	القروض/القروض		الائتمانية
السيولة	القروض/الودائع الأصول السائلة/الودائع	الأموال المقترضة تكاليف الإقراض الأصول السائلة الاقتراض على الودائع	خط السيولة خط السيولة للطوارئ نموذج التكلفة أو التغير تطوير مصادر التمويل
سعر الفائدة	لأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الخصوم الحساسة الفجوة	سلسلة الفجوات تحليل التدفق الفجوات المتحركة	إدارة الفجوة المتحركة تحليل التدفق
رأس المال	حق الملكية/الودائع حق الملكية/الأصول إجمالي الديون/الأصول	الأصول الخطرة المعدلة/حق الملكية النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية	خطيط رأس المال سياسة لتوزيع الأرباح ملاءة رأس المال

الفرع الثاني: أسس إدارة المخاطر البنكية

يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ/ وضوح محتوى إدارة المخاطر

تعتبر السيطرة على المخاطر وكيفية التحكم فيها الهدف الأساسي والجوهري لإدارة المخاطر البنكية عن طريق:

- التعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- قدرة البنك على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها, والتي يمكن لرأس المال تحملها.
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير تتناسب مع طبيعة عمل البنك واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

ب/ توظيف الكفاءات المؤهلة للعمل البنكي

- توفير الخبرة في التعامل مع المخاطر المحيطة بالبنك واتخاذ القرار.
- القدرة على مسايرة التطورات التي تتعلق بالصناعة المصرفية والسعي لتكيفها مع متطلبات الصيرفة الحديثة.

يساعد توفر الكفاءات المؤهلة البنك على اكتشاف المخاطر في وقت مبكر, وبالتالي التحوط ضدها بما يتلاءم مع الصيرفة الحديثة.

ج/ الوضع التنظيمي لإدارة المخاطر

تحديد المستوى التنظيمي لإدارة المخاطر وتحديد مهامه, بحيث يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في أي بنك من الأعضاء التالية: مجلس الإدارة, لجنة إدارة المخاطر, الإدارة العليا في إدارة المخاطر, مديرية المخاطر, مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

د/ وضع معايير لقياس المخاطر ورصدها

يجب على إدارة البنك أن تحدد خطط إدارة المخاطر من خلال إنشاء نظم قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها ودرء آثارها, ومن أجل التأكد من فعالية عملية إدارة المخاطر تحتاج

البنوك إلى تحسين نظم إدارة المخاطر عن طريق تخصيص موارد لإعداد حزمة من التقارير الدورية على المخاطر مثال: تقارير رأس المال المخاطر, تقارير مخاطر الائتمان, تقارير مخاطر التشغيل, تقارير مخاطر السيولة, تقارير مخاطر السوق وكذلك تقارير إدارة وتدقيق المخاطر.

ه/ استخدام نظم المعلومات والتقنيات الحديثة

تعد نظم المعلومات من الضروريات القصوى التي يجب على البنوك استخدامها قصد تجميع أكبر قدر من المعلومات الصادقة والأكيدة عن المخاطر التي تتعرض لها, إذ أن قدرة البنك على وضع إستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر تعتمد على توفير أكبر قدر من المعلومات عن المخاطر (طبيعتها, مصادرها, أنواعها, ...), وهذا ما يكفل اتخاذ القرارات الصحيحة في التوقيت الملائم وبالسرعة والدقة المناسبة[1]. إلى جانب ضرورة استعانة البنك بالنظم الآلية التي تعتمد على تقنيات متطورة مثال ذلك الصراف الآلي, تحويل الأموال الكترونيا بنظام "السوي فت" وغيرها من النظم التي تعتمد على استخدام أحدث التقنيات التي تؤدي إلى تقديم خدمة مصرفية على مستوى عال من الالتزام بالأصول المصرفية المطلوبة.

الفرع الثالث: إدارة المخاطر في مجال منح القروض[2]

إن الوظيفة الأساسية للبنك هي العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار التي من الممكن أن تقع له وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعبر عن إدارة المخاطر فيما يتعلق بمنح القروض والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

أ/ توزيع خطر القرض: إذا كانت قيمة الائتمان كبيرة جدا ومدته طويلة نسبيا فهذا يعني تجميد لجزء من أموال البنك وفي نفس الوقت الحصول على عائد أكبر, ومع ذلك فإن البنك في هذه الحالة يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من هذا الائتمان.

[1]- كوثر الأبجدي, مخاطر القطاع المصرفي الإسلامي, ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة", محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة الزيتونة, الأردن, 2007, ص: 26.

[2]- طارق عبد العال حماد, تقييم أداء البنوك التجارية, تحليل العائد والمخاطرة, كلية التجارة, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2001, ص ص: 72-73.

ب/ التعامل مع عدة متعاملين: يلجأ البنك إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين الاقتصاديين وذلك حتى يتجنب الأخطار التي يمكن أن تحدث وتتعلق بتركز نشاطات البنك على عدد محدود من المتعاملين فإن وقع عدم التسديد كإفلاس أحد المتعاملين فإن المصرف يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل كبيرة.

ج/ تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة: تجنبا لما يمكن أن يحدث من ركود أو أزمات في إحدى القطاعات دون غيرها, فالبنك يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع معين.

د/ متابعة الائتمان: لا يتوقف دور البنك عند منح الائتمان بل أنه يمتد ليشمل متابعة هذه القروض والتأكد من تسديدها في الأوقات المحددة ففي حالة عدم التسديد يقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

المبحث الثاني: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية

تمثل مجموع الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها

المطلب الأول: مفاهيم حول مخاطر الائتمان

الفرع الأول: تعريف المخاطر الائتمانية

- تعريف 01: هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض, على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني[1].
- تعريف 02: تنشأ المخاطر الائتمانية من عدم قدرة و/أو عدم رغبة الطرف المتعاملConter Party في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول Country Risk, وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و/أو الاعتمادات المستندية[2].
- تعريف 03: احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان[3].

وعليه فإن مخاطر الائتمان هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني, وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل: القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

الفرع الثاني: خصائص مخاطر الائتمان[1]

[1]- حسين ذيب, فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان, دراسة حالة عينية من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة, 2012, ص: 118 .
[2]- صالح رجب حماد,"أثر المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي, بنك الأردن", مقدم إلى المؤتمر العالمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة, ص: 05.
[3]- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن, إدارة البنوك التجارية, الطبعة2, دار النهضة العربية, القاهرة, 2000, ص: 444.

- ✓ تعتبر نوع من أنواع المخاطر المصرفية التي ترتكز على عنصر الخسارة والمستقبل.
- ✓ لا تقتصر على نوع معين من القروض بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطرا بالنسبة للبنك لكن بدرجة متفاوتة كما أنه لا ترتبط فقط بتقديم القروض بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه وفوائده.
- ✓ يمكن أن تنشأ أيضا نتيجة عن خلل في العملية بعد انجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (أصل القرض وفوائده) أو وقت السداد.
- ✓ تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية أو منشأة تبيع لأجل خسائر محتملة ولا تصيب المقترض.
- ✓ مخاطر الائتمان لا يسلم منها حتى منشأة الدولة على الرغم من تسليم البعض بانعدام المخاطر بالنسبة للقروض الموجهة للحكومة.
- ✓ تعتبر متغير أساسي تأثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتج عن عدم السداد وتأجيله.

الفرع الثالث: الأهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي:[2]

- ❖ بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- ❖ بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.

[1]- زغاشو فاطمة الزهراء, إشكالية القروض المتعثرة, دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي, وكالة قسنطينة 50, مذكرة ماجستير في علوم التسيير –غير منشورة-, تخصص إدارة مالية, جامعة قسنطينة 2, الجزائر, 2014, ص: 32.

[2]- مفتاح صالح, معارفي فريدة,"المخاطر الائتمانية -تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها", مدخل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع, إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة, كلية العلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة الزيتون, الأردن, 16-18 أفريل 2007,ص ص: 7-8.

❖ مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي:

- نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع.
- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.
- نسبة القروض الغير مضمونة إلى إجمالي المحفظة.
- بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية أو في صورة تمويل مختلفة.
- بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10% من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى) .
- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير منتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.
- نسبة التسهيلات الغير منتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة العائد المتوقع / إجمالي القروض.
- إجمالي صافي العائد / إجمالي القروض.

❖ بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.

❖ تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها, وتحديد أسباب تعثر الديون الغير منتظمة.

المطلب الثاني: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية

الفرع الأول: مفهوم إدارة مخاطر الائتمان

❖ تعريف 01: هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك. إذن هي عملية قياس

وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها, وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها[1].

❖ تعريف 02: مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حصر مخاطر الائتمان وتقليلها إلى أدنى حد ممكن, أي هي الإجراءات التي تهدف إلى تقليص الانحراف الكمي والزمني بين ما هو متوقع في العملية الائتمانية وما سيحدث مستقبلا[2].

شكل رقم (03) أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان

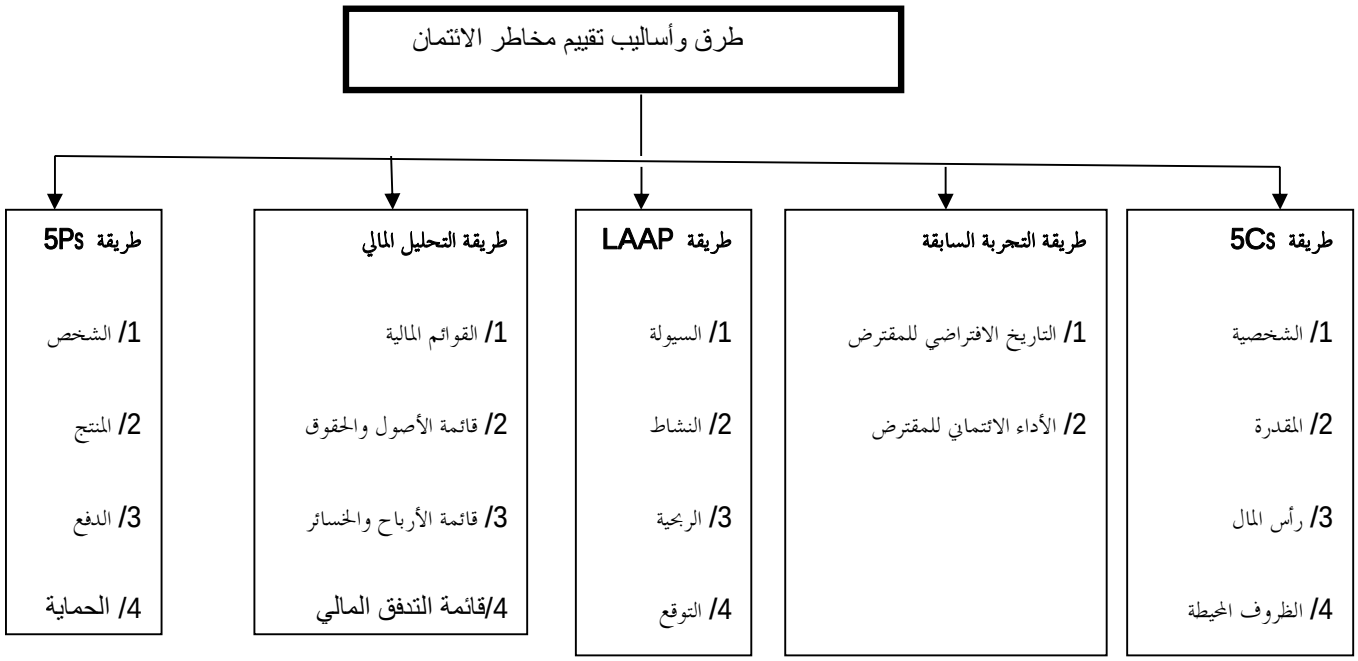

المصدر: شريف مصباح أبو كرش, إدارة مخاطر الائتمان المصرفي, ملتقى بعنوان الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة, جامعة الخليل, فلسطين, ماي2005 , ص: 13.

[1] - حرفوش سهام وصحراوي إيمان, مداخلة بعنوان: دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية, جامعة فرحات عباس, سطيف, 21 أكتوبر 2009. ص: 06.

[2]- كمال رزيق, مداخلة بعنوان: تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية, ملتقى في الخرطوم, السودان,1012, ص: 10.

الفرع الثاني: مناهج إدارة المخاطر الائتمانية

تركز إدارة الائتمان بشكل عام على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر واللذان يمكن توضيحهما في:

أولا:" المنهج التمييزي" ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم, وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له[1].

ثانيا: "المنهج التجريبي" بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان[2].

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان بالتحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي, وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى التأكد من:

- إجمالي المخاطر محتملة الحدوث.
- تركز المخاطر.
- قياس المخاطر.
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية.

الفرع الثالث: معايير إدارة المخاطر الائتمانية

يجب أن يتوفر لدى البنك:

[1]- زايدي صبرينة, إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بوبرة-, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاديات مالية وبنوك, جامعة البويرة, الجزائر, 2015, ص: 50.
[2]- مفتاح صالح ومعارفي فريدة, مرجع سابق الذكر, ص: 10.

أ/ المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية: وتعني هنا ضرورة وجود استراتيجيات وسياسات لمنح الائتمان لدى البنك وتتضمن هذه الاستراتيجيات والسياسات الآتي:

- مدى استعداد البنك لتحمل المخاطر التي تنشأ عن منح تسهيلات ائتمانية للعملاء ومستوى الربحية المطلوب قياسها بتكلفة أموال البنك. ونتيجة ذلك تنعكس بالإيجاب على جودة محفظته الائتمانية.
- تحديد أنواع الائتمان الممكن منحه للعملاء وتحديد القطاعات (الصناعات) والمناطق الجغرافية الممكن منحها الائتمان. وينعكس أثر ذلك على تنوع المخاطر الائتمانية وعلى حدودها.
- وضع حدود قصوى لآجال منح الائتمان وأسس لتسعير الائتمان.
- تحديد إرشادات عن نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى إجمالي المحفظة الائتمانية أو حقوق الملكية.
- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقوم بعملية التقييم (تكون جهة موثوق بها ويعتد بها), وأيضا تحديد العلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات مع الأخذ في الاعتبار وجود هامش جيد بين قيمة الائتمان الممنوح وقيمة الضمانات المقدمة.
- وضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توفرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الائتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للائتمان وقواعد تضيف الائتمان وتكوين المخصصات, وتقوم بتنفيذ تلك القواعد إدارات مختلفة بالبنك لضمان جودة الائتمان.

ب/ إجراءات سليمة لمنح الائتمان: تتضمن

أولا:المعايير الملائمة لمنح الائتمان: وتتكون هذه المعايير من :

- المعلومات الكافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة يطالب الائتمان وإمكانية تصنيفه ائتمانيا وفقا لنظام تصنيف داخلي بالبنك.
- الأهلية القانونية لطالب الائتمان في تحمل الالتزامات الائتمانية التي تنشأ نتيجة الموافقة على منحه تسهيلات ائتمانية.

- معرفة سمعة طالب الائتمان وخبرته في القطاع والغرض من الائتمان.
- طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب الائتمان وللقطاع ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية والعلاقة بين الربحية والمخاطر.
- مصادر السداد ومدى التزام العميل بسداد الالتزامات السابقة ونوعية الضمانات المقبولة.

ثانيا: التقدير لحدود الائتمان : يتم من خلال:

- وضع حدود لكافة البنود (داخل وخارج الميزانية) وكذلك القطاعات والمناطق الجغرافية والدول ووضع حدود للائتمان الممكن منحه بالاستناد على درجة التصنيف الائتماني للعميل.
- وضع حدود للائتمان الممكن منحه إلى حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد وإجمالي العملاء وذوي العلاقة (ذوي المصالح المتداخلة مع البنك).

ج/ إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته: تتضمن:

- توافر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان وتحديث بياناتها ومستنداتها ومراجعة مراكز العملاء والموافقات الائتمانية الصادرة لهم والتأكد من أنه لا يوجد أي خلل في تنفيذ ما ورد بهم.
- متابعة التنفيذ للائتمان لمعرفة : مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية, الوضع المالي الحالي للعميل, مدى توافر الضمانات كغطاء كناسب وفقا للحالة الحالية للعميل, مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية, مدى جودة الائتمان وتكوين المخصصات.
- التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد على: منح الائتمان ومتابعة مدى جودته, تسعير الائتمان, تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركزات الائتمانية, تحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

د/ إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان: تتضمن

- نظام مستقل لمراجعة الائتمان بهدف التعرف على: مدى كفاءة المسئولين عن منح الائتمان ومتابعته, مدى سلامة إجراءات التعامل مع الائتمان, مدى جودة المحفظة الائتمانية, مدى سلامة نظام التصنيف الائتماني.

- رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في: السياسات الائتمانية, الإجراءات الائتمانية, الحدود الائتمانية.
- وحدة خاصة لاكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة في وقت مبكر.

الفرع الرابع: نماذج المعايير الائتمانية

نظرا لتمتع إدارة الائتمان في البنوك التجارية بميزة تنافسية هامة من حيث قدرتها في معرفة العميل واحتياجاته, وبمعنى آخر قدرتها في التحليل الائتماني وقد أتيحت أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية تستخدم في التحليل الائتماني هي: 5Cs, 5Ps, PRIS.

أولا: نموذج المعايير الائتمانية 5Cs

1/ القدرة على الاستدانة (Capacity) :هي من أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان ورغم أنها تحدد مقدرة العميل في إعادة ما تم إقراضه من البنك, فيما يرى البعض الآخر أن القدرة هي مقدار الموارد الأساسية لسداد الائتمان, وهي تعتمد على التدفق السابق والمتوقع في المستقبل[1].

أي مدى قدرة العميل على تحقيق أرباحه من المشروع الممول لسداد مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه, وهذا المعيار من أكثر المعايير التي تؤدي بالبنوك إلى الوقوع في المخاطر الائتمانية وذلك في حالة عدم قدرة العميل على سداد التزاماته للبنك[2].

2/ شخصية العميل (Character): وذلك بدراسة السلوك الائتماني للعميل في الماضي, الاطلاع على تعاملات العميل وعلاقاته السابقة مع البنوك, خبرة العميل في المشروع الذي سيقوم به ومدى كفاءته في العمل الإداري, مدى استقراره العائلي وتحصيله في العمل.

[1]- محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام, "المؤسسات المالية, البورصة والبنوك التجارية", الدار الجامعية, مصر, 2000, ص ص: 281-282.
[2]- إيمان أنجرو, "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا)", بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير, تخصص محاسبة, جامعة تشرين, كلية الاقتصاد, 2007, ص: 34.

3/رأس المال (Capital): يعكس رأس مال العميل المقترض إمكانياته المالية, لأنه يؤكد مقدرته على السداد في الأجل الطويل. وكلما كان رأس مال المنشأة كبيرا كان ذلك مؤشرا في تقدير الملاءة المالية للمنشأة.

4/ الضمان (Collateral): مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي[1].

5/ الظروف الاقتصادية (Economie Conditions): يقصد هنا بالظروف المناخ الاقتصادي العام في المجتمع وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المؤسسة في إطاره, لذا يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.

رغم أهمية العوامل السابقة إلا أن البنوك تعتبر أن أقل هذه العوامل أهمية الضمان collateral لأنها تتوقع أن يتم سداد القرض من الأرباح وليس عن طريق بيع الأصل الضامن[2].

ثانيا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة Ps5

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف 5Ps.

1/ نوع العميل(People): هذا من خلال تكوين صورة واضحة وكاملة عن شخصيته, وذلك من خلال مقابلة العميل والحصول على كل المعلومات والبيانات التي ترغب فيها إدارة الائتمان.

2/ الغرض من الائتمان(Purpose) : من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا الحد من التحقق ورفض الطلب.

3/ قدرة العميل على السداد (Payment): يركز هذا المعيار على تحديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل.

[1]- حمزة محمود الزبيدي, إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني, مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع, ط1, عمان, الأردن, 2002,ص: 146.
[2]- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف, إدارة البنوك وتطبيقاتها, ط1, دار المعرفة الجامعية, 2000, ص: 162.

4/ الحماية (Protection): استكشاف احتمالات وأدوات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل وذلك من تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل.

5/ النظرة المستقبلية (Perspective): هي استكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان.

ثالثا: نموذج المعايير الائتمانية PRIS

1/ التصور (Perspective): مضمون هذا المعيار هو الفاعلية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان.

2/ القدرة على السداد (Repayment): تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها.

3/ الغاية من الائتمان (Intention or Purpos): تحديد الغاية من الائتمان المطلوب, وكقاعدة عامة فان الغاية من الائتمان يجب أن تشكل أساس الدراسة[1].

4/ الضمانات (Safeguards): يجب تحديد الضمانات التي يطلبها المصرف ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان الذي سيتم منحه, وذلك لمواجهة احتمالات عجز العميل هن السداد.

5/ الإدارة (Management): من خلال التعرف على أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله , وتحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أم يقتصر في عمله على منتج واحد[2].

مما سبق نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاث لمعايير منح الائتمان ومضامينها تتداخل وتشترك فيما بينها. وذلك بهدف التأكد عند دراسة طلب الائتمان أو القرض من مدى ملاءة العميل وقدرته على تسديد التزاماته اتجاه المصرف وكذلك تحديد عملية منح الائتمان.

[1]- حمزة محمود الزبيدي, مرجع سبق ذكره, ص ص: 156-158.

[2] -www.kibs.edu.kw

المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

يتوقع البنك عند مزاولته لنشاطه في منح القروض الحصول على دخل مستقبلي كبير, مع وضع احتمال عدم تحصيل ذلك الدخل نتيجة وجود خطر عدم التسديد. لذلك يلجأ البنك إلى تقدير وتقييم خطر عدم التسديد مسبقا مستعينا في ذلك بطرق متعددة أكثرها استعمالا:

- طريقة النسب المالية
- طريقة التنقيط

أ/ طريقة النسب المالية

تعتبر من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقوم بمنح القروض للمنظمات, إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها, ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها, وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها, التي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القروض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية, ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية[1].

يمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل: تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة, وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض , ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي[2], وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

1- النسب الخاصة بقروض الاستغلال

[1]- طاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعة, الجزائر, 2001, ص: 146.
[2]- عبد المعطي رضا, محفوظ أحمد جودة, إدارة الائتمان, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان 1999, ص: 251.

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض, ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان من أهم هذه النسب:

- ✓ نسب التوازن المالي, يتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.
- ✓ نسب الدوران وتتكون من ثلاث نسب: دوران المخزون, سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- ✓ نسبة السيولة العامة.

2- النسب الخاصة بقروض الاستثمار

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات, فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة, وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال, لذلك يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض, من أهمها:

- ✓ التمويل الذاتي.
- ✓ التمويل الذاتي / ديون الاستثمار لأجل.
- ✓ التقييم المالي للمشروع الاستثماري من خلال الطرق التالية:[1]
  - طريقة صافي القيمة الحالية VAN
  - طريقة معدل العائد الداخلي TRI
  - طريقة فترة الاسترداد PR
  - طريقة مؤشر الربحية IP

ب/ طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي

[1] -Edith Giraglinger ,les décisions d'investissement exercices et ces corrigés de gestion, ed Nathan ,Paris, 1998, p 29.

تعتمد على التحاليل الإحصائية والت تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك [1]. والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها[2], وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي, وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي, وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين, منظمات قرض وخبراء محاسبين...

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة, لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية, لكن استعمالها قليل, إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية[3].

1/ حالة القروض الموجهة للأفراد

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي, والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان, أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا. ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها, وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- ✓ تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- ✓ استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2/ حالة القروض الموجهة للمنظمات

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة, ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة, وفقا للمعايير التالية:

- ✓ تاريخ تأسيس المنظمة.

[1] - Michel Mathieu, l'exploitation bancaire et le risque de crédit, ed la revue banque, Paris, 1995, p 165.
[2] - Axelle la Badie, olivier rousseau, crédit management gère le risque client, ed économmia, Paris, 1996, p 173.
[3] - Sylvie de Conssergues, gestion de la banque, ed Dunod, Paris, 1996, p175.

- ✓ أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- ✓ مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية .
- ✓ رقم أعمالها المحقق.
- ✓ نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- ✓ رأس مالها العامل.
- ✓ طبيعة نشاطها.

وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي[1]

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها, وبما أن المخاطر يصعب القضاء فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع على مستوى محفظة الاستثمار, وفيما يلي نتناول تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز:

أولا: تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز

تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان وتقوم فكرة التنويع على:[2]

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة, متوسطة, طويلة)
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير, كبير)
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة)

[1] - مفتاح صالح ومعارفي فريدة, مرجع سابق الذكر, ص ص: 15-16.
[2]- محمد كمال خليل الحمزاوي, اقتصاديات الائتمان المصرفي,ط2, منشأة المعارف, الإسكندرية, 2000, ص: 39.

فالتنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة", وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركوتز Markowitze الذي قدم التصورات التالية:

- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب مع بعضها البعض وكان عائد الاستثمار(أ) أكبر من عائد الاستثمار (ب) "أي أن معامل الارتباط -1", فالتنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا إلا أنه غير ممكن عمليا.
- في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية "أي أن معامل الارتباط =0 ", إن التنويع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير.
- أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب "أي أن معامل الارتباط +1", فالتنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر.

وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر, ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنويع ونظرية المحفظة لماركوتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبير كلما قلت المخاطر.

ثانيا: تنويع محفظة الاستثمار

إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب "التنويع البسيط", ويتمحور تصور ماركوتز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين:[1]

- الأول: معدل العائد على الأصول
- الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.

[1] - ابتهاج مصطفى عبد الرحمن, إدارة البنوك التجارية, ط2, دار النهضة العربية, القاهرة, 2000, ص: 455.

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم, وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.

فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمدلول العائد والمخاطر, ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

المطلب الرابع: معالجة المخاطر الائتمانية[1]

تبدأ عملية المعالجة مع ظهور أول حادث "عدم التسديد وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون", حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته, وتبدأ عملية معالجة الخطر بمرحلة التحصيل فإذا تعثرت هذه المرحلة تبدأ مرحلة معالجة المخاطر.

تحصيل القروض: تستند إلى ثلاث ركائز:[2]

1/ رد الفعل: يمثل العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر لذلك يجب على البنوك أن تهتم بعامل الزبون, لأن النتيجة بحدوث الخطر لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل.

2/ الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: يجب على البنك تجنب الانقطاع في عملية التحصيل وتفادي الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

3/ التصاعد: يتمثل في الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون, من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إذا اقتضى الأمر.

[1]-زايدي صبرينة, إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-, كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير, تخصص اقتصاديات مالية وبنوك, مذكرة لنيل شهادة الماستر, جامعة البويرة, الجزائر, 2015, ص ص: 57-60.
[2]- حفيان جهاد, مرجع سابق الذكر, ص: 66.

4/ تسيير الحسابات: الهدف منها هو تجنب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين, أو لجعل الحساب مدين لكن بدون ترخيص مسبق.

في هذه الحالة يقوم نظام المعلومات للبنك بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحسابات, ومن جهة أحرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

المخطط التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري

شكل(04): عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري

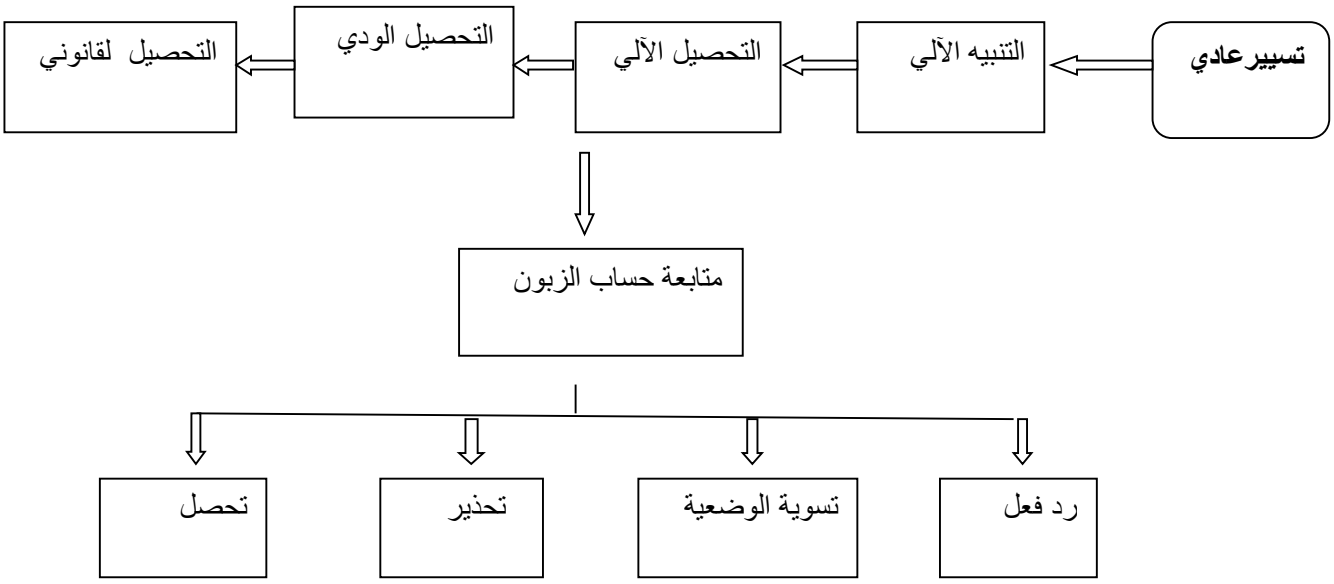

SOURCE : Michel Mathieu, l'exploitation bancaire et la risque de crédit, ed la revue banque, Paris 1995, p276.

في هذه الحالة للمسير حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو يقوم بالتحصيل مباشرة سوا كان ودي أو قانوني.

معالجة القرض: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية, ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب, بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون بالإضافة للضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا, ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحساب إن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية, وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير. حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

تبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- ✓ وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).
- ✓ وحدة التحصيل القانوني(مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر الائتمان وفق بازل

تمثل لجنة بازل فضاء تأمل وتشاور يهدف إلى تحسين الرقابة البنكية وتطوير التعاون الدولي, بهدف مواجهة ارتفاع المخاطر والتآكل المقلق للأموال الخاصة للبنوك الدولية الكبرى والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين.

المطلب الأول: تعريف لجنة بازل الدولية

بدأ الباحثون في إدارة المخاطر خلال الفترة 1974-1980 التفكير في إيجار صيغ عالمية لكفاية رأس المال في ضوء الانهيارات التي حدثت لبعض البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية, ولقد أظهر هذا الانهيار مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل: مخاطر التسوية, مخاطر الإحلال, وعدد من المخاطر الائتمانية. ففي ضوء هذه الانهيارات وبروز هذه الأنواع من المخاطر تم إغلاق العديد من البنوك في تلك الدول في حين تم التدخل من قبل السلطات الرقابية المالية لإنقاذ البعض منها.

وفي ظل هذا المناخ تأسست لجنة بازل 1974 من طرف محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعة العشرة, بمدينة بازل في سويسرا, وأطلق عليها اسم لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية.

تهدف لجنة بازل إلى تحديد حدود دنيا لكفاية رأس المال وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال التوريق وتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك[1].

غرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب تتمثل في[2] :

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية

- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون, "إدارة مخاطر", ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, 2012, ص: 333.
[2]- بن شنة فاطمة, إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية), مذكرة ماجستير, غير منشورة, تخصص مالية المؤسسة, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, 2010, ص: 22.

- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي, ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الأولى

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال وفي سنة 1988 أقرت لجنة بازل اتفاق" بازل الأول " والذي استهدف وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توفرها بالبنوك لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. وتتمثل العناصر الأساسية للاتفاق في وضع معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول البنكية. وفقا لمخاطر الائتمان(بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية) ووضع حد أدنى 8% لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها[1].وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها "كوك COOKE ". والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة, لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة كوك, وأطلق عليها الفرنسيون أيضا "معدل الملاءة الأوروبي RSE"[2].

نسبة ملاءة البنك (نسبة كوك) = أموال خاصة / أصول مرجحة للخطر ≤ 8%

وقد قامت مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية بتصنيف الدول إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وتشمل مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية. والتي تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)*, بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية, حيث ترى لجنة بازل أن مجموعة محددة من دول العالم ممثلة في هذه الدول, أما المجموعة الثانية: تشمل باقي دول العالم, واعتبرتها لجنة بازل دولا ذات مخاطر مرتفعة, وفيما يلي نتعرض لمكونات معدل كفاية رأس المال والصيغة التي تم تحديده بها[3].

[1]- بازل 2 والأزمة المالية العالمية, www.idbe-egybt.com/doc/bazel.doc

[2]- سليمان ناصر, النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, ص: 2.

*OECD organisation for economic and development وهي المنظمة التي تقوم بعقد ترتيبات إقراضية خاصة بالصندوق مع صندوق النقد الدولي.

[3]- سليمان ناصر, النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل, ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات,جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, 14-15/ 12/ 2004, ص: 2.

معدل كفاية رأس المال= (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) / مجموع الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها ≤ 8%

مكونات رأس المال: قسمت لجنة بازل رأس المال إلى شريحتين: المستوى الأول: رأس المال الأساسي (رأس المال والاحتياطات), المستوى الثاني: رأس المال التكميلي. وحددت أن المستوى الأول يجب أن يمثل 4% من الأصول المرجحة, وفضلت في تقييم كفاية الأموال الخاصة بنسب المخاطرة المرجحة حسب أصناف الأصول وذلك تبعا لدرجة المخاطرة النسبية, وحددت اللجنة ضمن مقرر" بازل1" خمسة أوزان ترجيحية تطبق بغرض حساب الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان مع الأخذ بعين الاعتبار انتماء المقترض لأي دولة في المجموعتين (OECD أو دول خارج OECD) وترجيحات الأصول داخل الميزانية[1].

الجدول (02): يوضح الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل 1[2]

درجة المخاطر	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية بالإضافة إلى النقدية بضمان الأوراق المالية الحكومية + بالإضافة على المطلوبات المقررة والمدعمة من حكومات وبنوك مركزية للدول OCDE.
10%	المطلوبات (الأصول) من الهيئات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر وطنيا في كل دولة.
20%	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك منظمة دول OCDE.
50%	- الفقرات النقدية برسم التحصيل. - القروض المضمونة برهون عقارية.
100%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + المطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج منظمة OCDE مطلوبات شركات القطاع العام الاقتصادي + المساهمات في شركات أخرى.

أما الأصول خارج الميزانية يتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل محددة, ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقا للمستفيد منها كما هي موضحة في الجدول التالي[1] .

[1]- حفيان جهاد, إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية, دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة, مذكرة ماستير, تخصص علوم مالية, ورقلة, الجزائر, ص: 50.
[2]- بعلي حسني مبارك, إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, تخصص إدارة مالية, قسنطينة, الجزائر, 2012, ص: 12.

الجدول (03): يمثل الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل1[2]

أوزان المخاطر	البنود
100	بنود مثيلة للقروض (الضمانات العامة للقروض)
50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان, تنفيذ عمليا مقاولات أو توريدات)
20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل (الاعتمادات المستندية)

أخيرا يمكن أن نشير إلى أن مقترحات لجنة بازل ستكون لها دون شك نتائج مهمة بالنسبة لمجموعة كبيرة من الدول ليس فقط بالنسبة لتدفق رؤوس الأموال ولكن بالنسبة أيضا لطبيعة الأنظمة الإشرافية التي سيكون على الدول الالتزام بها[3].

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية

جاءت بعد بروز تشوهات في الاتفاقية الأولى وفشلها بالإلمام بالمخاطر التي تواجهها البنوك, حيث وجهت لاتفاقية بازل1 بعض الانتقادات من أهمها عدم وضع مقابل مناسب للبنوك في حالة قدرتها على خفض معدل التعرض للمخاطر نتيجة تنويع الأصول والتقييم العشوائي لبعض المخاطر الائتمانية إضافة إلى تطور النظام المالي المصرفي, الأمر الذي جعل إطار بازل1 مؤشرا غير كاف للصحة المالية للمؤسسة المصرفية, حيث استطاعت أن تبرهن أن من أهم أسباب الأزمات المصرفية هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة

[1]- رقية بوحيضر, مولود لعرابة, واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2, مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي, المبحث 23, العدد 2, 2010, ص: 17.

[2]- سليمان ناصر, علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية, مكتبة الريام, ط1, الجزائر, 2006, ص: 66.

[3] -www.clubna da .jeeran.com

الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية). في عام 1999 أصدرت لجنة بازل اتفاق "بازل2" الخاص بمعيار كفاية رأس المال بالبنوك [1]. بحيث يمكن حساب "بازل2" كما يلي:[2]

رأس المال / (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)

ارتكز الإطار الجديد للجنة بازل على ثلاثة دعائم أساسية. ركزت فيها على ضرورة تفاعل هذه الدعائم الثلاث لتحقيق فعالية رأس المال الجديد, حيث تعتقد اللجنة أن التطبيق الأفضل للاتفاقية الجديدة يتم عن طريق الالتزام بهذه الدعائم وهي[3]:

1/ الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال Minimum Capital Requirements

يقدم طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر, هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية: مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل[4].

2/ الدعامة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية Supervisory Review Process

تركز هذه الدعامة على عملية المراجعة لتنفيذها على المستوى الوطني, ويتطلب تدقيق المراجعة من المشرفين وعلى المصارف أن تقوم بإجراء عملية تقييم شامل لكفاية رأس المال على أساس ما يلي[5]:

- ✓ مجلس الرقابة والإدارة العليا, التقييم السليم لرأس المال.
- ✓ التقدير الشامل للمخاطر.
- ✓ الرقابة وإعداد التقارير, مراجعة عملية الرقابة الداخلية.

3/ الدعامة الثالثة: انضباط السوق Market Discipline

---

[1] -www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc

[2]- سامي يوسف كمال محمد, بازل ومدى ملائمتها للتطبيق في المصارف الإسلامية, http://www.simpopdf.com , ص: 05.

[3] - بريش عبد القادر, جبار عبد الرزاق, سياسات التمويل وأثره على الاقتصاديات والمؤسسات, دراسة حالة الجزائر والدول النامية,الملتقى الدولي: تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية, ص:02.

[4]- بريش عبد القادر, التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية, أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, الجزائر, 2006, ص: 116.

[5]- سميرة حسين الخزرجي, إدارة المخاطر المصرفية واتفاق بازل2, البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, شباط, 2013, ص: 11.

من خلال تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح من جانب المصارف بما يكفل القدرة على الفهم الأفضل للمخاطر التي تواجه البنوك, لذلك تطالب اللجنة الإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر وملاءة رأس المال[1].

هناك إفصاح أساسي وآخر مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية: نطاق التطبيق وتكوين رأس المال, عمليات تقييم وإدارة المخاطر, كفاية رأس المال[2].

تجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية ولا تمتلك أي التزام لأي سلطات قانونية, ومن ثم تكون مقرراتها غير ملزمة بطريقة مباشرة, إلا أن اللجنة تضطلع إلى وضع قواعد ومعايير إشرافية عامة وتوصي بأفضل السبل لتطبيق هذه القواعد[3].

يعتبر العامل المشترك للدعائم الثلاثة لاتفاق" بازل2": هو تعزيز مسؤولية المدراء من خلال: فهم ومعرفة النماذج الداخلية, صياغة السياسات والاستراتيجيات لتسيير المخاطر, تعزيز دور المراجعة الداخلية والسياسة العامة لتخصيص الأموال وكذا تحسي المعلومات حول هيكلة ونشاط البنك know your structure, توثيق المعلومات.

جدول(04): أهم التطورات التي طرأت على معايير الرقابة المصرفية الدولية طبقا لبازل2 قياسا ببازل1[4].

معيار بازل1	معيار بازل2
1/ ركزت على تحديد آلية مخاطر واحدة لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.	1/ اعتمدت على ثلاث ركائز هي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال, المراجعة الإشرافية والانضباطية السوقية.
2/ تطبيق بازل واحد على البنوك فقط.	2/ تطبيق بازل على اثنان من الشركات المالية والمصرفية القابضة
3/ حددت معايير بازل نسبة 8% لنسبة رأس المال	التي تضم ميزانيات الشركات التابعة لها, فضلا عن شمول الاتفاقية

[1]- ميساء محي الدين كلاب, دوافع تطبيق دعائم بازل2 وتحدياتها, دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين,قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على الماجستير في إدارة الأعمال, الجامعة الإسلامية, غزة, كلية التجارة, 2007, ص: 28.
[2]- مفتاح صالح, رحال فاطمة, تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي, المؤتمر العالمي التاسع, النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي, 9-2013/9/10, تركيا, اسطنبول, ص: 07.
[3]- حبار عبد الرزاق, الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي –حالة دول شمال إفريقيا-, جامعة الشلف, الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد 7, ص: 87.
[4]- حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر, القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية-بازل2, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, ص: 187.

إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. 4/ اعتمدت معايير بازل1 المدخل المعياري لتقييم المخاطر.	لشركات الاستثمار والتأمين والتي تقوم بمهمة قبول الودائع أو فتح الائتمان. 3/ أبقت معايير بازل اثنان على نفس النسبة إلى أنها أضافت مخاطر التشغيل ومخاطر السوق. 4/ اعتمدت معايير بازل2 مداخل متعددة بالإضافة للمدخل المعياري.

المطلب الرابع: اتفاقية بازل3[1]

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 2010/9/12 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية, وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية 2010/11/12, وتلزم قواعد اتفاقية "بازل3" البنوك بتحصين أنفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية "بازل3" إلى زيادة متطلبات رأس المال و إلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية, حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عمليا, إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل, إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة.

أهداف لجنة بازل الثالثة

[1] - مفتاح صالح ورحال فاطمة, مداخلة بعنوان تأثير مقررات لجنة بازل3 على النظام المصرفي الإسلامي, المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي. تركيا, اسطنبول, 9-2013/9/10, ص: 09.

أ/ تحسين رأس المال والسيولة القليلة المتوفرة للبنوك من خلال الحد من درجة الإقراض لدى البنوك.

ب/ تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي.

ج/ ضمان أن البنوك لديها رأس المال كاف لمواصلة الإقراض في ظل الاقتصاد الضعيف.

من أهم قواعد لجنة بازل الثالثة:[1]

1/ زيادة وتعزيز رأس المال بمقدار يزيد على 3 أضعاف حجم رأس المال الذي يتحتم على البنوك الاحتفاظ به.

2/ إلزام البنوك برفع قيمة الأسهم المشتركة التي تحتفظ بها والتي تعد أقل صور رأس المال من حيث المخاطرة من 2% من الأصول إلى7% يذكر أن البنوك سيتعين عليها الشروع في رفع مستويات الأسهم المشتركة عام 2013.

3/ ارتفاع نسبة الاحتياطي الأساسي للبنوك منسوبا إلى رأس المال والأصول المالية عالية المخاطر, وجاءت النسبة المعلنة في حدود7%, منها 4.5% تمثل النسبة الأساسية من رأس المال, 2.5% تكون إضافية بمثابة منطقة أمان وقائية في مواجهة التقلبات التي قد تتعرض لها الأصول عالية المخاطر, وكانت النسبة الأساسية السابقة لا تتجاوز2%.

4/ ترتكز البنوك على جودة وشفافية رأس المال, مشيرا إلى أن الشريحة الأولى من رأس المال تتجه نحو تحديد حقوق المساهمين الملموسة.

شكل رقم (05): يمثل الدعامات الأساسية لبازل 1 2 3

[1] - سعاد بن طرية, استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية, مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, 2011, ص: 46.

يشرح الشكل أدناه الركائز الأساسية لاتفاقيات بازل: الأولى, الثانية والثالثة [1] .[2] .[3]

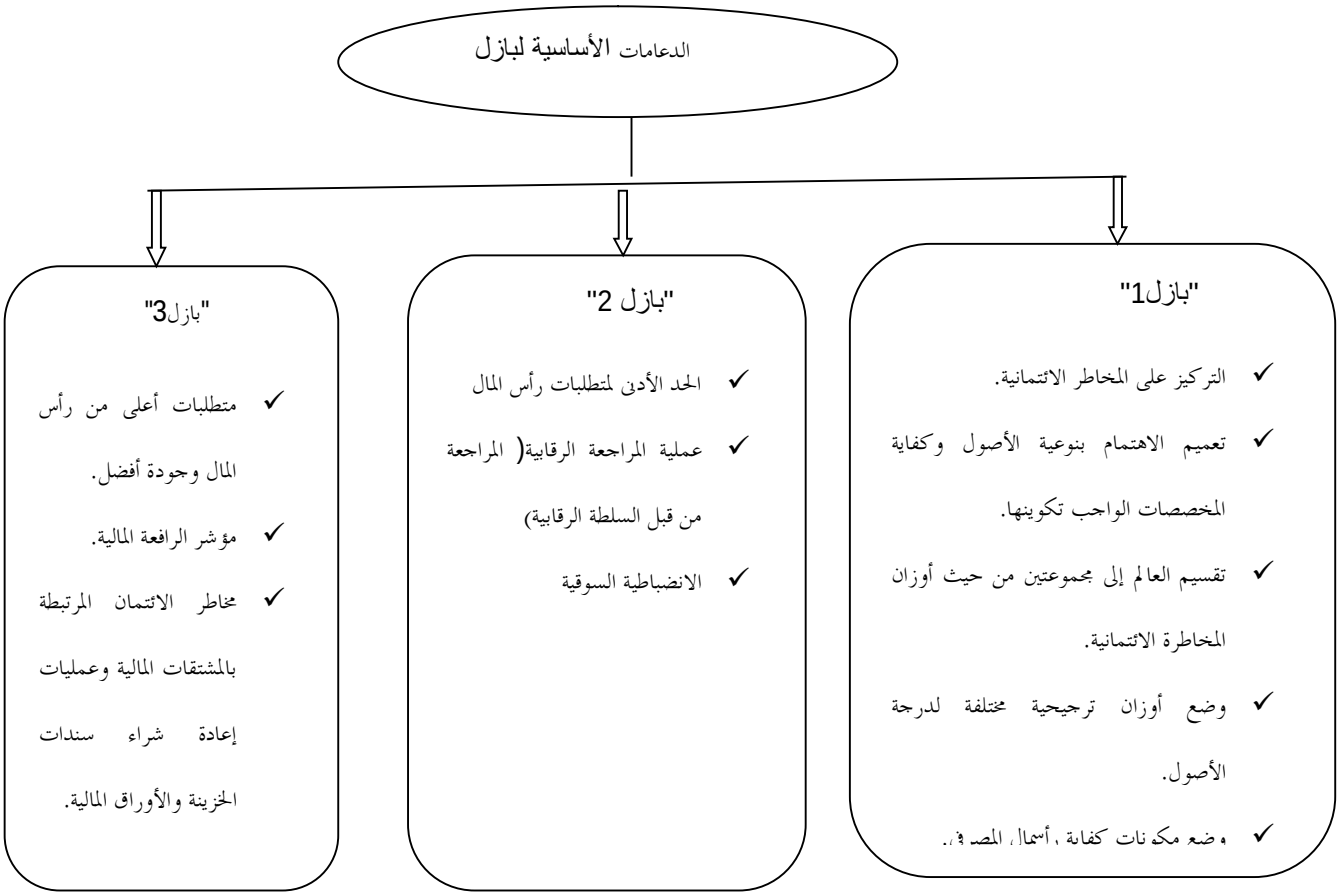

[1] - بريش عبد القادر, زهير غراية, مقررات بازل3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي,مجلة الاقتصاد والمالية, العدد1, 2015,ص ص: 104-106.

[2]- طرشي محمد, مداخلة بعنوان: دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, الجزائر, ص ص: 13-15.

[3]- اتفاقية بازل3, نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت, السلسلة الخامسة, العدد5, ديسمبر 2012, www.kibs.kw

.

خلاصة الفصل الثاني

- إدارة المخاطر البنكية هي عبارة عن مجموعة من الأساليب والتقنيات التي يستخدمها البنك للتعامل مع المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار وضعه المالي, فتسعى هذه الإدارة إلى تجنب أو التقليل من هذه المخاطر بأقل تكاليف ممكنة.
- تمر إدارة المخاطر البنكية بجملة من المراحل تبدأ بالتعرف على الخطر, تحليله, تقييمه ومن ثم اختيار الأداة المناسبة لمواجهة هذا الخطر.
- إدارة المخاطر البنكية كغيرها من الإدارات تخضع لتصنيف, ولقد صنفت إدارة المخاطر من 1-5 حسب معيار CAMELS من تصنيف 1 قوي إلى التصنيف 5 غير مرضي.
- تنشأ المخاطر الائتمانية من فشل العميل المقترض عن الوفاء بسداد الدين المستحق عليه في الموعد المتفق عليه.
- تخضع مخاطر الائتمان إلى مجموعة من المعايير الدولية للجنة بازل العالمية كنسبة الملاءة أو كفاية رأس المال والتي يتم من خلالها قياسها ومن ثم تقديرها وتقييمها.

الفصل الثالث

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة 201- عنابة

تمهيد الفصل الثالث

بعد تطرقنا في الجانب النظري لعملية منح القروض وأساليب الوقاية من مخاطرها, وأخذ الضمانات كغطاء قانوني لها, وطرق إدارتها في حالة وقوعها, ارتأينا إلى أن نقوم بدراسة تطبيقية وإسقاط المفاهيم النظرية لترسيخ المعالجة ورفع الالتباس المحتمل.

مما سبق سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري CPA .

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استثمار في وكالة القرض الشعبي الجزائري -201- عنابة .

المبحث الثالث: التحليل المالي وتقييم المشروع.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري CPA

المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري ومهامه

الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري CPA

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 1966/12/26, بموجب الأمر رقم 66-366 الصادر بتاريخ 1966/12/29 كنتيجة لتأميم قطاع البنوك في الجزائر, برأسمال قدره 15 مليون دج, انطلاقا من الشبكات الموروثة من البنوك الشعبية في عهد الاستعمار مثل:

- البنك الشعبي التجاري الصناعي الجزائري BPCIA
- البنك الشعبي التجاري الصناعي بوهران BPCIO
- البنك الشعبي التجاري الصناعي لقسنطينة BPCIC
- البنك الشعبي التجاري الصناعي لعنابة BPCIAN

إلى جانب هذه البنوك تم إدماج ثلاثة بنوك أجنبية سنة 1969.

- شركة مرسيليا للإقراض SMC
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك CFCB
- البنك المختلط ميسر MISR

لقد مرت هذه المؤسسة المالية بعدة مراحل, بحيث طرأت عليها عدة إصلاحات على المستويين الإداري والهيكلي للبنك, انطلاقا من المخطط الثلاثي سنة 1967م وصولا إلى آخر مخطط, أين ساهمت هذه الإصلاحات بوضع الوسائل الإنتاجية المهمة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني والمحافظة على التوازن الجهوي , إضافة إلى ذلك تم التنازل سنة 1985م على 39 وكالة بما فيها 550 عامل لتكوين بنك التنمية المحليةBDL .

قام القرض الشعبي الجزائري بعد سنة 1986م بتوجيه تركيزه إلى تمويل المشاريع الخاصة

بالسكن والأشغال العمومية, كما عرف المجال التجاري للبنك تطورا ملحوظا من خلال صدور القانون الخاص بالبنوك 16/88 مما رفع حجم تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المقر الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري (CPA): 02 نهج عميروش بالجزائر العاصمة يضم 121 وكالة موزعة على ثلاث مجموعات: مجموعة الوسط, مجموعة الشرق, مجموعة الغرب, أما فروعه فقد بلغت 144 فرعا في بداية عام 1985م. لكنها تقلصت إلى 15 فرعا عام 2001م. كما بلغ عدد موظفيه 2630 عاملا عام 1985م ليصل إلى 4515 عاملا سنة 2001م. من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية من مدارس كبرى, ترقية هؤلاء تتم حسب التنظيم الداخلي المعمول به والشروط المتوفرة لدى المعني بالترقية (الكفاءة, الأقدمية, السلوك), أما فيما يخص التكوين فهناك فرع جهوي متكلف به يكون على عاتقه تنظيم دورات تكوينية للعمال الجدد تحت إشراف إطارات متخصصة تعمل لدى البنك على شكل ملتقى دوري في كل سنة.

أما رأس مال الاجتماعي فقد حدد ب 15 مليون دينار جزائري عند تأسيسه ولكنه فيما بعد عرف عدة تطورات منها:

جدول رقم(05): تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري

السنة	تطور رأس المال
1966	15 مليون دينار جزائري
1989	800 مليون دينار جزائري
1992	5.6 مليار دينار جزائري
1996	13.6 مليار دينار جزائري
2000	21.6 مليار دينار جزائري
2008	48 مليار دينار جزائري

الفرع الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري:

تبعا للقوانين والتشريعات الجزائرية وباعتبار أن القرض الشعبي الجزائري بنك من البنوك فهو يقوم بمعالجة مختلف العمليات المتعلقة بالقرض والصرف من خلال:

- ✓ استقبال الودائع وجمع رؤوس أموال على أشكال مختلفة: الحسابات الجارية, حسابات الرصيد, سندات الصندوق ودفاتر الادخار...الخ.
- ✓ يساعد القرض الشعبي الجزائري الدولة وكذا الجمعيات والأجهزة العمومية لتطبيق كل عمليات الإقراض أو التدخل في هذه العمليات لحسابهم أو تحت ضمانتهم بغرض تسهيل نشاط زبائنه, تتمثل مهامه في ترقية القطاعات التالية:
  - ❖ قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن.
  - ❖ قطاع الصحة والأدوية.
  - ❖ التجارة والتوزيع.
  - ❖ السياحة والفندقة.
  - ❖ الإعلام والاتصال.
  - ❖ الصناعات اليدوية والحرف.
- ✓ كما يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تقديم أنواع أخرى من الخدمات حسب الإمكانيات المتاحة لديه وما يطلبه الزبائن من بينها:
  - ❖ بطاقات القرض.
  - ❖ القرض العقاري.
- ✓ خصم الأوراق التجارية والأوراق المالية أيضا عند التسديد.
- ✓ يلعب دور البنك المرسل بالنسبة للبنوك الأجنبية.

الفرع الثالث: أهداف القرض الشعبي الجزائري

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة عن طريق تقوية المراقبة
- التطوير التجاري و ذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و كذا التسويق.
- التوسع و نشر الشبكة و اقترابه من الزبائن و كذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية
- تقدير الوسائل المادية و التقنية حسب الاحتياجات .
- تحسين و تطوير أنظمة المعلومات و كذا الوسائل التقنية.
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك .
- التحكم في القروض و كذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية.
- عملية وضع و تقوية التقديرات و مراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز المسؤولية.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

أولا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

لقد عرف القرض الشعبي الجزائري سنة 1999 استمرار تطبيق الخطة التنظيمية للبنك والتي تشمل على وضع تصميم تنظيمي لشبكة استغلال تتكون من 15 إلى 17 مجموعة استغلال لتسيير 119 وكالة يسيرها 4209 موظف منهم 1287 إطارا.

والشكل الأتي يوضح الهيكل التنظيمي له

شكل رقم (05): الهيكل التنظيمي العام للقرض الشعبي الجزائري CPA

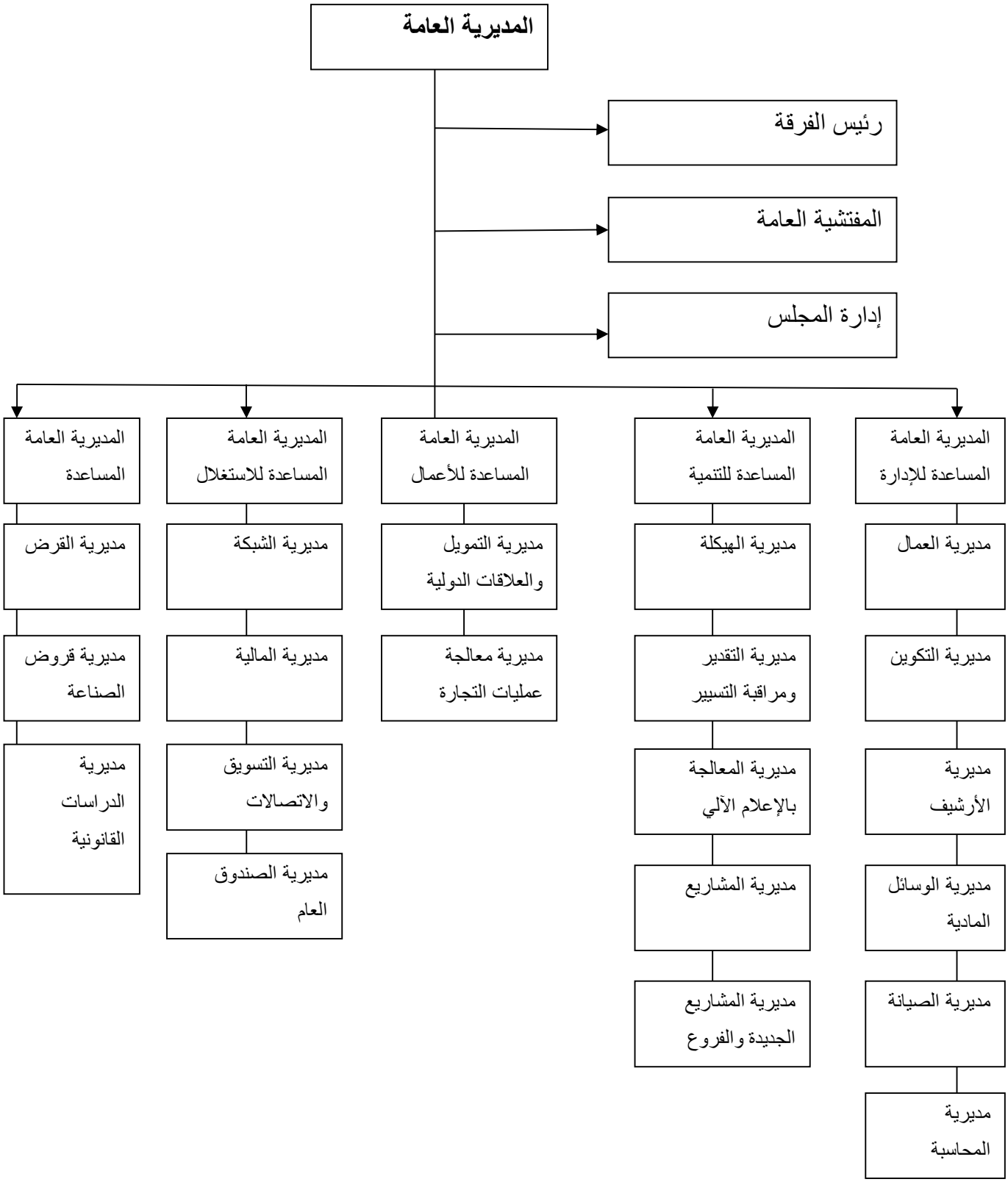

ثانيا: تحليل الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

أولا: رئيسة المديرية العامة

إن رئاسة المديرية العامة هي العضو المركزي في المديرية, بحيث تقوم بعدة أدوار تتمثل في القيادة, التنسيق, المراقبة. وفي هذا الإطار فأنها تعمل على تطبيق إستراتيجية المؤسسة وكذا مخططات العمل.

و يرأس المديرية العامة مجلس إدارة مكون من 10 أعضاء .

رئيس هذا المجلي يعين من طرف هؤلاء الأعضاء و هو نفسه الرئيس المدير العام للبنك و يكون هذا الأخير محاطا ب :

1- مديرية العلاقات الدولية .
2- المفتشية العامة.
3- مديرية المراجعة.

إن رئاسة المديرية العامة تتضمن لجنة المساهمة, رئاسة الفرقة إلى جانب المفتشية العامة, وتحتوي على خمس مديريات مساعدة Les directions générales adjointes :

- ❖ المديرية العامة المساعدة للإدارة.
- ❖ المديرية العامة المساعدة للأعمال.
- ❖ المديرية العامة المساعدة للتنمية.
- ❖ المديرية العامة المساعدة للاستغلال.
- ❖ المديرية العامة المساعدة للالتزامات.

ثانيا: رئاسة الفرقة

وهي عبارة عن هيئة استشارية تعمل لدى رئيس المديرية العامة.

ثالثا: المفتشية العامة

تقوم بالمراقبة الداخلية اتجاه هياكل البنك ومراعاة احترام الإجراءات والأوامر, تقوم بتقديم مختلف عمليات المراقبة العمومية والوظيفية المعمول بها من طرف مختلف مراكز المسؤولية.

رابعا: إدارة المجلس

تقوم بتطوير طرق قياس درجة الفعالية وأمن الدوائر ومعالجة المعلومات والعمليات والقرارات.

المطلب الثالث: دراسة الوكالة المستقبلة CPA-201- عنابة

الفرع الأول: تعريف وكالة عنابة -201- وبنيتها الهيكلية

أولا: التعريف بالوكالة

تقع وكالة القرض الشعبي الجزائري -201- ب ساحة الثورة -عنابة- وسط, تعد من أقدم الوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال عنابة -826- وقد ساهم كل من الموقع الجغرافي للوكالة (وسط مدينة عنابة) والمعاملة الحسنة من قبل موظفيها. في تسهيل التعامل المباشر مع الزبائن واستقطاب آخرين جدد من خلال ما تعرضه هذه الوكالة من خدمات.

ثانيا:الهيكل التنظيمي لوكالةCPA -201-عنابة

شكل رقم (07): الهيكل التنظيمي للوكالة

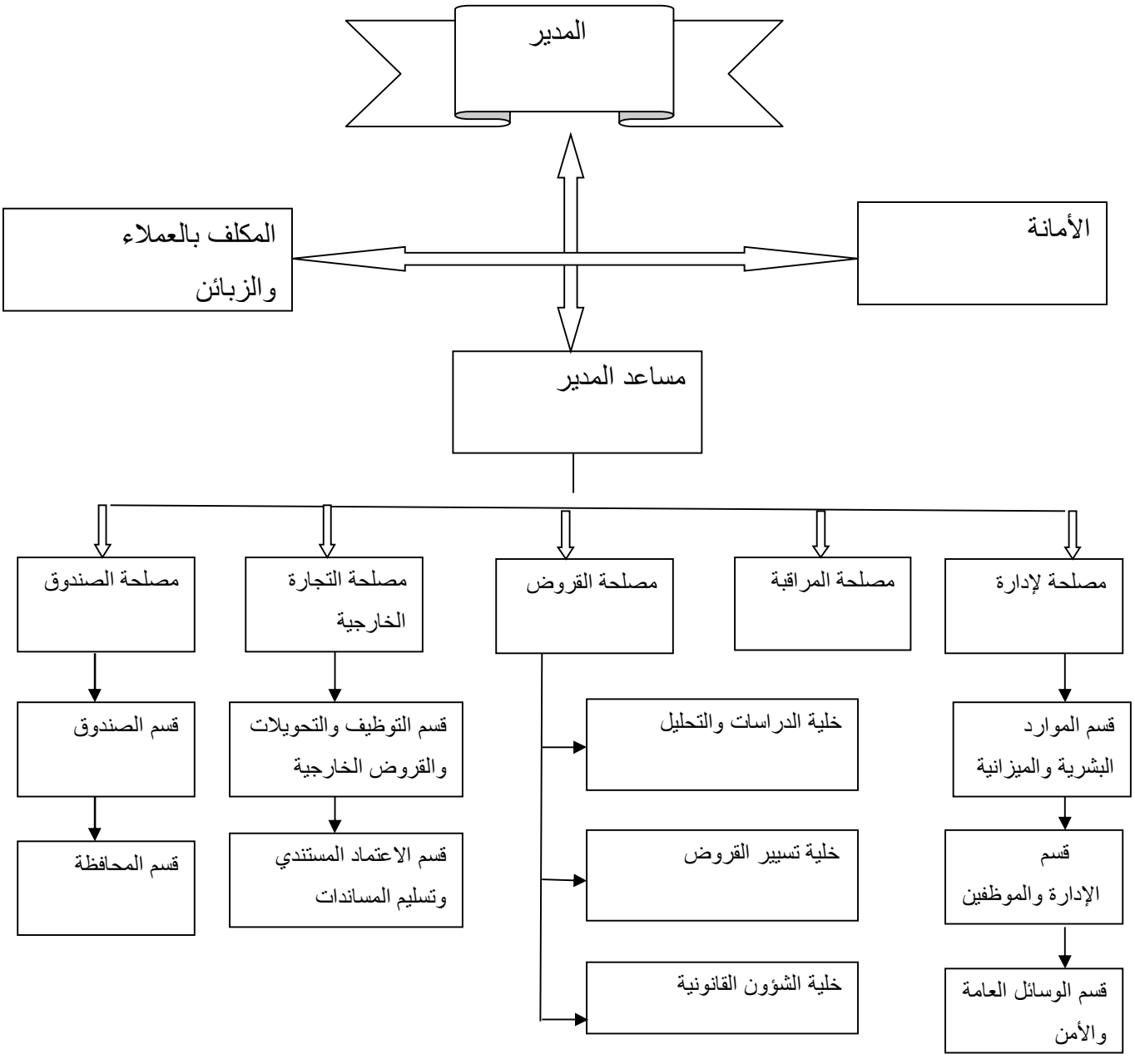

ثالثا: تحليل الهيكل التنظيمي للوكالة

تتكون الوكالة من المصالح التالية:

أولا: مدير الوكالة والمدير المناوب

أ/ مدير الوكالة: يعتبر الممثل الرئيسي للوكالة حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات, مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة, تقديم تقرير دوري للمديرية العامة عن الأعمال المنجزة والبرامج المتعلقة بالبنك.

ب/ نائب المدير: يقوم بمساعدة المدير في مهامه ويخلفه في حالة غيابه.

ثانيا: مصلحة الإدارة: تنقسم إلى:

أ/ قسم المستخدمين: يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات., تنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم, تسجيل الغياب...الخ.

ب/ قسم المنازعات القانونية: يقوم بمساعدة البنك من الناحية القانونية ومتابعة الحالات المتنازع فيها, دراسة الشكاوي وطلبات تحصيل الحقوق وتعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

ثالثا: مصلحة القروض: في هذه المصلحة تم الدراسة الكاملة للقرض وتوقع الأخطار الناجمة عنه, كما تحدد القروض الممنوحة ومتابعتها وتغطية الديون.

ونجد في هذه المصلحة عدة مواد تنص على مهام معينة منها:

1/ في مادة الدراسة والتحليل: استقبال ودراسة وتحليل طلبات القرض من أجل:

القبض اليومي لملفات القرض المتابعة الصحيحة والمتصورة لنشاط المؤسسات المقترضة إما لاقتراح المساهمات الممكنة أو إرسال طلبات القرض المبعوثة للجهة الأكثر كفاءة لمناقشتها.

2/ في المادة الإدارية للقرض:

- إنشاء تصريحات القرض التابعة لوكالتها.
- استقبال الضمانات الملائمة للشروط المكتوبة.
- تحرير وتصحيح عقود الضمان.
- متابعة استعمالات القرض المصرح به وضمان اتجاهها للأمر الممول والتأكد من انجازه في آجاله.
- انجاز ونشر واستغلال الوضعية الإحصائية للتعهدات.
- متابعة الحقائق الميدانية للمشاريع الاستثمارية ومتابعة الترتيب الإنشائي للقرض.

3/ في المواد القانونية والمنازعات

- التحقق من صحة الضمانات المستقبلية وتحويلها إلى ضمانات استغلال للتسبيق من أجل التأكيد والاستحواذ.
- تعيين كل العملاء والتقنيات اللازمة لتغطية الديون.
- مراقبة الملفات الإدارية لفتح حساب الزبون.

رابعا: مصلحة التجارة الخارجية: تستجيب لمتطلبات وأوامر الزبائن الذين في الغالب لا يملكون معرفة كاملة بكل قوانين وتنظيمات التجارة الخارجية, إذ يتوجب إعلامهم, توعيتهم, نصحهم وتوجيههم خاصة مع تطور القوانين الدولية وتحويل قوانين الصرف, ويتمثل دورها في:

- تنفيذ جميع العمليات التي تتم بين الأعوان الاقتصادية من بلدان مختلفة.
- وضع تحت تصرف الزبائن عملات مختلفة.
- نصح وتوجيه وإعلام الزبائن لتسهيل علاقاتهم مع الخارج.

خامسا: مصلحة الصندوق: تنقسم إلى قسمين

أ/ قسم الودائع: يقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحديد نوعها, وكذا متابعة فتح كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداعات والسحب من الحساب لصالح الزبون.

ب/ قسم الدفع والقبض: يسمى أيضا"الشباك" يقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات, وتقوم أيضا بإعداد جرد النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

سادسا: قسم المحاسبة والرقابة : تضم قسمين:

أ/ قسم المحاسبة: يقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي يقوم بها البنك في جميع أقسامه, إعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات البنك, كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة ومتابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف.

ب/ فسم المراقبة: يقوم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك كما يقوم بالتنسيق بين المصالح, والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة, كما يساعد المدير باتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى دقة وانتظام البنك, ومدى وجود المشاكل الإدارية, وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من أجل تحقيق سياسة وأهداف البنك.

الفرع الثاني: الخدمات التي تقترحها وكالة CPA-201- عنابة

1/ خدمات الإيداع[1]: تتمثل في الأموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة أشكال تنحصر في:

1-1/ ودائع تحت الطلب Dépôts à vu: تتمثل في:

- ✓ الحساب الجاري Le compte courant : يشمل كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري, يفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويمكن أن يكون مدينا.
- ✓ حساب الشيكات Le compte chèque: وسيلة من وسائل الدفع يفتح للأشخاص الطبيعيين خاصة الأجراء منهم ويجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك, هو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية, ولا يدر فوائد لصاحبه. أما إذا استخدمه صاحبه يقوم البنك بتنبيه عميله ويطلب منه فتح حساب جاري, لأن استخدام

[1] - بناءا على معلومات من مسئول داخل الوكالة

هذا الحساب مخالف للقانون وذلك لعدم خضوعه لمصلحة الضرائب, ويمكن للعميل الاحتفاظ بحساب الشيكات إلى جانب الحساب الجاري بشرط استخدامه في حدود ما يسمح به القانون.

- ✓ دفتر الادخار CPA: عبارة عن ودائع يمكن لصاحبها أن يسحب منها في أي وقت, ولكن طبيعة الأفراد تجعلهم لا يقبلون على السحب منها بشكل كبير لأن سعر الفائدة متغير من سنة لأخرى حسب السعر السائد في السوق.

1-2/ ودائع لأجل: ودائع لا يمكن لصاحبها أن يسحب منها إلا بعد مرور مدة معينة يتفق مسبقا عليها مع البنك وتمنح عليها فوائد متغيرة حسب المدة(4.5% حد أدنى) سنويا وتنقسم إلى:

- ✓ ودائع لأجل على شكل حساب: هي تلك الأموال التي يكون المودع في غير الحاجة إليها ويودعها في البنك, ويمكنه السحب منها في أي وقت وتتراوح مدة إيداع هذه الأموال من 3أشهر إلى 10 سنوات, أما سعر الفائدة الممنوح عليها فهو يتغير بتغير مدة الإيداع.
- ✓ سندات الصندوق: هي المبالغ النقدية الزائدة عن حاجة الأفراد والتي تودع لدى البنك من أجل الاستفادة من عوائدها, وهنا يقوم البنك بتجميد قيمة هذه العوائد ولا يمكن للعميل السحب منها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها. يكون الحد الأدنى لقيمة السند 10000 دج والحد الأقصى 5 ملايين دج وتتراوح مدة تجميدها من 3 أشهر الى سنة وسعر الفائدة متغير بتغير مدة التجميد.

2/ الخدمات الالكترونية: قصد مواكبة احتياجات الزبائن التي تطورت مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعرض الوكالة مجموعة من الخدمات الالكترونية:

- ✓ بطاقة السحب LA carte de retrait CPA cash.
- ✓ بطاقة فيزا الدولية La carte CPA visa international .
- ✓ بطاقة ماستر كارد
- ✓ البطاقة الذهبية العادية

3/ الخدمات المشخصة Les services personnalisés: مجمل الخدمات التي يقدمها البنك وبإمكان أي موظف مؤهل بالبنك تقديمها للزبون. كما عمل البنك على تنمية الروح التسويقية لدى إطاراته والمعروفة ب S.E.C.A.M والتي تعني: البساطة.الاستماع.الإبداع.التكيف,طرق أداء الخدمات.

4/ خدمات القرض: تنقسم إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل

4-1/ قروض متوسطة الأجل: تمتد فترة منح هذه القروض بين 02 إلى 07 سنوات حسب قيمة القروض الممنوحة أو حسب المردودية المتوقعة للمشروع.

4-2/ قروض طويلة الأجل: تتراوح مدتها بين 07 إلى 20 سنة وتمنح حسب حجم المشروع وتكون موجهة لتمويل المشاريع الضخمة مثل بناء السدود.

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استثماري في القرض الشعبي الجزائري وكالة عنابة -201-

المطلب الأول: أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة -201-

يسعى المكلف بالدراسات في مصلحة القروض بالوكالة إلى معرفة دقيقة لاحتياجات الزبون واستنتاج الرغبة التي يريدها مما بساعد على توجيهه نحو القرض الذي يلبي هذه الرغبة كأن يريد:

- تغطية الحاجات المالية من تمويلات وتسهيلات مالية.
- توسيع نشاطه أو إنشاء منشأة جديدة.
- شراء معدات وأدوات لها علاقة مع طبيعة نشاطه.

تنقسم القروض التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري حسب المدة إلى قروض قصيرة ومتوسطة الأجل, وقروض طويلة الأجل. وحسب طبيعتها إلى قروض استغلال ,قروض استثمار وقروض استهلاك.[1]

❖ **قروض الاستغلال**

أ/ قروض الاستغلال العامة: هي تسبيقات للحساب الجاري وتمنح لتمويل أموال متداولة وتلجأ إليها المؤسسة لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وتتمثل في تسهيلات الصندوق, والسحب على المكشوف والقروض الموسمية.

ب/ فروض الاستغلال الخاصة: وتشمل

- التسبيقات على السلع: موجهة لتمويل المخزون مقابل رهن السلع والبضائع.
- التسبيقات على الصفقات: موجهة لفائدة المقاولين نتيجة إبرام صفقة قصد انجاز مشروع .

ج/ قروض غير مباشرة: تلك التي لا تتخذ شكلا نقديا بل هو تعهد من طرف البنك لصالح الزبون في حدود مبلغ معين مقابل عمولة.

[1] - بناء على معلومات من مسئول داخل الوكالة

❖ **قروض الاستثمار:** هي تلك التي تستخدم في تمويل إنشاء مشاريع جديدة أو تجديد آلات ومعدات الإنتاج لتقوم المؤسسة بتوسيع نشاطها وتنقسم إلى:

أ/ قروض قصيرة الأجل: تكون مدتها واحدة وتمنح عادة لشراء سلع.

ب/ قروض متوسطة المدى: تمتد مدتها بين سنتين إلى سبع سنوات حسب حجم المشروع أو قيمة القرض الممنوح والمردودية المتوقعة للمشروع.

ج/ قروض طويلة الأجل: تتراوح مدة هذه القروض بين 7 سنوات و20 سنة تكون موجهة لتمويل المشاريع الضخمة مثل بناء السدود ومشاريع البناء.بمعدل فائدة يتراوح عادة بين 7 % إلى 7.5 %

❖ **قروض لفائدة ENSEG ،CNAC** (Caisse Nationale d'Assurance-Chômage) : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة) وهي مدعمة 100% وفي هذه الحالة فإن معدل فائدة القرض والمقدر ب 6.25% تدفعه الدولة للبنك. حيث يشترط نسبة مشاركة المستفيد من القرض في المشروع 1 %. أي كحد أدنى 10000000.00 دج, ويبدأ للمقترض بالتسديد بعد 3 سنوات من حصوله على القرض على أقساط يحددها البنك لمدة 5 سنوات.

❖ **قروض ANGEM** (Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)بمعدل فائدة 5.7 %مدعمة 100% من طرف الدولة وكحد أدنى للمشروع 10000000.00دج.

❖ **قروض عقارية:** لبناء سكن ذاتي بمعدل فائدة 6.25% على أن يساهم المقترض ب 30% وإذا كانت مدعمة مثل السكنات الريفية أو الجماعية فيكون معدل الفائدة 1% خاص ب TVA.

المطلب الثاني: معايير منح القرض الاستثمارية والمخاطر التي تواجهها وكالة CPA-201- عنابة

- السمعة: فهي تلعب دور أساسي في تحليل المعطيات والتي تصنف بها حجم تعاملات الزبون الطالب للقرض مع المؤسسة.
- القدرة على السداد: ناتجة من معرفة البنك بالزبون أي مرتبطة بالسمعة و إمكانية توليد الدخل ومدى تحسين الوضعية المالية للزبون والقدرة على تسديد ديونه.
- دراسة مدى ملائمة الظروف الاقتصادية للمشروع: أي مدى الطلب على المنتج في المنطقة محل المشروع بمعنى دراسة حالة السوق والإنتاج .
- تحليل الظروف المحيطة بالمشروع: كالسكن وتوفير الأجهزة والآلات لدى الزبون.
- قبل أن يقوم البنك بمنح القرض يجب أن يأخذ نظرة شاملة حول مردودية المؤسسة بتحليل مختلف الفواتير وجدول الحسابات تحليلا ماليا ومحاسبيا.
- الضمانات المقدمة: مراعاة دقتها وملكيتها.

الفرع الثاني: مخاطر القرض وتحديد الضمانات

إن الخطر الرئيسي الذي يواجهه البنك هو خطر عدم السداد أي عدم وفاء الزبون بالتزاماته في آجالها المحددة ويتم مواجهة هذا الخطر عن طريق الضمانات المتمثلة فيما يلي:

- الرهن العقاري للسكن أو الآلات: في حالة عدم تسديد الزبون يقوم البنك بتجميد أرصدته لدى البنوك الأخرى ثم الحجز على العقار المرهون وبيعه في المزاد العلني.
- التأمين: تقديم شهادات التأمين على الأشياء المرهونة بحيث أن التعويضات على السرقة أو الحريق مباشرة تسدد إلى البنك مباشرة.
- الكفالة: وهي تعهد كتابي يتعهد بموجبه الكفيل بتسديد الدين الموجود على عاتق الزبون في حالة عدم مقدرته على الوفاء بالتزاماته.

المطلب الثالث:الشروط والإجراءات المتبعة من طرف الوكالة -201- في منح قروض الاستثمار

أولا: شروط منح قرض الاستثمار[1]

- أن تساهم المؤسسة في قيمة المشروع بنسبة أدناها 30 %.
- تقديم ملف كامل يستوفي كل الوثائق التي يطلبها البنك والمتمثلة في الوثائق الإدارية , التقنية, الاقتصادية والمالية وكذا الوثائق المحاسبية والضريبية.
- تقديم ضمانات تفوق قيمة القرض, أي نسبة تغطية الضمانات للقروض تفوق 100 %.
- تأمين متعدد الأخطار لكل الضمانات, لأنه في حالة وقوع حادث تتكفل مؤسسات التأمين بتعويض قيمة الأضرار للبنك.

ثانيا: الوثائق المكونة لملف قرض استثمار[2]

❖ **الوثائق الإدارية**

- طلب خطي ممضي من الشخص طالب القرض أو ممثل المؤسسة.
- وثيقة التسجيل لدى APSI وتسريح الحصول على الامتيازات الضريبية التي تقدمها.
- نسخة من القانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين.
- نسخة من BOAL (Bulletin Officiel des Annonces Légales).
- نسخة من عقد الإيجار أو الملكية لمحل المشروع.

❖ **الوثائق التقنية**

- تصريح البناء.
- تقديم مخطط تنفيذ المشروع.
- تقديم دراسة جيولوجية بالنسبة لبعض المشاريع.

❖ **الوثائق الاقتصادية والمالية**

- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.

[1] - بناءا على مقابلة أجريت مع مسئول في مصلحة القروض داخل الوكالة.
[2] - نفس المرجع سابق الذكر.

- الفواتير الشكلية أو عقد تجاري بين التجهيزات التي تم شراؤها محليا.

❖ **الوثائق المحاسبية والضريبية**

- الميزانيات الخمس وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات.
- الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات.
- الوثائق الضريبية وشبه الضريبية.
- شهادة أداء المستحقات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية.

ثالثا: الإجراءات المتبعة من طرف CPA وكالة-201- في منح القروض[1]

بعد التأكد من أن الملف يحتوي جميع الوثائق المطلوبة يقوم البنك بجملة من الإجراءات المتمثلة في:

- التأكد من صحة الوثائق المقدمة إليه, ومن سمعة المؤسسة طالبة القرض لديه خاصة في حالة كون المؤسسة عميل جديد لدى البنك.
- الاتصال بباقي البنوك لمعرفة هل قدمت لهده المؤسسة من قبل قروض , وهل قامت بتسديدها أو أنها لم تسددها بعد.
- القيام بدراسة اقتصادية للمشروع من خلال دراسة مردوديته, والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها, وتأثيره على المنطقة والاقتصاد الوطني.
- القيام بدراسة حول المنافسة في السوق.
- التأكد من قيمة الضمانات المقدمة.

وبعد الانتهاء من دراسة الملف يتخذ المدير ونائبه ومدير مصلحة القروض قرار منح القرض أو عدم منحه.

المبحث الثالث: التحليل المالي وتقييم المشروع

المطلب الأول: تقديم المشروع

[1] - نفس المرجع سابق الذكر

تقدمت شركة بطلب تمويل من CPA المتمثل في الحصول على قرض استثماري

فهذه الشركة هي شركة ذات الشخص الواحد ذات المسؤوليات المحدودة EURL برأس مال قدر ب 1000000 دج يتمثل هذا المشروع في إنشاء مركز يحتوي على أجهزة متطورة من أجل إنتاج البيض وتوجيهه للاستهلاك وكذلك تصنيع منتجات لتغذية وتسمين الدواجن.

المؤسسة طلبت قرض ب 593268685.85 دج (أي بنسبة 65%) من أجل استيراد أجهزة (زرع بطاريات) ووحدات إنتاج أعلاف الدواجن. على أن يتم استرجاع مبلغ القرض خلال 7 سنوات يسدد على دفعات كل ثلاثة أشهر مع فترة سماح سنتين. وقد قدرة قيمة المشروع ككل ب 920523961.46 دج.

الضمانات:

- الرهن الحيازي لمحل إقامة الشركة.
- رهن المعدات والأجهزة المشترية.
- الرهن العقاري لقطعة الأرض.
- وثيقة تأمين متعدد الأخطار.
- كفالة السيد" س".
- السند لأمر.

المطلب الثاني: التحليل المالي وتقييم مشروع موضوع القرض

تعتبر الدراسة المالية من أهم مسارات اتخاذ قرار قبول منح القرض أو رفضه. وفي هذا الصدد تعتبر الوثائق المحاسبية التي تقدم بها الزبون للوكالة كإثباتات مالية ومحاسبية تساعد على اتخاذ القرار النهائي بمنح القرض إلى عدم منحه.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من الملحق رقم (01)

CF	167621000	81827000	144990000	216373000	297304000	682817000	755982000
(1+6,25%)^-t	0,94117647	0,88581315	0,83370649	0,78466493	0,73850817	0,69506652	0,65418025
CFa	157760941	72483432,5	120879104	169780306	219561434	474603234	494548494
CF cumulés	148480886	220964318	341843423	511623729	731185163	1205788396	1700336891

أولا: التحليل المالي

1- القيمة الحالية الصافية للمشروع VAN

$$VAN = I - \sum CFa$$

معدل الخصم (taux d'actualisation) : 6.25%.

الاستثمار (I): 920523961.46 دج.

CFa: Cash Flow Actuel التدفقات النقدية الحالية.

VAN= -920523961,46 + 1700336891

VAN= 779812929 DA > 0

نلاحظ أن القيمة الحالية الصافية للمشروع موجبة وبالتالي التدفقات النقدية الداخلية أكبر القيمة المالية للتدفقات الخارجية ومنه يعتبر المشروع مربحا. ما يعني أن الاستثمار يعطي مصادر ضرورية تسمح باسترجاع القرض.

2- مؤشر الربحية IP (Indice de Rentabilité)

IP= CF cumulés / I = 1 + VAN/I

IP= 1+779812929/920523961,46

IP= 1,84 >1

مؤشر الربحية أكبر من 1 ما يعني أن المشروع أمثر جاذبية مالية.

3- معدل العائد الداخلي TRI (Taux de Rentabilité Interne)

TRI هو معدل الخصم الذي يجعل VAN لكل التدفقات النقدية يساوي 0.

نأخذ t= 15%

CF	167621000	81827000	144990000	216373000	297304000	682817000	755982000
(1,15)^-t	0,86956522	0,75614367	0,65751623	0,57175325	0,49717674	0,4323276	0,37593704
CF actuel	145757391	61872967,9	95333278,5	123711965	147812632	295200632	284201635
CF cumulés	145757391	207630359	302963638	426675603	574488235	869688867	1153890502

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من الملحق رقم (01)

VAN= -920523961,46+1153890502

VAN= 233366541 >0

نأخذ t= 20%

CF	167621000	81827000	144990000	216373000	297304000	682817000	755982000
(1,2)^-t	0,83333333	0,69444444	0,5787037	0,48225309	0,40187757	0,33489798	0,27908165
CF actuel	139684167	56824305,6	83906250	104346547	119479810	228674032	210980702
CF cumulés	139684167	196508472	280414722	384761269	504241079	732915111	943895813

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من الملحق رقم (01)

VAN= -920523961,46+943895813

VAN= 23371851.6 >0

نأخذ t= 23%

CF	167621000	81827000	144990000	216373000	297304000	682817000	755982000
(1,20)^-t	0,81300813	0,66098222	0,53738392	0,43689749	0,35520122	0,28878148	0,23478169
CF actuel	136277236	54086192,1	77915294,3	94532821,6	105602742	197184901	177490730

CF cumulés	136277236	190363428	268278722	362811544	468414286	665599187	843089916

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من الملحق رقم (01)

VAN= -920523961,46+843089916

VAN= -77434045,4 <0

20% ⟶ +23371851,6

TRI ⟶ 0

23% ⟶ -77434045,4

TRI = 20%+ (23%-20%)*23371851,6/(23371851,6+77434045,4)

TRI = 20,67%

4- فترة الاسترداد **Délai de Récupération**

Délai de Récup = 5+ (920523961,46 – 740465218,1)/ 474603233,6

Délai de Récup = 5.37938794 ans

0,37938794*12= 4,56 mois

0,56*30= 16,8 jours

ومنه فترة استرداد القرض هي 5 سنوات و4أشهر و17 يوم.

ثانيا: تقييم الحالة المالية للمشروع

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع وكذا المؤشرات المالية التي تم حسابها, يمكن القول أن السياسة المالية المنتهجة من قبل العميل صاحب هذا المروع مقبولة.

ففيما يخص التدفق النقدي يعتبر مؤشر ايجابي يشير إلى التقدم المستمر في عمليات التشغيل ومنه ثبات الوضعية المالية للمشروع. خاصة بالنظر إلى ارتفاع قيمتها خلال السنوات الأربعة الأخيرة ما يؤكد قدرة المشروع على التمويل الذاتي وإمكانية تجاوزه للأخطار التي من الممكن أن تعترضه.

فانطلاقا من كل المؤشرات المالية التي حققتها المؤسسة والتي يمكن اعتبار نتائجها جيدة وايجابية والتي من خلالها يسمح البنك لصاحب المشروع بالحصول على القرض. وإضافة إلى الضمانات المقدمة وتحليل بياناتها يمكن الخروج بتقييم نهائي للمشروع فهو مشروع مربح دو عائد وبالتالي موافقة البنك على قرار منح القرض.

تتولى مصلحة القروض متابعة ومراقبة استعمال القرض بعد منحه وكذا متابعة الحساب الجاري لصاحب المشروع لكشف أي تجاوزات, كما تسهر على مراقبة الوضعية المالية والاقتصادية للمنشأة وطريقة تسييره

المطلب الثالث: متابعة وتحصيل القرض[1]

أولا: التسديد العادي للقرض

- الدراسة الميدانية للقرض, أي معرفة إذا كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض.
- إعداد محضر إثبات اقتناء الأجهزة لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع أي المقارنة بين الموجودات في ملف طلب القرض المقدمة للبنك من طرف الزبون وبين الموجودات لدى الزبون التي يتم استعمالها في المشروع.
- تقديم الضمانات المطلوبة أو المتفق عليها في اتفاقية القرض.
- القيام بزيارات ميدانية دورية للتأكد من استمرارية المشروع.

[1] - نفس المرجع سابق الذكر

- يتم تسديد أقساط القرض 3 أشهر حتى نهاية مدة القرض وقبل موعد استحقاق القسط ب 15 يوم يقوم البنك بإرسال للزبون رسالة تذكير ليسدد القسط في تاريخ الاستحقاق.

ثانيا: عدم استجابة المقترض لتسديد القرض

بعد استلام الزبون لرسالة التذكير ووصول موعد الاستحقاق و لم يسدد القسط يقوم البنك بالخطوات التالية:

- بعد يوم واحد من تاريخ استحقاق دفع القسط يرسل البنك إنذارا إلى الزبون في مدة لا تتعدى 15 يوم مصاحبا التأخير بغرامة مالية عن كل يوم.
- في حالة استجابة الزبون للإنذار الأولي يمكن له أن يستفيد من تأجيل تاريخ استحقاق القسط الأول مع تعهده بدفع الاستحقاقات المتفق عليها.
- في حالة عدم استجابة المقترض للإنذار الأول يقوم البنك بإرسال إنذار آخر له قبل متابعته قضائيا عن طريق محضر قضائي.
- أما في حالة استجابة الزبون للإنذار الثاني تزداد الغرامة المالية.
- في حالة عدم استجابة الزبون للإنذار الأخير يقوم البنك بمحضر المعاينة ليرى السبب في عدم التسديد:

إذا كان السبب خارج عن نطاق قدرة الزبون فالبنك يقوم بعدة إجراءات مثلا منح قرض آخر ...

إذا كان السبب هو تهرب الزبون من تسديد أقساط القرض إن البنك يقوم بالإجراءات التالية:

- ✓ تكوين ملف وتقديمه إلى العدالة من أجل التحصيل.
- ✓ في حالة متابعة البنك للزبون قضائيا واتضح أن هذا الأخير قد أفلس وعدم قدرته على تسديد الدين يتم الحجز على ممتلكاته وكذلك الضمانات المقدمة من طرف الزبون عن طرق إصدار أمر لدى رئيس المحكمة ومصاريف الدعوة القضائية يتحملها المقترض وليس البنك.
- ✓ في حالة المتابعة القضائية يمكن للزبون أن يطلب من البنك النظر في إعادة جدولة القرض.

- ✓ في حالة عدم طلب الزبون إعادة جدولة القرض يقوم البنك ببيع الممتلكات والضمانات المحجوز عليها لاستعادة القرض كاملا, وإذا كان ثمن الممتلكات المباعة مضافا إليها الضمانات لم تصل إلى مبلغ القرض فان الفرق يتحمله المقترض و يدفعه بأي وسيلة.

خلاصة الفصل

مفهوم الخطر ملازم دائما لعملية منح القروض فمن أهم المخاطر التي تتعرض لها الوكالة CPA-201- هو خطر عدم التسديد.

تقوم الوكالة CPA-201- بدراسة قدرة الوكيل على التسديد عن طريق مؤشرات مالية بناءا على الوثائق التي يحتويها ملف طلب القرض عن طريق تحليل مختلف قوائمها المحاسبية والمالية. التي تساعد البنك في اتخاذ قرار منح القرض أو رفضه.

يفرض البنك على مقترضيه ضمانات كافية تضمن له تسديد قيم القروض وفوائدها غير أن هذا لا يكفي إذ أنها تقوم بمتابعة القروض الممنوحة من أجل الحفاظ على أموالها.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

تعد وظيفة الإقراض من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك فالغرض الرئيسي لإدارة أي بنك تجاري هو تحقيق المزيد من الأرباح والتي ترتبط أساسا بتوظيف الأموال المودعة لديه حيث تأخذ هذه القروض أشكالا من قروض قصيرة الأجل موجهة للاستغلال إلى قروض طويلة الأجل موجهة للاستثمار.

يواجه البنك أخطارا مختلفة باختلاف القروض الممنوحة والجهات المتلقية لهذه القروض: خطر السيولة, خطر سعر الفائدة, خطر عدم التسديد...

يعتبر خطر عدم السداد أكبر المخاطر التي تهدد البنك لذلك وجب عليه إيجاد سياسة إقراض خاصة به وإتباع معايير ومبادئ وإجراءات للتنبؤ بهذه المخاطر والوقاية منها ومعالجتها.

يعتمد البنك في تقديره لمخاطر القرض على جملة من المؤشرات المالية .

وبانتهاء الدراسة المالية والاقتصادية للمشروع يمكن تقييمه من جميع الجوانب وعليه يصدر البنك قرار منح القرض أو عدم منحه.

وبحكم أن عنصر الخطر قائم ومن أجل التحوط من خطر عدم تسديد القرض يلجأ البنك إلى أخذ جملة من الضمانات بمختلف أنواعها والتي تعتبر أساس منح القرض.

اختبار نتائج الفرضيات

- تضع البنوك عدة معايير تعتمد عليها في منح القروض منها 3 نماذج مشهورة و 5C ' S و 5P 'S و PRISM وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- يعتبر اختيار الضمانات وتحديد قيمتها التي في العادة تفوق قمتها قيمة القرض المطلوب من الشروط التي يبنى على أساسها قرار رفض أو قبول منح القرض. وغالبا ما تتجه البنوك إلى طلب ضمانات عينية لا شخصية بهدف التغطية الجيدة للقرض واسترجاع حقوقه وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- تخضع مخاطر الائتمان إلى مجموعة من المعايير الدولية للجنة بازل العالمية كنسبة الملائمة أو كفاية رأس المال والتي من خلالها يتم قياسها ومن ثم تقديرها وتقييمها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- أثبتت الدراسة التطبيقية لوكالة القرض الشعبي الجزائري-201- تلجأ إلى أخذ الضمانات لمعالجة خطر عدم التسديد وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج البحث

- تتعلق المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك التجارية بجانبين هما المقترض والمشروع.
- ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر لذا ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي بني عليه مبدأ إدارة المخاطر, قياسها ومتابعتها.
- تهدف إدارة المخاطر إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك بتحديدها, قياسها ومراقبتها.
- هناك أسلوبان لإدارة المخاطر البنكية يتمثل الأسلوب الأول في التحكم في هذه المخاطر بتخفيض تكاليفها, تحاشيها, التقليل منها. أما الأسلوب الثاني فيتجسد في تمويل المخاطر عن طريق ضمان الأموال ويكون عن طريق التحوط منها أو تحويلها.
- يترتب على عاتق المصرف لتجنب مخاطر القرض قبل منحه واجب الاستعلام عن الزبون أما بعد منح القرض فيقع عليه واجب متابعة القرض الممنوح وإدارة مخاطره.
- عند اتخاذ القرار الائتماني يتم اتخاذ الضمانات بالدرجة الأولى ما يؤكد على أن البنوك لا تثق بالعميل بل تعتمد على الضمانات كخط دفاع أول في حالة عدم التسديد.
- أغلب البنوك تعتمد على التحليل المالي أي المؤشرات المالية في اتخاذ قرار منح القرض حيث تعتبر ميزانية المشروع أهم الوثائق المعتمدة لاتخاذ قرار منح القرض.
- من خلال الدراسة الميدانية لوكالة القرض الشعبي الجزائري -201- عنابة توصلنا أن البنك يقوم بدراسة شاملة ودقيقة لملف القرض قبل منحه وتطبيق أسلوب التكثير من الضمانات واتخاذها كوسيلة دفاع من خطر عدم التسديد.
- تتبع الوكالة إجراءات ودية ثم قانونية لاسترجاع مبالغ قروضها علاجا لخطر عدم التسديد

التوصيات المقترحة

- عدم الاعتماد بشكل رئيسي على الضمانات في قرار منح القرض من عدمه بل تعزيز ذلك بدراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض.

- تأسيس جهاز إداري مختص في إدارة المخاطر وكذا متابعة المشاريع الممولة من البنك.
- التدريب والتكوين المستمر لموظفي البنوك والتأهيل في مجال الائتمان لاستيعاب التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر.
- ضرورة التواصل المستمر بين البنك والعميل ليكون البنك على اطلاع دائم بالمشاكل المالية التي تطرأ على العميل ومساعدته في إيجاد حلول في الوقت المناسب.
- ضرورة وجود تكامل بين أدوات التحليل المالي وأدوات التحليل الإحصائي لتفادي القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي فقط لتقييم مخاطر القروض.

آفاق البحث

من خلال دراستنا لهذا الموضوع لاحظنا أن موضوع المخاطر البنكية لا يزال واسعا وجدير بالاهتمام. إذ تبقى الكثير من الموضوعات والنقاط التي يمكن أن تكون بمثابة إشكاليات لبحوث جديدة نذكر منها:

- الأنظمة المعلوماتية ودورها في معالجة مخاطر القروض
- القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية ومعالجتها
- إدارة المخاطر الائتمانية في ظل معايير بازل الدولية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ/ الكتب

- عبد المعطي رضا رشيد, محفوظ أحمد جودة, إدارة الائتمان, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, الطبعة الأولى, 1999.
- لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2007.
- شاكر القزويني, محاضرات في اقتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, ط 4, الجزائر, ماي 2008.
- عبد المطلب عبد الحميد, المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها, الدار الجامعية الإسكندرية, مصر, 2000.
- عبد الغفار حنفي, إدارة المصارف وتطبيقاتها, دار المعرفة الجامعة الإسكندرية, القاهرة, 2000.
- صلاح الدين حسن السيمي, إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية, دار الوسام للطباعة والنشر, الطبعة الأولى, بيروت, لبنان, 1998.
- ناظم محمد نوري الشمري, النقود والمصارف, مديرية دار الكتب للطباعة, جامعة الموصل, العراق, 1995.
- محمد كمال خليل الحمزاوي, اقتصاديات الائتمان المصرفي, منشأة المعارف, الإسكندرية, مصر, 2000.
- أبو عتروس عبد الحق, الوجيز في البنوك التجارية, جامعة منتوري, قسنطينة, ط2, 1996.
- عبد الحميد عبد المطلب, البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها, الدار الجامعية , الإبراهيمية, 2008.
- الغفار حنفي, عبد السلام أبو قحف, الإدارة الحديثة في البنوك التجارية, الدار الجامعية, مصر, 2003-2004.
- عبد الغفار حنفي, عبد السلام أبو قحف, تنظيم وإدارة البنوك, المكتب العربي الحديث, مصر, 2000.
- منير إبراهيم هندي, إدارة البنوك الجارية مدخل اتخاذ القرار,المكتب العربي الحديث, الطبعة 3, 2002.
- شاكر القزويني, محاضرات في النقود والبنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, الطبعة 2, 1992.

- محمد سعيد أنور سلطان, إدارة البنوك, دار الجامعة الجديدة, مصر, 2005.
- حسين علي خربوش وعبد المعطي رضا أرشيد, الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق, دار المكتبة الوطنية عمان للنشر,1996 .
- محمد مطر, إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية, مؤسسة الورق للنشر والتوزيع, عمان.
- فلاح حسين الحسيني, إدارة البنوك, دار وائل للنشر, ط4, الأردن, 2008.
- منير إبراهيم هندي, أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية, منشأة المعارف, الإسكندرية, 1999.
- توفيق سعيد بيضون, الاقتصاد السياسي الحديث, المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, 1994.
- السيد البدوي عبد الحافظ, إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة, توزيع دار الفكر العربي, القاهرة, 1999.
- فريد راغب النجار, إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة-مخاطر البنوك في القرن 21, مؤسسة شهاب , الإسكندرية, 2000.
- سامر جلدة,البنوك التجارية والتسويق المصرفي, دار أسامة للنشر والتوزيع, ط1, الأردن, 2009.
- عبد المعطي رضا أرشيد, محفوظ أحمد جودة, إدارة الائتمان, دار وائل للنشر , ط1, عمان, الأردن, 1999.

- أسامة عزمي سلام, شقيري نوري موسى, إدارة المخاطر والتأمين, دار حامد للنشر والتوزيع ط1, عمان, الأردن, 2007.
- سمير الخطيب, قياس وإدارة المخاطر للبنوك, منشأة المعارف الإسكندرية, 2005.
- سامر محمد عكور, إدارة الخطر والتأمين- منظور إداري كمي إسلامي-, ط 1, دار الحامد, الأردن.
- طارق حماد عبد العال, إدارة المخاطر, كلية التجارة, عين شمس, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2007.

- رضوان سمير عبد الحميد, "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها", دار النشر للجامعات, مصر, الطبعة الأولى, 2005.
- طارق عبد العال حماد, تقييم أداء البنوك التجارية, تحليل العائد والمخاطرة, كلية التجارة, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2001.
- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن, إدارة البنوك التجارية, الطبعة2, دار النهضة العربية, القاهرة, 2000.
- محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام, "المؤسسات المالية, البورصة والبنوك التجارية", الدار الجامعية, مصر, 2000.
- حمزة محمود الزبيدي, إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني, مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع, ط1, عمان, الأردن, 2002.
- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف, إدارة البنوك وتطبيقاتها, ط1, دار المعرفة الجامعية, 2000.
- طاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعة, الجزائر, 2001.
- عبد المعطي رضا, محفوظ أحمد جودة, إدارة الائتمان, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان 1999.
- كمال خليل الحمزاوي, اقتصاديات الائتمان المصرفي,ط2, منشأة المعارف, الإسكندرية, 2000.
- شقيري نوري موسى وآخرون, "إدارة مخاطر", ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, 2012.
- سليمان ناصر, علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية, مكتبة الريام, ط1, الجزائر, 2006.

ب/ المذكرات والأطروحات الجامعية

- عبد الواحد غردة, "ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية, حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة-"مذكرة ماستار, غير منشورة, تخصص ماستر, 1012.
- مقطوف نعيمة, آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية - دراسة حالة في بنك- CPA -, كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة ورقلة, الجزائر, 2012-2013.
- بعداش طاهر, المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية, رسالة ماجستير, جامعة الأغواط, الجزائر, 2009.

- ميرفق علي أبو كمال, الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان المصرفي وفق المعايير الدولية بازل2 - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين-, رسالة ماجستير في كلية التجارة, الجامعة الإسلامية غزة, فلسطين, 2007.
- ايدار لندة, بهلول سهام, تقنيات وإجراءات منح القروض, مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية, البويرة, الجزائر, 2009.
- قاسمي آسيا, تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك –حالة القرض الشعبي الجزائري-, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, جامعة بومرداس, 2009.
- جعدي أمال وعراب ثانينة, التقنيات البنكية فير منح القروض, معهد العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية,تخصص نقود مالية وبنوك, المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج, البويرة, الجزائر,
- كريمة بوسنة, البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "دراسة حالة البنوك الفرنسية", مذكرة ماجستير, مذكرة الدكتوراه, جامعة تلمسان, 2011.
- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون, دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة, مذكرة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, قسم المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين, 2011.
- حسين ذيب, فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان, دراسة حالة عينية من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة, 2012,
- زغاشو فاطمة الزهراء, إشكالية القروض المتعثرة, دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي, وكالة قسنطينة 50, مذكرة ماجستير في علوم التسيير –غير منشورة-, تخصص إدارة مالية, جامعة قسنطينة 2, الجزائر, 2014.
- زايدي صبرينة, إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بوبرة-, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاديات مالية وبنوك, جامعة البويرة, الجزائر, 2015.

- إيمان أنجرو, "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا)", بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير, تخصص محاسبة, جامعة تشرين, كلية الاقتصاد, 2007.
- بن شنة فاطمة, إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية), مذكرة ماجستير, غير منشورة, تخصص مالية المؤسسة, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, 2010.
- حفيان جهاد, إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية, دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة, مذكرة ماستير, تخصص علوم مالية, ورقلة, الجزائر.
- بعلي حسني مبارك, إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, تخصص إدارة مالية, قسنطينة, الجزائر, 2012.
- بريش عبد القادر, التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية, أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, الجزائر, 2006.
- ميساء محي الدين كلاب, دوافع تطبيق دعائم بازل2 وتحدياتها, دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين,قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على الماجستير في إدارة الأعمال, الجامعة الإسلامية, غزة, كلية التجارة, 2007.
- سعاد بن طرية, استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية, مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, 2011.
- طرشي محمد, مداخلة بعنوان: دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, الجزائر.

ج/ المؤتمرات والملتقيات

- علي عبد الله شاهين, إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين, ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, 2005..
- نوال بن عمارة, إدارة المخاطر في مصارف المشاركة, الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية, 20-21 أكتوبر 2009, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة فرحات عباس,سطيف.
- مرايمي محمد, بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية, المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 11-2008/3/12.
- مفتاح صالح ومعارفي فريدة, المخاطر الائتمانية تحليلها –قياسها- إدارتها والحد منها, مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة", كلية العلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة الزيتونة, الأردن, أفريل 2007.
- كوثر الأبجدي, مخاطر القطاع المصرفي الإسلامي, ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة", محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة الزيتونة, الأردن, 2007.
- صالح رجب حماد,"أثر المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي, بنك الأردن", مقدم إلى المؤتمر العالمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة.
- حرفوش سهام وصحراوي إيمان, مداخلة بعنوان: دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية, جامعة فرحات عباس, سطيف, 21 أكتوبر 2009.
- كمال رزيق, مداخلة بعنوان: تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية, ملتقى في الخرطوم, السودان, 2012.

- سليمان ناصر, النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل, ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, 14-15/ 12/ 2004,
- بريش عبد القادر, جبار عبد الرزاق, سياسات التمويل وأثره على الاقتصاديات والمؤسسات, دراسة حالة الجزائر والدول النامية,الملتقى الدولي: تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية. .
- مفتاح صالح ورحال فاطمة, مداخلة بعنوان تأثير مقررات لجنة بازل3 على النظام المصرفي الإسلامي, المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي. تركيا, اسطنبول, 9-2013/9/10,

د/ المجلات

- علي بدران, الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل2, مجلة المحاسب المجاز, الفصل الثالث, العدد 23, 2005.
- صادق راشد الشمري, إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية, مجلة الباحث- عدد 2009/07-2010, الجزائر, جامعة الشلف, ص: 335.
- نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام, استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية, مجلة دراسات محاسبية ومالية, المجلد السابع, العدد 21, الفصل الرابع, بغداد,2012.
- رقية بوحيضر, مولود لعرابة, واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2, مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي, المبحث 23, العدد 2, 2010,
- حبار عبد الرزاق, الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي –حالة دول شمال إفريقيا-, جامعة الشلف, الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد 7.
- حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر, القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية-بازل2, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.

- بريش عبد القادر, زهير غراية, مقررات بازل3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي, مجلة الاقتصاد والمالية, العدد1, 2015.

ثانيا: باللغة الفرنسية

- Edith Giraglinger ,les décisions d'investissement exercices et ces corrigés de gestion, ed Nathan ,Paris, 1998, p 29 .
- Michel Mathieu, l'exploitation bancaire et le risque de crédit, ed la revue banque, Paris, 1999.
- Axelle la Badie, olivier rousseau, crédit management gère le risque client, ed économmia, Paris, 1996.
- Sylvie de Conssergues, gestion de la banque, ed Dunod, Paris, 1996.

المواقع الالكترونية

- http://www.djalfa.info/vb/shauthread.phdt.
- www.f-law.net/law/shawtheread.phd/22932.
- www.kibs.edu.kw.
- www.idbe-egybt.com/doc/bazel.doc.
- www.clubna da .jeeran.com.
- www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc.
- http://www.simpopdf.com.
- www.kibs.kw.

الملاحق

Analyse de Rentabilité : Sur la base des éléments comptables prévisionnels retenus de l'étude technico-économique ainsi que les chiffres d'affaires prévus, font apparaître les résultats financiers et économiques suivants :

U=MDA

ANNEES	1ere année	2eme année	3eme année	4eme année	5eme année	6eme année	7eme année
Chiffre d'affaires	825 147	907.662	998 428	1 098 271	1 208 098	1 328 907	1 461 798
Valeur ajoutée	313 556	218 365	308 143	403 897	512 735	999 028	1 098 932
Résultat net	56 823	-28 971	34 192	105 575	186 505	572 018	645 184
Cash Flow	167 621	81 827	144 990	216 373	297 304	682 817	755 982
Remboursement	0	0	164 720	164 720	164 720	142 720	142 720
Trésorerie	167 621	81 827	-19 730	51 653	132 584	540 097	613 262

ملحق رقم 1

TRESORERIE PREVISIONNELLE D'EXPLOITATION

RUBRIQUE	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
OLDE INITIAL	50 000	32 671	19 474	17 868	10 870
ENCAISSEMENTS	719 865	1 035 298	1 163 952	1 018 702	1 018 702
HIFFRE D'AFFAIRES	719 865	1 035 298	1 013 952	1 018 702	1 018 702
utres Recettes			150 000		
ECAISSEMENTS	737 194	1 048 495	1 165 558	1 025 700	1 017 924
ONSOMMATIONS	479 910	640 391	640 391	643 391	643 391
RAIS DU PERSONNEL	30 000	31 500	33 075	34 729	36 465
MPOTS ET TAXES	6 071	9 903	9 903	9 903	9 903
EGLEMENTS FOURNISSEURS	30 000	30 000	100 000	60 000	15 000
EMBOURSEMENTS CREDITS	141 213	136 701	132 189	127 677	123 166
EMBOURSEMENT DETTE ASSOCIE		50 000	100 000	-	90 000
IMDENDES	50 000	150 000	150 000	150 000	100 000
UTRES DEPENSES					
ARIATION DE LA PERIODE	- 17 329	- 13 197	- 1 606	- 6 998	777
ESOINS DE TRESORERIE	32 671	19 474	17 868	10 870	11 647

ملحق رقم2

Échéance	Capital restant du	Montants			Montant de l'échéance
		Principal	Intérets	T V A	
Année 1	131 817 515,00	26 363 503,00	4 284 069,24	728 291,77	31 375 864,01
Année 2	105 454 012,00	26 363 503,00	3 427 255,39	582 633,42	30 373 391,81
Année 3	79 090 509,00	26 363 503,00	2 570 441,54	436 975,06	29 370 919,60
Année 4	52 727 006,00	26 363 503,00	1 713 627,70	291 316,71	28 368 447,40
Année 5	26 363 503,00	26 363 503,00	856 813,85	145 658,35	27 365 975,19
TOTAUX		131 817 515,00	12 852 207,71	2 184 875,31	146 854 598,01

ملحق رقم 03

Désignations	Montant Brut	Taux	Dotation annuelle
Unité de production d'aliment	169 740 140,64	-	16 328 388,13
Bâtiment (Génie civil et maçonnerie)	155 721 800,00	5%	7 786 090,00
09 Batiments en charpente métallique	81 692 800,00	5%	4 084 640,00
03 Batiments en charpente métallique	24 202 050,00	5%	1 210 102,50
Travaux Eléctriques	27 716 000,00	5%	1 385 800,00
09 Batteries de poules pondeuses	344 572 693,05	10%	34 457 269,31
03 Batteries poussinières	85 663 820,77	10%	8 566 382,08
Emballeuses d'Oeufs	14 428 657,00	10%	1 442 865,70
Groupe Electrogène	16 786 000,00	10%	1 678 600,00
TOTAUX	920 523 961,46		76 940 137,71

ملحق رقم 04

Désignations	Montant Brut	Taux	Dotation annuelle
Batiment Facture N° 02	31 281 600,00	5%	1 564 080,00
Equipements de remplissage et Silos de stockage Facture N° 1010/2015	35 409 834,83	10%	3 540 983,48
Equipements de mélange et fabrication	46 988 288,98	10%	4 698 828,90
Equipements de granulation et de produit fini	46 875 876,19	10%	4 687 587,62
Tracteur agricole avec cabine F. N° 0071/2015	6 641 025,64	20%	1 328 205,13
Remorque à farine F. N° BM 150004	2 543 515,00	20%	508 703,00
TOTAUX	169 740 140,64		16 328 388,13

ملحق رقم 05

Échéance	Capital restant du	Montants			Montant de l'échéance
		Principal	Intérets	T V A	
Année 1	593 268 685,82	118 653 737,16	19 281 232,29	3 277 809,49	141 212 778,94
Année 2	474 614 948,66	118 653 737,16	15 424 985,83	2 622 247,59	136 700 970,58
Année 3	355 961 211,50	118 653 737,16	11 568 739,37	1 966 685,69	132 189 162,23
Année 4	237 307 474,34	118 653 737,16	7 712 492,92	1 311 123,80	127 677 353,87
Année 5	118 653 737,18	118 653 737,18	3 856 246,46	655 561,90	123 165 545,54
TOTAUX		593 268 685,82	57 843 696,87	9 833 428,47	660 945 811,16

ملحق رقم 06

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE PREVISIONNELS

U= KDA

RUBRIQUES	Note	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles						
Encaissement reçus desclients		742 633	1 078 417	1 057 696	1 063 960	1 065 476
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		525 088	698 562	701 094	706 704	709 396
Intérêts et autres Frais financiers payés		19 281	15 425	11 569	7 712	3 857
Impôts sur le résultat payés						
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**198 264**	**364 430**	**345 033**	**349 544**	**352 223**
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires(A préciser)						
Autres Encaissements						
Autres Décaissements		59 729	13 144	12 488	11 833	11 178
Flux de trésorerie nets provenant des activités opérationnelles (A)		**138 535**	**351 286**	**332 545**	**337 711**	**341 045**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement						
Décaissements s/acquisitions d'immo.corporelles ou incorp.		30 000	30 000	50 000	60 000	15 000
Encaissements s/cessions d'immo.corporelles ou incorporelles						
Décaissements s/acquisitions d'immobilisations financières						
Encaissements s/cessions d'immobilisations financières						
Intérêts encaissés sur placements financiers						
Dividendes et quote-part de résultats reçus						
Flux de trésorerie nets provenant des act d'investissement(B)		**-30 000**	**-30 000**	**-50 000**	**-60 000**	**-15 000**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement						
Encaissements suite à l'émission d'actions						
Dividendes et autres distributions effectués			150 000	150 000	150 000	100 000
Encaissement provenant d'emprunts						
Remboursements d'emprunts et dettes assimilés		118 654	168 654	118 654	118 654	208 654
Flux de trésorerie nets provenant des activités de financement (C)		**-118 654**	**-168 654**	**-118 654**	**-118 654**	**-208 654**
Incidences des variations taux de change sur liqui. et Q, liquidités						
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-10 119**	**2 632**	**13 891**	**9 057**	**17 391**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		**50 000**	**39 881**	**42 512**	56 403	65 460
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la cloture de l'exercice		**39 881**	**42 512**	**56 403**	**65 460**	**82 851**
Variation de trésorerie de la période		**-10 119**	**2 631**	**13 891**	**9 057**	**17 391**

ملحق رقم 07

BILANS PREVISIONNELS

ACTIF

U= KDA

DESIGNATIONS	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
ACTIFS NON COURANTS					
Ecarts d'acquisition- Googwill +ou-					
Immobilisations incoporelles	1 350	1 200	1 050	900	750
Immobilisations coporelles					
Terrains		75 000	75 000	75 000	75 000
Batiments	304 584	288 553	367 522	365 491	362 461
Autres immobilisations corporelles	553 000	507 091	475 388	417 409	330 566
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		16 045	47 268	47 396	38 407
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres part et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres act financ,immob					
Impôts différés actifs					
TOTAL ACTIF NON COURANT	858 934	887 889	966 227	906 196	807 184
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	75 350	79 580	75 392	76 900	78 438
Créances et emplois assimilés					
Clients	57 760	77 824	77 935	78 397	78 509
Autre débiteurs	1 050	1 294	1 120	1 420	5 851
Impôts et assimilés	2 103	2 128	3 676	3 570	7 365
Autres créances et emp assimi					
Disponibilités et assimilés					
Placements & autres act fin cour					
Trésorerie	39 881	42 512	56 403	65 460	82 851
TOTAL ACTIF COURANT	176 144	203 338	214 527	225 747	253 013
TOTAL GENERAL ACTIF	1 035 079	1 091 227	1 180 754	1 131 944	1 060 197

ملحق رقم 08

BILANS PREVISIONNELS

U = KDA

PASSIF

PASSIF	1ere ANNEE	2ième ANNEE	3ième ANNEE	4ième ANNEE	5ième ANNEE
CAPITAUX PROPRES					
Capital émis	1 000	1 000	150 000	150 000	150 000
Capital non appelé					
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)					
Réserve Légale		100	13 877	15 000	15 000
Bénéfices à réinvestir		173 484	285 242	377 848	449 959
Ecarts de réévaluation					
Ecarts d'équivalence (1)					
Résultat net - Résultat net part du groupe	173 584	275 535	243 729	222 111	193 923
Autres capitaux propres - report à nouveau					
Part de la société consolidante (1)					
Part des minoritaires					
TOTAL I	**174 584**	**450 119**	**692 848**	**764 959**	**808 882**
PASSIFS NON COURANTS					
Emprunts et dettes financières	751 870	533 216	389 562	270 908	152 254
Impôts différés et provisionnés					
Autres dettes non courantes					
Provisions et produits constatés d'avance					
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**751 870**	**533 216**	**389 562**	**270 908**	**152 254**
PASSIFS NON COURANTS					
Fournisseurs et comptes rattachés	68 500	70 000	78 000	85 000	86 000
Impôts	6 500	5 200	4 350	6 580	5 317
Autres dettes	33 625	32 692	15 994	4 497	7 743
Trésorerie passive					
TOTAL PASSIFS COURANTS	**108 625**	**107 892**	**98 344**	**96 077**	**99 060**
TOTAL GENERAL PASSIF	**1 035 079**	**1 091 227**	**1 180 754**	**1 131 944**	**1 060 197**

ملحق رقم 09

BILAN PREVISIONNEL
SITUATION FIN ANNEE 1

U = KDA

ACTIF	Note	ANNEE 1 Brut	ANNEE 1 Amort-Prov	ANNEE 1 Net	ANNEE 1-1 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecarts d'acquisition- Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 500	150	1 350	0
Immobilisations corporelles					
Terrains				0	0
Bâtiments		320 614	16 031	304 584	
Autres immobilisations corporelles		619 910	66 909	553 000	0
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours				0	0
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers immobilisés				0	0
Impôts différés actifs				0	0
TOTAL ACTIF NON COURANT		**942 024**	**83 090**	**858 934**	**0**
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		75 350		75 350	0
Créances et emplois assimilés					
Clients		57 760		57 760	0
Autre débiteurs		1 303		1 303	0
Impôts et assimilés		1 850		1 850	0
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		39 881		39 881	0
TOTAL ACTIF COURANT		**176 144**	**0**	**176 144**	**0**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 118 168**	**83 090**	**1 035 078**	**0**

ملحق رقم 10

BILANS PREVISIONNELS
SITUATION FIN ANNEE 1

PASSIF

PASSIF	Note	1ere ANNEE	ANNEE N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 000	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Réserve Légale			
Bénéfices à réinvestir			
Ecarts de réévaluation			
Ecarts d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe		173 584	
Autres capitaux propres - report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires			
TOTAL I		**174 584**	**0**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		751 870	
Impôts différés et provisionnés			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**751 870**	**0**
PASSIFS NON COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		68 500	
Impôts		6 500	
Autres dettes		33 625	
Trésorerie passive			
TOTAL PASSIFS COURANTS		**108 625**	**0**

ملحق رقم 11

BILAN PREVISIONNEL
SITUATION FIN ANNEE 2

U = KDA

ACTIF	Note	ANNEE 2 Brut	ANNEE 2 Amort-Prov	ANNEE 2 Net	ANNEE 1 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecarts d'acquisition- Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 500	300	1 200	1 350
Immobilisations corporelles					
Terrains		75 000		75 000	0
Bâtiments		320 614	32 061	288 553	304 584
Autres immobilisations corporelles		649 910	142 819	507 091	553 000
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		16 045		16 045	0
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers immobilisés					
Impôts différés actifs					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 063 069**	**175 180**	**887 889**	858 934
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		79 580		79 580	75 350
Créances et emplois assimilés					
Clients		77 824		77 824	57 760
Autre débiteurs		1 250		1 250	1 303
Impôts et assimilés		2 172		2 172	1 850
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		42 512		42 512	39 881
TOTAL ACTIF COURANT		**203 338**	**0**	**203 338**	**176 144**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 266 407**	**175 180**	**1 091 227**	**1 035 078**

ملحق رقم 12

BILANS PREVISIONNELS
SITUATION FIN ANNEE 2

PASSIF

PASSIF	NOTE	2 ième ANNEE	1ere ANNEE
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 000	1 000
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Réserve Légale		100	
Bénéfices à réinvestir		173 484	
Ecarts de réévaluation			
Ecarts d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe		275 535	173 584
Autres capitaux propres - report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires			
TOTAL I		**450 119**	**174 584**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		533 216	751 870
Impôts différés et provisionnés			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**533 216**	**751 870**
PASSIFS NON COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		70 000	68 500
Impôts		5 200	6 500
Autres dettes		32 692	33 625
Trésorerie passive			
TOTAL. PASSIFS COURANTS		**107 892**	**108 625**
TOTAL GENERAL PASSIF		**1 091 227**	**1 035 079**

ملحق رقم 13

BILAN PREVISIONNEL
SITUATION FIN ANNEE 3

U = KDA

ACTIF	Note	ANNEE 3 Brut	ANNEE 3 Amort-Prov	ANNEE 3 Net	ANNEE 2 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecarts d'acquisition- Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 500	450	1 050	1 200
Immobilisations corporelles					
Terrains		75 000		75 000	75 000
Bâtiments		420 614	53 092	367 522	288 553
Autres immobilisations corporelles		719 910	244 522	475 388	507 091
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		47 268		47 268	16 045
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers immobilisés					
Impôts différés actifs					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 264 292**	**298 064**	**966 228**	**887 889**
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		75 392		75 392	79 580
Créances et emplois assimilés		0			
Clients		77 935		77 935	77 824
Autre débiteurs		1 906		1 906	1 250
Impôts et assimilés		2 890		2 890	2 172
Autres créances et emplois assimilés				0	
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		56 403		56 403	42 512
TOTAL ACTIF COURANT		**214 527**	**0**	**214 527**	**203 338**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 478 819**	**298 064**	**1 180 755**	**1 091 227**

ملحق رقم 14

BILANS PREVISIONNELS

SITUATION FIN ANNEE 3

PASSIF

PASSIF	Note	3 ième ANNEE	2ième ANNEE
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		150 000	1 000
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Réserve Légale		13 877	100
Bénéfices à réinvestir		285 242	173 484
Ecarts de réévaluation			
Ecarts d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe		243 729	275 535
Autres capitaux propres - report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires			
TOTAL I		**692 848**	**450 119**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		389 562	533 216
Impôts différés et provisionnés			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**389 562**	**533 216**
PASSIFS NON COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		78 000	70 000
Impôts		4 350	5 200
Autres dettes		15 994	32 692
Trésorerie passive			
TOTAL PASSIFS COURANTS		**98 344**	**107 892**
TOTAL GENERAL PASSIF		**1 180 754**	**1 091 227**

ملحق رقم 15

BILAN PREVISIONNEL
SITUATION FIN ANNEE 4

U = KDA

ACTIF	Note	ANNEE 4 Brut	ANNEE 4 Amort-Prov	ANNEE 4 Net	ANNEE 3 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecarts d'acquisition- Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 500	600	900	1 050
Immobilisations corporelles					
Terrains		75 000		75 000	75 000
Bâtiments		440 614	75 123	365 491	367 522
Autres immobilisations corporelles		789 910	372 501	417 409	475 388
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		47 396		47 396	47 268
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers immobilisés					
Impôts différés actifs					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 354 420**	**448 224**	**906 196**	**966 228**
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		76 900		76 900	75 392
Créances et emplois assimilés					
Clients		78 397		78 397	77 935
Autre débiteurs		1 420		1 420	1 906
Impôts et assimilés		3 570		3 570	2 890
Autres créances et emplois assimilés				0	0
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		65 460		65 460	56 403
TOTAL ACTIF COURANT		**225 747**	**0**	**225 747**	**214 527**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 580 167**	**448 224**	**1 131 944**	**1 180 755**

ملحق رقم 16

BILANS PREVISIONNELS
SITUATION FIN ANNEE 4
PASSIF

U = KDA

PASSIF	Note	4 ième ANNEE	3 ième ANNEE
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		150 000	150 000
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Réserve Légale		15 000	13 877
Bénéfices à réinvestir		377 848	285 242
Ecarts de réévaluation			
Ecarts d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe		222 111	243 729
Autres capitaux propres - report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires			
TOTAL I		**764 959**	**692 848**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		270 908	389 562
Impôts différés et provisionnés			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**270 908**	**389 562**
PASSIFS NON COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		85 000	78 000
Impôts		6 580	4 350
Autres dettes		4 497	15 994
Trésorerie passive			
TOTAL PASSIFS COURANTS		**96 077**	**98 344**
TOTAL GENERAL PASSIF		**1 131 944**	**1 180 754**

ملحق رقم 17

BILAN PREVISIONNEL
SITUATION FIN ANNEE 5

U = KDA

ACTIF	Note	ANNEE 5 Brut	ANNEE 5 Amort-Prov	ANNEE 5 Net	ANNEE 4 Net
IFS NON COURANTS					
d'acquisition- Goodwill positif ou négatif					
ilisations incorporelles		1 500	750	750	900
ilisations corporelles					
ains		75 000		75 000	75 000
ments		460 614	98 154	362 461	365 491
es immobilisations corporelles		859 910	529 344	330 566	417 409
bilisations en concession					
bilisations en cours		38 407		38 407	47 396
bilisations financières					
s mis en équivalence					
es participations et créances rattachées					
es titres immobilisés					
s et autres actifs financiers immobilisés					
ots différés actifs					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 435 431**	**628 247**	**807 184**	**906 196**
TIFS COURANTS					
s et encours		78 438		78 438	76 900
nces et emplois assimilés					
nts		78 509		78 509	78 397
e débiteurs		5 851		5 851	1 420
ots et assimilés		7 365		7 365	3 570
es créances et emplois assimilés				0	0
nibilités et assimilés					
ements et autres actifs financiers courants					
orerie		82 851		82 851	65 460
TOTAL ACTIF COURANT		**253 013**	**0**	**253 013**	**225 747**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 688 444**	**628 247**	**1 060 197**	**1 131 944**

ملحق رقم 18

BILANS PREVISIONNELS

SITUATION FIN ANNEE 5

PASSIF

PASSIF		5 ième ANNEE	4 ième ANNEE
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		150 000	150 000
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Réserve Légale		15 000	15 000
Bénéfices à réinvestir		449 959	377 848
Ecarts de réévaluation			
Ecarts d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe		193 923	222 111
Autres capitaux propres - report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires			
TOTAL I		**808 882**	**764 959**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		152 254	270 908
Impôts différés et provisionnés			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**152 254**	**270 908**
PASSIFS NON COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		86 000	85 000
Impôts		5 317	6 580
Autres dettes		7 743	4 497
Trésorerie passive			
TOTAL PASSIFS COURANTS		**99 060**	**96 077**
TOTAL GENERAL PASSIF		**1 060 196**	**1 131 944**

ملحق رقم 19